

إدريس أيتاحو
سعيد بلعشيش

الخطوات المنهجية في البحث السوسولوجي

من السؤال الأولي إلى جمع المعطيات

المركز المغربي للبحث والدراسات التربوية



الخطوات المنهجية في البحث السوسيولوجي من السؤال الأوّل إلى جمع المعطيات

-كتاب-

الخطوات المنهجية في البحث السوسولوجي
من السؤال الأولي إلى جمع المعطيات

عنوان الكتاب: الخطوات المنهجية في البحث السوسولوجي، من السؤال الأولي إلى جمع المعطيات

المؤلفان: إدريس أيتلحو وسعيد بلعشيش

الناشر: المركز المغربي للبحث والدراسات الترابية

البريد الإلكتروني: cmret2015@gmail.com

www.facebook.com/CMRET2015



الطبع:

الإيداع القانوني: 2021MO5504

ردمك: 978-9920-9277-0-3

الطبعة الأولى

مراكش، دجنبر 2021

جميع الحقوق محفوظة للمؤلفين

إلى كل الذين يعملون بجد ومثابرة في زمن الكسل المعمم!

لائحة المحتويات

7	توطئة
11	مقدمة
17	الفصل الأول: الأسس الابدستيمولوجية للعلم الحديث وللعلوم الاجتماعية
19	1.1 الهدف الأكبر للعلم المعاصر هو: البحث عن "الحقيقة"
35	2.1 بعض خصوصيات العلوم الاجتماعية
44	3.1 البحث في العلوم الاجتماعية، أنواعه ومبادئه
46	1.3.1 مبادئ منهجية
55	خلاصة الفصل الأول
57	الفصل الثاني: اختيار موضوع البحث وبناء الإشكالية وأنماط التقصي
58	1.2 اختيار موضوع البحث وبناء الإشكالية
59	1.1.2 بناء موضوع البحث
63	2.1.2 السؤال الأولي وخصائصه
65	3.1.2 من بناء الموضوع إلى صياغة الفرضيات (أو الأشكلة)
70	2.2 أنماط التقصي الميداني
72	1.2.2 الخطوات المنهجية الكيفية
74	1.1.2.2 الملاحظة
82	2.1.2.2 المقابلة
86	3.1.2.2 سيرة الحياة
87	4.1.2.2 المجموعات البؤرية المركزة focus groupes
92	2.2.2 الخطوات المنهجية الكمية
94	1.2.2.2 من المعطيات الثانوية إلى المعطيات الأولية / جمع المعطيات
96	2.2.2.2 تصنيف التيمات Classification des thèmes
97	3.2.2.2 الأهداف والفرضيات
99	4.2.2.2 تحديد المفاهيم: أجرأها، تعريفها وتحديدها
103	5.2.2.2 بناء الاستمارة
110	3.2.2 الخطوات المنهجية المتمتزة
126	خلاصة الفصل الثاني

129.....	الفصل الثالث: اختيار العينة وجمع المعطيات
130.....	1.3 تحديد الساكنة الأم
131.....	2.3 اختيار العينة
132.....	3.3 أنواع اختيار أفراد العينة
133.....	1.3.3 Choix probabiliste simple الاختيار الاحتمالي البسيط
137.....	2.3.3 اختيار العينة غير الاحتمالي أو الإمبريقي
138.....	4.3 حجم العينة الملائم
138.....	1.4.3 الخصائص والمخاطر
140.....	2.4.3 شروط الاختيار
142.....	5.3 تحديد حجم العينة
142.....	1.5.3 عتبة الثقة وهامش الخطأ
143.....	2.5.3 العينة وهامش الخطأ
146.....	خلاصة الفصل الثالث
149.....	خاتمة عامة
157.....	بيبليوغرافيا

توطئة

يمثل هذا الكتاب إسهاما يحاول مواكبة الشروط الميثودولوجية لإنتاج المعرفة السوسولوجية، ويرمي إلى تطوير ممارسة السوسولوجيا في سياق مغربي يطبعه شبه فراغ في ما يخص الكتب التطبيقية التي تساعد الباحثين على القيام بأبحاث إمبريقية/ ميدانية؛ وهذا رغم تواجد العديد من المراجع ذات الطابع النظري في الخزانة المغربية. لن نخوض في الأسباب التي أدت إلى هذا الوضع، ولن نحاول تفسير حيثيات ذلك الفراغ، وإنما سنحاول أن نضع مؤشرات/ مسالك تعبد الطريق أمام الباحث ليمكن من النجاح في مُنجزه الميثودولوجي والعلمي المؤسس لموضوع بحثه، بدءاً بموقعته ضمن منطق العلم كي يقوم بالعلم عن وعي، ثم بنائه لموضوعه عبر تحرره من الأفكار المسبقة والسادجة والقيام بالأشكلة (بناء وصياغة الإشكالية)، مروراً إلى العمل الميداني حيث تبدأ عمليات التقصي والاستكشاف والتصحيح والتعديل والمراجعة (ذلك أن التقصي الاستكشافي وصياغة سؤال أولي يخضعان لشروط "العلمية") وصولاً إلى بناء الفرضيات والأدوات المفهومية واختيار وبناء تقنيات التقصي أو جمع المعطيات.

يسعى هذا الكتاب، إذن، إلى تخفيف العبء على الطلبة الباحثين في مختلف أسلاك الجامعة، وذلك برسم ملامح المسار العلمي الذي يقودهم من بناء الموضوع إلى التقصي الميداني وجمع المعطيات. فقد زرنا العديد من الكليات والمعاهد وتعاملنا في إطار ندوات وأيام دراسية معهم (فرادى وجماعات) ضمن إطار تحضيراتهم لبحوثهم ورسائلهم، سواء في سلك الإجازة أو الماستر أو الدكتوراه؛ ولاحظنا شبه غياب لخطوات منهجية إجرائية وعملية لدى أغلبهم.

ففي الوقت الذي نتابع فيه التجديد الهائل الذي يقوم به أغلب الباحثين في السوسولوجيا، ومن دون توقف، المنتمين للجامعات العالمية، الذين يسلكون سبلا لم تطأها أقدام أسلافهم، ويختبرون تقنيات جديدة ويستلهمون ما راكمته

التخصصات الأخرى، فإننا نُصاب بالذهول لما نراه حول استعمالات التقنيات/ الأدوات والمناهج والطرق عند باحثينا حين يوظفونها، والتي تتخطى حبط عشواء، مما يعطي لنا "انطبعا" عن مآل "حرفة" السوسولوجي اليوم بعد أزيد من قرن يفصلنا عن محاولات المؤسسين لتحديد المسار العلمي لهذا العلم. فقد سمعنا غير ما مرة من باحثين لجوءهم إلى استعمال دلائل مقابلات جاهزة أو استمارات استُخدمت قبل ذلك في أزمته وأمكنة غير التي يُجرون فيها تقصّيهم/ عملهم الميداني، وذلك دون أدنى اهتمام بالشروط الموضوعية التي قد تسمح بذلك! ورأينا كيف يلخص أغلبهم المقابلات في رُكام من الأسئلة المفتوحة دون أن ترتبط ميثودولوجياً لا بالإشكالية ولا بالأسئلة الفرعية للبحث ولا بالنظرية ولا بأي شيء!

نُصاب بالدوخة وبالחסرة حينما نرى أغلب طلبتنا وباحثينا لا يعطون الأهمية والوقت الكافيين واللازمين لوضع إشكاليتهم بطريقة سليمة، بل منهم من لا يفرقون بين سؤال البحث وبين الإشكالية! كما تتنابنا الحسرة حينما نرى، في رسائل الماستر وأطروحات الدكتوراه، من ينقل حرفياً متغيرات استمارته دونما أدنى اهتمام بالتحليل المفاهيمي ولا بالباراديجم الذي تُملاً ضمنه هذه الاستمارات، لتتحوّل إلى مجرد لائحة من الأسئلة غير مؤطرة نظرياً. وبهذا، فإن مستقبل الجامعة المغربية يعود القهقري ويتدهور بسرعة لا يدركها إلا القليل ممن يحترمون حرفة السوسولوجي، بتعبير بورديو Pierre Bourdieu، الذين ينصتون لنبض البحث العلمي.

لعل هذا الكتاب كفيفيل بملء بعض من هذا الفراغ، ولو بصفة نسبية وجزئية. ذلك أن احترام عدد معين من القواعد - شأن السوسولوجيا شأن بقية التخصصات العلمية الأخرى - هو أمر ضروري، وإن كان هذا لا يعني مجرد تطبيقها تطبيقاً حرفياً، فليست هي التي تجعل المرء سوسولوجياً أو باحثاً جيداً. لا بد مثلاً من ضبط المفاهيم والاطلاع عليها في إطار النظريات التي أنتجتها، ولا بد من الالتزام بالنسبية Relativité والسياقاتية Contextualité والبراغماتية العلمية مثل ما يدعو إليه ويليام جيمس (James William) القائل "كثيراً ما نتقل من إحساس بصري إلى

إحساس سمعي، ومن حكم إلى عزم، ومن ذكرى إلى أمل ومن حب إلى بغض (...)، ولشد ما يختلف إدراكنا للأشياء، بين اليقظة أو النوم، بين الإشباع أو الجوع، بين الراحة أو التعب، فيتبدل شعورنا بالأشياء بين عشية وضحاها، أو بين الصيف والشتاء، أو بين الطفولة والشيخوخة (...). وكثيراً ما نعجب لتبدل قيم الأشياء في أعيننا؛ فيدهشنا اليوم ما اتخذناه أمس من الأحكام، ونرى كل عام الأشياء بألوان جديدة. فيغدو الخيالي حقيقياً، والمهم تافها (...). فكيف صارت هذه النساء، وتلك النجوم، والغابات، والمياه، قائمة تافهة، بعد أن كانت إلهية ساحرة، وكيف زال حسن تلك العادات، وخبث ذكراها بعد أن كانت تحرك نفوسنا نسمات اللانهاية (...). إن ما كان يفتننا ويحمننا من قبل، يثير مللنا اليوم ببرودته القاسية، فنستثقل تغريد الطير، ونجد نسيم الصباح محزناً، والسماء مظلمة"¹. وهذا أيضاً ما يدعو إليه وايت مورتون (White Morton 1970) وشارل بيرس (Charles Peirce 1877) وآخرون²، وذلك وفق شروط دقيقة أخرى لا بد من ضبطها.

هذا وسنعمل على إصدار أعمال أخرى نتطرق فيها إلى تمارين تطبيقية، ميثودولوجية وإحصائية، مستلهمة من ممارستنا وكذا الصعوبات التي اعترضتنا والحلول التي خلصنا إليها، وأخرى مستلهمة من ممارسات مؤسسي السوسولوجيا وأبرز السوسولوجيين الحاليين. أما هذا الكتاب، بين يديك، فيرتكز على لحظة انطلاق البحث مروراً بإنجاز التقصي/التحقيق الميداني (Enquête de terrain)

¹ جيمس ويليام "مختصر علم النفس"، نقلاً عن جميل صليبا (1984)، "علم النفس"، دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع، ص 144.

² JAMES William (1907), *Pragmatism*, trad. N. Ferron, 2007, *Le pragmatisme*, Paris, Flammarion.

PEIRCE Charles S. (1877), *The fixation of belief*, trad. C. Tiercelin et P. Thibaud.

MORTON White (1970), *Pragmatism and the scope of science, Paths of American Thought*, A. Schlesinger et M. White éd., Boston, Houghton Mifflin School, p. 190-202.

وجمع المعطيات، وسيتبعه عمل آخر يتمحور حول لحظة تحليل النتائج وتأويلها وصولاً إلى عرضها وكتابتها ونقدها وجردها النهائي.

مقدمة

"يجب ألا نكون سُدجاً إلى درجة وضع الثقة الكاملة بإمكانية التوصل لوضع منهج موحد، لا بسبب بنية الموضوع وحسب، بل للسبب البسيط التالي: وهو أن ليس لعلم الاجتماع، بالوضعية التي آل إليها في عصرنا الحاضر، من منهج موحد، ومن الوهم بل من الخداع أن يكون له منهج موحد (...). إننا لا نستطيع أن نفهم شيئاً حقيقياً عن المنهجية إذا كنا أساساً لا نعرف الموضوع الذي نعالج"³
ثيودور أدورنو، محاضرات في علم الاجتماع، ص 59.

عادة ما يتساءل طلبة تخصصات أخرى عن السبب الذي يجعلهم يدرسون السوسولوجيا ومناهجها في ميادينهم الذي يعتقدون أنها -أي السوسولوجيا- بعيدة عنه! وعضو البحث عن إجابة شافية لسؤالهم المشروع هذا، فإن الكثيرين منهم يضعون، عادةً، حواجز نفسية تعيق عملية تعلّم أبجديات ومناهج السوسولوجيا لديهم، ويرمونها في خانة "اللامفكر فيه" باعتبارها مادة "ثانوية" في اعتقادهم. وهُم بهذه الممارسة إنما يفوتون على أنفسهم فرصة تعلم ميثودولوجيا تُسهم في ضبطهم لـ "حرفة" تخصصهم و"أدوات" البحث العلمي، ويحكمون على أنفسهم بنوع من الأورثوذوكسية الجامعية التي تفصل بين التخصصات، وتخندق الباحث في فصل تعسفي بين العلوم، بعيداً عن منطق العلم المعاصر، الذي هو في جوهره علم بين-تخصصي (interdisciplinaire) وعبر-منهجي (transdisciplinaire). ولحسن الحظ أن من الباحثين من هو قادر على إدراك الرهان العلمي للعبر منهجية، ويبادر للبحث عن عدّة ميثودولوجية تتيح له فهم ودراسة "موضوعه" الذي يتسم بالتركيب (complexité) والتعقيد (complication) من حيث "طبيعته".

³ أدورنو ثيودور (1994) "محاضرات في علم الاجتماع"، ترجمة جورج كتورة، مركز الإنماء القومي، ص 59.

لهذا نرجو أن يساعدهم هذا الكتاب على تجاوز تلك العوائق والعثور على الإجابة لتساؤلاتهم، خصوصا وأن البحث عملية معقدة ومتعددة الجوانب. ذلك أن طريقة إجراء البحث وتصميمه وأهدافه وفرضياته التي يركز عليها تختلف اختلافا كبيرا من حالة إلى أخرى، تكون غالبا مرتبطة بوضعية وسياق محددين.

فإذا كان الموضوع هو الذي يحدد طبيعة المنهج المعتمد، فإن الطرائق الكمية والطرائق الكيفية تعتبر أكثر الطرائق شيوعا في العلوم الاجتماعية عامة وفي السوسولوجيا خاصة. إذ ظهر العمل بأدوات منهجية في مجال العلوم الاجتماعية في زمن احتلت فيه التقنيات الكيفية والكمية مكانة مركزية (فقد ظهر البحث عن طريق الاستمارة مثلا، في معناها كما هو متداول في منهجية البحث المعاصرة، لأول مرة سنة 1971)⁴. إلا أن هناك مقاربات أخرى كالتعدد المنهجي (Triangulation méthodologique) والمقاربة النقدية والمقاربة الديالكتيكية وغيرها. لكننا نختار الخطوات المنهجية المتمترجة في ما يرمي إليه الباحث لأنها تطعم التركيب والتعقيد الذين تحدثنا عنهما في ما قبل.

وبما أن الممارسة المنهجية، في سوسولوجيا اليوم، تتطلب البحث الإمبريقي⁵، فتتجدد الإشارة إلى كون الشروط والظروف والإكراهات التي يجري فيها البحث تعرف تغيرات عميقة، ومن ثم لا بد على الباحث أن يعمل باستمرار على تجديد

⁴ JAVEAU Claude (1990), *Enquête par questionnaire*, Editions de l'Université de Bruxelles, Bruxelles, p.7.

⁵ تعود كلمة "méthode" إلى الكلمة اللاتينية "methodus" والتي ترجع بدورها إلى الكلمة الإغريقية "methodos"، وتحيل على "السبيل، الطريق" أو "النوَجَه الذي يوصل إلى هدف". وقد وُظِّفت بدايةً في الطب (نحو عام 1537) للإشارة إلى "طريقة خاصة لتطبيق علاج/ترياق" ثم صارت تشير إلى "سيرورة الاستدلال، أو طريقة لتطبيق العلم والاستدلال العلمي" (مع ديكارت سنة 1637). وعلى العموم، تشير إلى مجموع القواعد والخطوات والمراحل والسيرورات والتقنيات التي يدرس بها الباحث موضوعاً ما. انظر ANGERS Maurice (1996) «Initiation pratique à la méthodologie des sciences humaines». Les Ed. CEC inc, Québec, Canada. أما البحث الإمبريقي فيُقصد به كل بحث يقوم على التجربة والملاحظة (أي ينطلق من الميدان وما يقدمه من معطيات) وليس على النظرية (أي الانطلاق من النظرية ومساءلتها في "الواقع/الميدان"). إضافة إلى كونه يعتمد على الممارسة الميدانية الواقعية بناء على دراسة حالات بعينها.

أدواته وتقنياته بل وحتى مفاهيمه، حتى يتمكن من خلالها من مساندة السياقات الجديدة للبحث الميداني. ذلك أن البحث الميداني (الإمبريقي) يرتبط بمختلف العلوم الاجتماعية، بدءا بالملاحظة والتساؤل الفلسفي ومرورا بالتنقيب في ما هو مكتوب أو مسموع، وما هو نظري، الخ.، ينتهي الباحث إلى ما هو كمي، وذلك بالرجوع إلى تقنيات تحليل المعطيات الحديثة، أي تحليل المحتوى وتحليل المعطيات الإحصائية. مع أننا ننبه إلى ضرورة الوعي بخطورة الانزلاقات التي قد يؤدي إليها استغلال هذا الإحصاء وتلك التقنيات الكمية بصفة عامة وذلك باستعمال مختلف أنواع الشطط، من المبالغة والتعظيم إلى التنقيص والتبخيس؛ أو تحويلها إلى أداة مستقلة عن الموضوع الذي تدرسه، وبالتالي يتحوّل وعي العالم (الباحث) إلى وعي مشيياً.

هذا ونؤكد أيضاً أنه لا يمكن للباحث في العلوم الاجتماعية (السوسولوجيا، الأنثروبولوجيا، الإثنوغرافيا، السيكولوجيا، الجغرافيا، القانون والاقتصاد...) أن يستغني عن تقصُّ للوقائع والأحداث من الميدان، وذلك اعتماداً على خطوات مدروسة ومرتبّة ومقنعة.

ويلزم التصريح في تقديمنا هذا بكون العمل المنهجي لا يتسم لا بأحادية المنطق ولا بأحادية الطريقة ولا بأحادية المرجعية؛ فيرجع كل شيء إلى نوعية البحث من حيث تصوره وعمقه واختصاصه وسياقه ووسائله وأهدافه. كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أن الباحث تلزمه القدرة على التمييز بين الاستعمال العلمي والمعلقلن لشتى أنواع التقنيات المنهجية والإحصائية وبين استغلال هذه الأخيرة من أجل أغراض أخرى. بمعنى أنه ملزم بإدراك الأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لمناهج البحث العلمي.

ولابد أيضاً من تعبيد الطريق أمام الباحث في العلوم الاجتماعية حتى يتمكن من اللجوء إلى المعالجة المعلوماتية لمعطياته. ففي بداية القرن الواحد والعشرين هناك ما

يكفي من البرامج المعلوماتية (Logiciels) والبرامج الإحصائية وهي في المتناول؛ إذ لا يعقل أن يقتصر الباحث على الملاحظة وتأويلها المباشر دون تبويبها وتصنيفها وتحليلها أو أن يلجأ في أبعد تقدير، وهذا ما يحدث عادة، إلى لوائح أسئلة غير مبنية، بل تكون مجرد لوائح لأسئلة دون أن تخضع لبناءٍ ميثودولوجي مُحكم، ثم يعالجها ويحللها بطرائق فوضوية تحظى فيها الذاتية والعشوائية بالنصيب الأوفر. إن العديد من هذه الأبحاث الميدانية والتي تعتمد على مجموعة من الأسئلة غير المصاغة بطريقة منهجية تبقى دون أهمية إبستيمولوجية ودون قيمة علمية مضافة؛ هذا وقد يرجع ذلك أيضا، في أحيان كثيرة، إلى غياب التحديد الدقيق للأهداف الرئيسية للبحث منذ البداية، فيغرق الباحث وسط متنٍ ضخّم لا يدري كيف يتعامل معه.

وبذلك، يلزم على الباحث أن يتعدّد قدر الإمكان عن بعض الأوهام وبعض الإدراكات الخاطئة (أو المغلوطة) والمستعملة في التقصي Enquête الميداني. وهذا لا يجب أن ينسينا جانبا مهما، هو التوجه نحو ما هو نظري لدى الباحث؛ ذلك أنه لا يمكن تجاوز الأدوات النظرية، وذلك لاعتبارات عديدة منها:

- إن النظرية، بمعنى المتن النظري، توجه العمل الميداني بحيث تجعل الباحث يعمل على استحضار وعيه أثناء مختلف عمليات التقصي الذهنية (هذا دون أن تمارس سلطتها على "موضوعها" بحيث يتلاءم مع مفاهيمها)؛
- إن المتن النظري يساهم في انسجام خطوات الباحث مع أهدافه؛
- بفضل ذلك المتن، يمكن للباحث البتّ في فرضياته، فيدحضها أو يؤكدّها حسب نتائج الميدانية.

وبذلك، فإننا نراهن في هذا الكتاب على الإجابة على مجموعة من الأسئلة من

قبيل:

- ما هي شروط إنجاز عمل / بحث منهجي كممارسة؟

- هل هناك ضمانات من أجل إنجاح البحث؟ وما نوع هذه الضمانات؟
- ما هي حدود "الذاتية" Subjectivité وما هي شروط "الموضوعية" Objectivité في أي بحث ميداني؟ إلى أي حد يمكن للباحث أن يتفادى طغيان ذاتيته على موضوع بحثه؟ وإلى أي حد يمكن للباحث أن ينشُد تلك الموضوعية المتوخاة، دون أن يسقط في موضوعية التعمية/المغالطة؟
- ماذا نريد أن نعرف بالضبط؟ بمعنى، ما هو "الموضوع"، هل سندرس الخصائص المشتركة والقواسم المشتركة بين الأفراد/الفاعلين، وبالتالي نلغي خصوصية كل فردية، أم نهتمّ بالتجربة الفردية وبالتالي يصعب إيجاد خصائص مشتركة قابلة للتعميم؟ وما السبيل لتجاوز هذه المعضلة؟

الفصل الأول: الأسس الابستمولوجية للعلم الحديث وللعلوم الاجتماعية

"لا أحد من طلبة العلوم الإنسانية بإمكانه فعلا معرفة وممارسة العلوم الإنسانية الراهنة إذا لم يكن عارفا بهذه الباراديفات النظرية والميثودولوجية"
(فرونسوا ديبييلطو، ص 619)

تبرز لنا السنوات الطوال من تأطير الطلبة في بحوثهم والاحتكاك بطلبة آخرين في دراسات إمبريقية وفي ندوات وملتقيات أنه تعترضهم عوائق ميثودولوجية عويصة، إذ يعتقدون أن اختيارهم لمنهجية ما أو لخطوات منهجية أو طرائق العمل هو شيء اعتباطي، وعندما تسألهم عن المبرر الابستمولوجي لاختيارهم هذا المنهج تحديدا دون ذلك أو لهذه الطريقة وليس تلك، يستغربون ويندهشون من السؤال، ولا يعرفون كيف يبررون اختياراتهم الميثودولوجية تلك.

لهذا، فهذا الفصل له أهمية بيداغوجية خاصة، لأنه يوقع الباحث ضمن الإطار الذي يتحرك فيه داخل حقل العلم، إذ "لا تكفي معرفة واستعمال مجموع الخطوات المنهجية العلمية (la démarche scientifique)⁷ من أجل فهم حقيقي لميثودولوجية العلوم الإنسانية، بل يجب فهم التعددية الميثودولوجية لهذه العلوم قصد الإلمام بالاختيارات المنهجية المستعملة وتبريرها"⁸. فلا يمكن اختيار طريقة أو منهجية ما بشكل عشوائي أو اعتباطي، وإنما لا بد أن تتأسس على بعض المبادئ الابستمولوجية التي تبررها. وأفضل وسيلة لفهم هذه التعددية، هي العثور على / واختيار خطوات

⁶ DEPELTEAU François (2005), *la démarche d'une recherche en science humaines, de la question de départ à l'analyse des résultats*. 4ème Ed. Les presses de l'Université Laval, Québec, Canada. P.19.

⁷ نشير إلى أننا نترجم مصطلح "démarche scientifique" بـ "الخطوات المنهجية العلمية" و "démarche" بـ "الخطوات المنهجية".

⁸ DEPELTEAU François (2005), *ibid.* p. 29.

منهجية علمية ملائمة ضمن الباراديجمات التي تندرج ضمنها، فهي التي تمكن الباحث من التعرف على إمكانيات (مزايا) وحدود (عيوب) تلك الخطوات. وهذا لا يعني أن المطلوب منه أن يكون ابستمولوجياً أو فيلسوفاً للعلم، وإنما الأكيد أن الباحث المتمكن من الأسس الابستمولوجية لعلومه أكثر حظاً للقيام بالعلم عن وعي مقارنة بالباحث المقتصر فقط على الجانب التقني لمنهجية بحث محدودة.

إذا كانت الإبستمولوجيا تعني، إتمولوجياً (أي في أصلها اللغوي)، "علم المعرفة"، فإنها السبيل الذي نقوم من خلاله بمساءلة المعرفة البشرية عموماً والمعرفة العلمية خصوصاً، بحيث نبحث عن مدى "علميتها". ففي عصرنا، يتم تقديم العلم لكل واحد منا باعتباره مجموعة واضحة ومنظمة ومنسجمة من النتائج التي تفرض ذاتها علينا كحقائق، وإذا قبلنا تعريفاً كهذا للعلم بدون فحص، فإننا لن نستطيع أن نفهم شيئاً في العلم. ومع ذلك، فالعلم لا يعطينا دائماً - ما عدا في المقررات الدراسية التي هي بالضرورة بيداغوجية - طابع اليقين والموضوعية المطلقين: لهذا يجب التحلي بالفكر النقدي لنقد مبادئ العلم ومناهجه ونتائجه، ذلك "أن معرفة الواقعي هي نور يلقي دائماً، وفي مكان ما، بعض الظلال" حسب تعبير غاستون باشلار⁹، إن هذه الظلال هي التي تعمل الإبستمولوجيا على اكتشافها وإمالة اللثام عنها. ولكنها لا تقف عند كشف الخفي فقط، وإنما هي محايثة لليومي والعادي والبدهي كذلك، أي لما يبدو مبتدلاً ومألوفاً.

لهذا، فالغرض من هذا الفصل هو تمكين الباحث من القيام بالعلم عن وعي، عبر موقعته ضمن سياقه ومجاله الابستمولوجي. ولا يعني هذا بأننا سنعمق النقاش حول ابستمولوجيا العلوم الإنسانية، وإنما نريد للباحث أن يكون على علم وعلى بيّنة بالأسس الابستمولوجية للخطوات المنهجية والمناهج التي يعتمدها

⁹ BACHELARD Gaston (1934), *La formation de l'esprit scientifique. Contribution à une psychanalyse de la connaissance objective*. Paris : Librairie philosophique J. VRIN, 5e édition, 1967. P. 16. Consulté le 27 février 2015 : <http://classiques.uqac.ca/>

ويستعملها، والتي سنبيّن له كيف يوظفها في الفصول اللاحقة. لهذا فإن تركيزنا على العلم الحديث من أجل فهم العلوم الإنسانية قد أمّلته الضرورة البيداغوجية والميثودولوجية.

في مستوى أول، سنحاول أن نبيّن له بعض الأهداف الرئيسية للعلم الحديث، والتي أثّرت في تلك الخاصة بالعلوم الاجتماعية. وفي مستوى ثانٍ، سنقف عند الخطوات العلمية السائدة (الاستقراء، والاستنباط، والخطوات الفرضية-الاستنباطية) لشرحها وتبسيطها. أما المستوى الثالث فسنبيّن له مختلف الأدوات والتقنيات التي يحتاجها.

1.1 الهدف الأكبر للعلم المعاصر هو: البحث عن "الحقيقة"

الكل يعرف بأن العلم المعاصر هو نمط من المعرفة بالطبيعة وبالإنسان، وأن الباحث في هذا العلم يريد أن يعرف كيف "يشغل" كل من الطبيعة والكائن الإنساني، أي أنه يريد أن يعرف حقيقة "موضوعه". وقد وضعنا كلمة "موضوعه" بين مزدوجتين لأننا نعلم بأن العلم انقسم إلى مجالين كبيرين: العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية، وأن "موضوع" كل واحدة منهما له خصائصه التي لا تنطبق على الآخر، ففي مجال العلوم الإنسانية نحن أمام إنسان/ ذات وليس موضوعاً، على أنه من الضروري التأكيد هنا أنه لا أفضلية لهذا العلم على ذلك. ولكن السؤال الكبير، الذي يصعب الإجابة عنه هو: كيف نعرف؟ كيف نعرف "موضوعنا"؟ كيف عرفنا مثلاً بأن "الهضبة" هضبة وبأن "الغراب" غراب؟ هل اعتماداً على حواسنا فقط أم عبر بناءات عقلية وتمثلات ذهنية كذلك؟ ثم، كيف سنبنّي معرفة تتصف بالعلمية؟ بمعنى، كيف سنصل إلى "الحقيقة"؟

هو ذا السؤال المطروح على العلوم الدقيقة، وهو سؤال لم يرتبط بالفترة المعاصرة ولا الحديثة فقط، وإنما كان مركز اهتمام المفكرين عبر التاريخ، منذ الفلاسفة

الطبيعيين (طاليس Thalès، أناكسياندر Anaximandre، زينوفان Xenophanes، أبقراط Hippocrate، الخ.) الذين اهتموا بالطرائق الإمبريقية/ التجريبية لتحصيل المعرفة، عبر ملاحظة الظواهر الطبيعية، وذلك لتجاوز المصادر الميثولوجية واللاهوتية للمعرفة. وصولا إلى أرسطو الذي سيعمل على الإغلاء من شأن العمليات العقلية المرافقة للملاحظة العينية، إذ يرى أن الظواهر التجريبية هي تجليات لمبادئ أساسية تنتظم في الكون. هذا النقاش الفلسفي لدى اليونانيين، خصوصا لدى أرسطو، سيشكل اللبنة الأساس بالنسبة للتقاليد الفكرية اللاحقة، ولن تتم مساءلته بطريقة جذرية إلا في عصر النهضة (القرنين الخامس عشر والسادس عشر)، مع كوبرنيك (Copernic) وجاليلي (Galilée)، ثم لاحقا مع فرنسيس بيكون (F. Bacon) وإسحاق نيوتن (I. Newton) الذين اعتمدوا على التجريب لجمع الحقائق وكشف أسرار الطبيعة.

في هذا السياق، تأسس العلم الحديث، باعتباره نمطا جديدا للمعرفة، على ستة مبادئ إبستيمولوجية، هي: السلطة العامة للمجموعة العلمية، الموضوعية، التجربة، الحتمية، الرياضيات، وإرادة السلطة.

بالنسبة للمبدأ الأول، فقد اعتُبرت المجموعة العلمية مصدرا لما يسميه بولانيي بالسلطة العلمية العامة¹⁰ ضدا على السلطة الخاصة، كتلك التي نجدها بفعل هيمنة الأرسطية (نسبة إلى أرسطو) والنصوص المقدسة (كالتوراة) والمذاهب اللاهوتية، الخ.، التي تعتمد على حجج السلطة والخطابات الرسمية وتخفي الحقيقة التي تعتبرها غير قابلة للنقاش. بينما المجموعة العلمية تخضع لسلطة عامة، يكون فيها النقاش حرا وخاضعا لحجج عقلية وعلمية، وهي تبحث عن الحقيقة، والتي هي دائما قابلة للنقاش.

¹⁰ POLANYI Michel, (1964), *Science, Faith and Society. A searching examination of the meaning and nature of scientific inquiry*. Chicago/London, The Chicago University Press.

أما المبدأ الثاني، فالموضوعية لا تقتضي من الباحث أن يعمل على إقناع بقية الباحثين بحقائقه، وإنما العمل رفقتهم على كشفها، والوصول إليها بشكل محايد، بحيث يجب عليه أن يتخلى عن الفكر الساذج السائد، والمرتاح للحقائق السائدة، ويعتمد، في المقابل، على ما هو إمبريقي ليؤكد حقائقه، فالحقيقة بالنسبة لهم هي دائماً حقيقة إمبريقية/ تجريبية. ولكن ما التجربة؟

يؤكد "الإمبريقيون" (فرانسيس بيكون F. Bacon، جون لوك J. Lock ودافيد هيوم D. Hume)، كل حسب طريقته، أن أفكارنا (تمثالتنا عن الواقع) مرتبطة بحواسنا الخمسة: الذوق، اللمس، الشم، الرؤية، والسمع، باعتبارها العناصر الأولى التي نبني من خلالها معرفتنا، فهي أصل المعرفة بالواقع. بالنسبة لجون لوك، وقبل معرفتنا بالواقع، يكون عقلنا صفحة بيضاء لا يعرف شيئاً، والتجربة/ الخبرة هي التي تنقش فيه معارفنا عبر الحواس وعبر احتكاكنا بأشياء العالم الخارجي. بهذه الأطروحة أثر لوك بشكل عميق في الفلسفة والعلم السائدين آنذاك، فقد بدأ في كتابة رسالته "مقال في الفهم الإنساني" منذ 1670، ليتجاوز الخلاف الذي نشب بين الأفلاطونيين في كمبردج القائلين بأننا نستمد أفكارنا من الله ومن المثل الأخلاقية العليا، لا من التجربة والخبرة، بل من الاستبطان، وأن هذه الأفكار فطرية أصيلة فينا وجزء من جهازنا العقلي. وهذه الفكرة هي التي أدت بجون لوك إلى النظر في مسألة هل هناك أية أفكار لم تكن وليدة تأثيرات العالم الخارجي¹¹. وخلص إلى القول بأن كل المعرفة بما في ذلك أفكارنا عن الله وعن الصواب والخطأ مستمدة من الخبرة/ التجربة، وليست جزءاً من التركيب الفطري للعقل، فالمعرفة نابعة من الملاحظة والقياس ثم العقل.

إن "العقل" عنده هو "قوة الإدراك الحسي"، والإدراك الحسي يشمل: -أولاً، إدراك الأفكار في عقولنا، -ثانياً، إدراك معاني الألفاظ، -وثالثاً إدراك التوافق أو

¹¹ DEPELTEAU François (2005), ibid. 128.

التنافر بين الأفكار¹². ولكن ما هي الفكرة؟ يستخدم لوك هذا المصطلح ليعني: (1) تأثير الأشياء الخارجية على حواسنا (وهو ما نسميه الإحساس)، أو (2) الوعي الداخلي بهذا التأثير (وهو ما نسميه الإدراك الحسي)، أو (3) صورة الفكرة أو الذكرى المتصلة بها (وهو ما نسميه الفكرة)، أو (4) الحركة التي تجمع صوراً منفردة كثيرة لتكوّن مفهوماً عاماً أو مجرداً أو شاملاً لمجموعة من الأشياء المشابهة.

إن كل الأفكار مستمدة إما من الإحساس أو الانعكاس على نتاج إحساسنا، والأحاسيس كلها مادية، ونتائجها العقلية هي الإدراك الحسي، وهو "أولى مواهب العقل"¹³. ولا بد من التمييز بين الصفات الأولية والصفات الثانوية للأشياء المدركة. فالصفات الأولية "هي التي لا يمكن فصلها عن الجسم إطلاقاً، في أية حالة مهما كانت" مثل: الصلابة، الامتداد، الشكل، العدد، والحركة أو السكون. أما الصفات الثانوية "فليست شيئاً في هذه الأشياء نفسها، بل مجرد قوى تُحدث فينا إحساسات متعددة بصفاتها الأولية". فالألوان والأصوات والأطعمة والروائح صفات ثانوية تُحدث فينا بكتلة هذه الأشياء وشكلها ونسيجها أو حركتها. أما الأشياء نفسها فليس لها لون ولا وزن ولا طعم ولا رائحة ولا صوت ولا حرارة. هكذا تصوّر العلم أن العالم الخارجي محايد صامت غير متحيز فقدت أزهاره وثماره عطرها ونكهتها.

مصدر المعرفة حسب الإمبريقيين الإنجليز

الاحتكاك بين حواسنا وبين أشياء العالم الخارجي
الشعور والاحساس بردود فعل معينة تجاهها
والتي تتوجه إلى فكرنا الذي يتلقفها
بشكل تمثيلات عامة (أفكار، مفاهيم) حول الأشياء المحسوسة

الاستقراء

¹² DEPELTEAU François (2005), ibid. p. 133.

¹³ DEPELTEAU François (2005), ibid. p. 140.

يمكن الاستدلال بمثالٍ هو نشأة فكرة "الغراب" في أذهاننا، كيف عرفنا الغراب؟ وكيف تشكلت لدينا فكرة الغراب؟ إنه وبقوة "تجربة" (بمعنى ملاحظة ورؤية وملازمة، الخ.) عدد كبير من الغربان، فإن الذهن، عن طريق التعميم، يشكل فكرة عن الغراب (بكونه طائرا أسود ذي جانحين ومنقار ويمشي على رجلين، الخ.). بتعبير آخر، بعد ملاحظة ومعاينة الكثير من الغربان، استطاع العقل بناء فكرة عن هذا "الشيء" الذي هو "الغراب"، وهذه الفكرة هي "تمثل" متحرر من كل غراب بعينه، لأنه يمثل كل الغربان. وبلغة العلم، فهذا التمثل هو مفهوم، والمفهوم نابع هنا من تجربة إمبريقية، أي من تجربة حسية. (سنعود لـ"المفهوم" من أجل الوقوف عنده في الفصول اللاحقة).

هكذا نفهم كيف أن الإمبريقيين يرون أن المعرفة تُبنى انطلاقاً من ملاحظة الواقع، وهذه الملاحظة تعتمد على حواسنا الخمسة. وبالتالي فأطروحتهم تقول بأن مصدر معارفنا تعتمد على الخطوات المنهجية الاستقرائية (*démarche inductive*). لكن من الضروري الإشارة هنا إلى أن مفهوم التجربة ليس محدوداً في المعنى الذي يعطيه إياه الإمبريقيون الإنجليز، فهناك معنى ثانٍ للمفهوم.

المعنى الثاني للتجربة لا يقف فقط عند الخبرة الإنسانية الخام، أي تلك التي نعيشها ونقوم بملاحظتها، بحيث نكتفي بالمعاينة المباشرة دون تدخل، أو المعاينة الخالصة والمباشرة للواقع بحيث نكتفي بالإنصات للطبيعة وتسجيل ما تمليه علينا إلى لغة علمية، إنها لا تقف عند هذا المعنى وإنما هي أساساً استنتاجاً للواقع، أي أنها تجريب. فالباحث ليس مجرد ملاحظ وإنما هو مُجرب أيضاً.

في هذا الإطار، حدد الطبيب كلود برنار (Claude Bernard, 1813-1878) في كتابه "المدخل لدراسة الطب التجريبي" خصائص التجريب، بحيث يجمع الباحث بين شروط الملاحظة العلمية وبين مبادئ التجربة عندما يُخضع الفرضيات لمبدأ التحقق. إن التجريب نوع آخر من الملاحظة، فإذا كانت الملاحظة تأملاً وتحليلاً ذهنياً

للحوادث كما رتبها الطبيعة، فإن التجريب ملاحظة أخرى يتصرف عبرها الباحث في حوادث الطبيعة طبقا لمخطط ذهني يرمي إلى التحقق من فرضياته، والفرق بينها أن التجريب ملاحظة مصطنعة، في حين أن الملاحظة تقتصر على تتبع الحادثة كما تجري في الطبيعة.

إن الملاحظ يصغي إلى الطبيعة، أما المجرّب فيسألها ويرغمها على الجواب. هكذا، فالإحاطة بمبادئ المنهج التجريبي، من شأنها أن تجعل الباحث يصل إلى الحقيقة العلمية، وتتطلب منه الالتزام بشرطين أساسيين: الأول يتمثل في توفره على فكرة يعمل على فحصها انطلاقا من وقائع صحيحة ومنظمة، أما الثاني فيتمثل في ضرورة استخدام كل الأدوات التي من شأنها أن تُمكنه من ملاحظة الظاهرة المدروسة ملاحظة كاملة وشاملة.

على الملاحظ أن ينقل بدقة ما هو موجود في الطبيعة، إذ عليه أن يُنصت لها، ويسجل ما تمليه عليه، من هنا تأتي الملاحظة في بداية المنهج التجريبي. ثم تتلوها الفكرة العقلية التي تسعى إلى تفسير الظاهرة، وهي الفرضية، وبعد ذلك يتم التأكد والتحقق من الفرضية المفسرة عن طريق التجربة العلمية التي تعتبر معيارا للتحقق من صحة الفرضية أو عدم صحتها، وأخيرا الاستنتاج الذي يتم تعميمه ليصير قانونا علميا. انطلاقا من كل هذا يحدد كلود برنار خطوات المنهج التجريبي التي تجمع بين الفكر النظري والممارسة التجريبية، حيث تأتي الملاحظة في بداية هذا المنهج لكي تتبعها فكرة عقلية منبثقة عنها، هذه الفكرة التي يتم الاستدلال عليها انطلاقا من التجربة.

وقد تم تطبيق هذا المنهج من طرف الطبيب والفيزيولوجي الروسي بافلوف Ivan Pavlov في تجربته المشهورة حول "الكلب" وطبّق عالم النفس جون واطسون John Watson مبادئها لاحقا في دراسته على الأطفال.

لدراسة الجهاز الهضمي وتفاعلاته، قام إيفان بافلوف (Ivan Pavlov) بتصميم جهاز يمكن بواسطته مراقبة كمية اللعاب السائل من فم الكلب عندما يوضع الطعام في فمه. لاحظ أن الكلاب التي يُجري عليها تجاربه كانت تبدأ بإفراز لعابها بمجرد رؤيتها للحارس الذي يقدم لها الطعام، بل وحتى بمجرد سماعها لخطوات قدميه قبل أن يصل الطعام إلى أفواهها فعلاً. وافترض أن رؤية الحارس لم تكن المثير الطبيعي للانعكاسات اللعابية وإنما رؤية الحارس هي التي أصبحت من خلال تعود الكلاب على تلك الإشارة: أي صوت خطوات الأقدام؛ تستهدي بها على قرب وصول الطعام. سرعان ما أدرك أنه اكتشف ظاهرة لا بد أن يكون لها أهمية كبيرة في مساعدة الكائن الحي على التكيف مع ظروف بيئته. فأجرى تجربته من خلال وضعه لكلب في جهاز للتجارب، أمهله بعض الوقت ليتكيف مع الجو المحيط به ومع الجهاز. بعد أن تأقلم الكلب مع ظروف التجربة قام بافلوف بتشغيل بندول إيقاع جعله يبدق مرة لمدة نصف دقيقة. في هذا الوقت كان يوضع مسحوق اللحم في فم الكلب حيث يؤدي ذلك إلى إفراز اللعاب. أعيد تكرار هذه العملية بصورة مستمرة مرة كل 15 دقيقة حتى أخذ لعاب الكلب يسيل خلال فترة نصف الدقيقة قبل تقديم مسحوق اللحم، الذي أطلق عليه تسمية المثير غير الشرطي. كما أطلق على صوت البندول الذي كان الكلب يبدأ في إفراز اللعاب عند سماعه اسم المثير الشرطي وسعى إفراز اللعاب استجابة لهذا الصوت بالاستجابة الشرطية.

بعد أن تأكد بافلوف من ثبات ودقة إجراءاته المخبرية بدأ يُدخل تنويعات على تجربته الأصلية، فقام بإجراء تجربته على ثلاث مراحل: في المرحلة الأولى أعطى الكلاب طعاما وقام بقياس كمية اللعاب في فمها. فالطعام كان مثيرا غير شرطي، واللعاب كان استجابة غير شرطية في المرحلة الثانية قام بإسراع الكلاب صوت جرس قبل تقديم الطعام، كرز بافلوف هذه العملية عدّة مرات. في المرحلة الثالثة قام بإسراع الكلاب صوت الجرس بدون تقديم طعام، فتسبب وحده في إسالة لعاب الكلاب توقعاً منها أن الطعام قادم. أي أن الجرس الذي شكل استثارة مشروطة جاء قبل الطعام، الاستثارة غير مشروطة، وأدى إلى استجابة غير مشروطة أي اللعاب. في نهاية التجربة كان الجرس المسبب لاستجابة اشتراطية: أي اللعاب. في التجربة شكّل الطعام استثارة غير مشروطة، واللعاب كان استجابة غير مشروطة، كونه رد فعل طبيعي (إذ منذ الولادة يسيل للكلب لعاب عند رؤية الطعام). وبذلك نجح بافلوف في أن يعلم الكلب الربط بين ظهور الطعام وصوت الجرس، فأنجج رابطاً بين استثارة غير مشروطة، الطعام، لاستثارة مشروطة، أي الجرس.

هكذا صارت نظرية بافلوف من أهم النظريات السلوكية في القرن العشرين التي تدرس أنماط الاستجابة/الانفعال. وهي مهمة لتفسير الكثير من السلوكيات الإنسانية، خصوصاً السلوكيات الجماعية التي تخضع للإثارة الإعلامية ولأشكال محددة من التوجيه والتنميط.

Voir : Asratian, E. (1949) I. Pavlov, sa vie & son œuvre. Éditions de l'Académie des Sciences de l'U.R.S.S., traduction en français : Éditions en langues étrangères, Moscou, 1953, 174 pages.

إن الباحث السوسولوجي مُلزم بأن يعي بأن هذا النوع من التجريب يركز على الظواهر الفيزيائية المادية أو الاجتماعية التي تتلقاها حواسنا اعتمادا على مؤشرات، وبالتالي فهذا النوع من البحث العلمي لا يستهدف الظواهر الميتافيزيقية كالله والروح والعقل في التاريخ، الخ. كما أنه يرمي إلى التحقق من أو رفض الفرضيات التي أنشأها الباحث نفسه، وبالتالي فهو يميل على الخطوات المنهجية الفرضية-الاستنباطية. بحيث يلاحظ الباحث محيطه وموضوعه، ويبني فكرة عقلية حوله (انطلاقا من ذكائه، وعقلانيته...) يعمل على صياغتها على شكل فرضيات ثم يسعى إلى التحقق منها.

أما المبدأ الرابع للعلم الحديث الذي هو الحتمية، فالخاصية المميزة للعلم الحديث هي أنه علم حتمي، وقد اتخذ هذه الصفة خصوصا بعد تأثير أعمال إسحاق نيوتن حول الجاذبية. فبالرغم من الانتقادات الموجهة للحتمية منذ بداية القرن العشرين، إلا أنه من اللازم على الباحث أن يكون على علم بها. فالحتمية هي "تصور للعالم (الطبيعي والإنساني)"، أي أنها نظرة لهذا العالم، حيث الأشياء والذوات تحكمها قوانين سببية. إنها أشبه بكُرات البلياردو، بحيث يؤثر سلوك كل كرة في سلوك الكرات الأخرى والأخرى يؤثرن فيها بدورها، في سلسلة تأثير متبادلة وسببية مستمرة، وهكذا دواليك. كل حركة، وكل حدث، وكل ظاهرة إذن هي نتيجة (أثر) لسبب، وهي بدورها سبب لأثر. وإذا أردنا أن نقدم مثلا في المجال الإنساني، نقول: "نسبة البطالة (نتيجة، أثر) تؤثر في مستوى الاستهلاك والاستثمار لدى المقاولات (سبب)" أو نقول "إن التفاوت بين انتظارات الشباب وإمكانيات تحقيقهم لذواتهم التي يوفرها لهم المجتمع (السبب) تفسر نسبة ارتفاع الانتحار لدى هذه الفئة الاجتماعية (الأثر)"¹⁴.

¹⁴ DEPELTEAU François (2005), *la démarche d'une recherche en sciences humaines*. Ibid. p.47.

إن العلم الحديث يفسر ظواهره والعالم بالاعتداد على خطاطة "مثير-استجابة"، "سبب-أثر/ نتيجة". ففي بحثهم عن الحقيقة، يركز الباحثون والعلماء على الروابط السببية بين العناصر المُحدثة للظاهرة. ذلك أن العالم، الطبيعي والاجتماعي، منظم بشكل محكم، وهو أشبه بعقارب الساعة، إذ لا شيء يحدث بالصدفة والعرضية. ويجب على الباحث، من وجهة نظرهم، التوصل إلى تلك العلاقات السببية التي تنظمها وتقف وراءها. ورغم ذلك، فهذا التصور له نواقصه ونقاط ضعفه، لأنه يتعامل مع العناصر كما لو كانت بدون حركة، ولا فعالية لها، وبالتالي تغيب استقلاليتها، خصوصا في مجال العلوم الإنسانية، التي يتعذر الحديث فيها عن الحتمية، لأن الوقائع والظواهر والأفعال والممارسات الإنسانية مركبة ومعقدة وليست حتمية.

أما المبادئ الأخرى الخاصة بالقوانين الطبيعية والرياضيات وإرادة السلطة، فنفهمها من خلال الارتكاز على هدف كل من كوبرنيك وجاليلي ونيوتن، فهؤلاء لم يبحثوا على الروابط السببية بين العناصر المُحدثة للظواهر، والمتحقق منها إمبيريقيا، فقط، وإنما بحثوا أيضا عن القوانين الطبيعية الكامنة وراء تلك الظواهر، ووراء النظام الذي يحكم العالم والكون. أرادوا عقلنة العالم، واعتبروا الرياضيات نموذجا للعلمية، إذ يجب "تربيض الطبيعة" (أن تخضع لمبادئ الرياضيات). أما الغاية من ذلك فهي السيطرة على الطبيعة وتسخيرها لصالح الانسان.

سبق أن قلنا بأن العلم الحديث هو علم إمبريقي، لكن هل كل علم هو إمبريقي واستقرائي؟ لا، ليس بالضرورة، فهناك خطوات منهجية أخرى تكمل أو تخالف تلك الخاصة بالاستقراء، وهي الاستنباط "**démarche déductive**". ومن اللازم هنا أن نقدم الخطوط العريضة والكبرى لهذه الطريقة التي تتأسس على عقلنا أكثر مما تتأسس على حواسنا وتجاربنا، فالكثير من الأعمال والمنشورات في العلوم الاجتماعية

والإنسانية هي استنباطية. مع الإشارة إلى أن العلم الحالي فيه تركيب بين الخطوات الاستنباطية (الكيفية) والاستقرائية (الكمية).

ارتبطت الطريقة الاستنباطية بديكارث Descartes، إذ يُعتبر مؤسساً لما يُعرف بالاتجاه العقلاني الذي نصنف ضمنه عادة ثلة من الفلاسفة مثل "مالبرانش Malbranche" و"اسبينوزا Spinoza"، الخ. وما يجمع هؤلاء وغيرهم هو إيمانهم بالعقل، واعتبارهم إياه المصدر الأساسي لكل معرفة علمية حقيقية. فديكارث عاش مرحلة عرفت انهيار العلم الأرسطي الذي كان يستند بالأساس على معطيات الحواس وعلى الثقة في ما تقدمه من انطباعات وأحاسيس. هذا الانهيار الذي بدأ مع "كوبرنيك Copernic" وبلغ أوجه مع "غاليلي Galilée"، سيتلقى منه "ديكارث" درساً بليغاً يتمثل في رفضه القطعي لشهادة الحواس، وإبعادها كلياً من أن تكون أساساً للعلم. فأساس العلم يجب أن يكون حقائق يقينية بشكل قطعي، وهذا الشرط غير متوفر في شهادة الحواس، لأن هناك أكثر من مبرر يدعوننا إلى الشك في ما تقدمه لنا¹⁵. أولها أنها قد سبق وأن خدعتنا، فبيّنت لنا مثلاً أن الشمس هي التي تدور وليس الأرض، بينما الحقيقة عكس ذلك، فمن يدري أنها تخدعنا في سائر الأمور الأخرى وأننا لم ندرك بعد خداعها؟ ثانياً أننا أناس، أي بشر، ومن طبيعة البشر أن ينام ويرى في أحلامه أشياء شبيهة بتلك التي يراها في اليقظة، دون أن يكون بحوزته أية علامات واضحة ولا إشارات بينة يميّز من خلالها بين الاثنين، فما أكثر الأشياء التي نعتقد أننا رأيناها وعشناها في الواقع بينما ذلك حصل لنا في الحلم فقط أو في المخيلة (الحواس والمخيلة والذاكرة كلها تخدعنا حسب ديكارث، لهذا لا يمكن الاطمئنان إليها).

¹⁵ يقدم ديكارث مبررات شكه في الحواس في التأمل الأول من كتابه "تأملات ميتافيزيقية في الفلسفة الطبيعية الأولى"، الذي صدر لأول مرة باللغة اللاتينية سنة 1641، فهي في نظره خادعة ولا يمكن الاطمئنان إليها.

تعتمد الحقيقة عند ديكارت على المنهج، والمركز على قواعد عقلية صارمة يمكن اختصارها في أربع قواعد رئيسية: البداهة، التحليل، التركيب والإحصاء أو المراجعة. وغرضه ليس البداهة وإنما اليقين، بحيث تتأسس الأفكار البديهية على مبدأ الحدس، في حين تتأسس الأفكار الأخرى على مبدأ الاستنباط. هكذا يجد ديكارت للحقيقة معيارين رئيسيين هما: البداهة والانسجام العقلي. فهناك أفكار واضحة متميزة في الذهن تُدرَك إدراكا حدسيا مباشرا، ولا يحتاج العقل لإثبات صحتها إلى براهين وأدلة عقلية، ولذلك فمعيار صحتها في بداهتها؛ بحيث يمكن القول بأن كل فكرة بديهية هي فكرة حقيقية، كأن أدرك أنني موجود أو أن المثلث هو شكل ذو ثلاثة أضلاع أو أن الكل أكبر من الجزء. وهناك أفكار نحتاج في إثبات صحتها إلى الاستدلال عليها عقليا، بحيث نستنبطها من الأفكار البديهية الأولية، ولذلك فصحتها مرتبطة بمدى انسجامها المنطقي ومطابقتها لقواعد العقل ومبادئه. ولذلك فالحقائق التي يتوصل إليها عن طريق الاستنباط لا تقل أهمية ويقينية عن الحقائق الحدسية الأولية، ما دامت صادرة عنها بواسطة حركة فكرية مترابطة ومتصلة تقضي إلى نتائج منطقية.

وبتعبير ألبر جاكوار (Albert Jacquard)، فنحن "لا نرى العالم بأعيننا، بل ندركه بمفاهيمنا"¹⁶. فالعقل العلمي هو الذي يجعلنا نعتبر مثلا أن الشمس نجمٌ من النجوم وذلك ضد بداهة الإدراك الحسي الذي يركز على التجربة والخبرة الحسية العادية. كما أن سقوط التفاحة هو مجرد واقعة حسية عادية، في حين أن دوران الأرض حول الشمس هو نظرية تم إثباتها من خلال مجموعة من البراهين والوقائع العلمية التي تثبت صحتها. بمعنى أنه إذا كان التجريب حسب التصور التقليدي هو معيار للتحقق من الفرضية، فإننا نؤكد، في المقابل، أنه لا يمكن الحديث

¹⁶ وهي الفكرة التي تؤكد العلوم البصرية والعصبية اليوم! للمزيد حول هذه الفكرة الأخيرة يرجى العودة إلى العدد 335 "Peut-on réparer l'humain ?" من مجلة "Sciences Humaines" الصادر في أبريل من سنة 2021، وخصوصا ملفا تحت عنوان " On ne voit pas avec les yeux mais avec le cerveau " لصاحبته "Sylvie Chokron" الصفحات 52-53.

عن فرضية علمية غير مؤسسة على نظرية سابقة. فكل نظرية تتضمن كيانات خيالية يتم التسليم بوجودها، مما يعني أن لعنصر الخيال العقلي دور كبير في التجريب العلمي. ومن الوهم الاعتقاد بأن التجربة هي وحدها التي تمكننا من فهم العلاقات السببية بين الظواهر الطبيعية. فالتجريب لا يكفي وحده لفهم الظواهر الطبيعية وأسبابها، بل لا بد من إقحام عنصر الخيال العقلي (المفهوم) للإحاطة بالموضوع الذي نريد دراسته.

رغم أهمية ما سبق، وإذا كان الباحثون يوظفون إلى يومنا هذا طريقتي الاستقراء أو الاستنباط، فإن هناك طريقة "كلاسيكية" تجمع بينهما يُطلق عليها الطريقة الفرضية-الاستنباطية. ذلك أنه إذا كان الاستقراء قد نجح في المنهج التجريبي الذي توظفه العلوم الطبيعية (الفيزياء، الكيمياء، الطب، البيولوجيا، الخ.) وعلم النفس كذلك، فإن الطريقة الفرضية-الاستنباطية قد وسّعت من نطاق تطبيق المنهج التجريبي ليتشعب في العلوم الانسانية عبر استعمال مختلف المناهج المساعدة على جمع المعطيات وتحليلها (الملاحظة، المقابلة، سيرة الحياة، تحليل الإحصائيات، الخ.).

تقوم هذه الطريقة على مبدأ التحقق أو التنفيذ، فالباحث ينطلق بالضرورة من سؤال البحث (مثلا: لماذا ينتحر بعض الشباب وآخرون لا يفعلون ذلك؟). وفي مرحلة ثانية ينبثق، اعتمادا على الاستقراء و/أو الاستنباط حسب الاستكشافات والمعارف الإمريقية حول الموضوع المستهدف (فالباحث مثلا يعرف أن فقدان العمل سبب للإحباط وأن هذا الإحباط هو سبب عاملي للانتحار. يعرف ذلك لأنه استنبطه من ذكائه، وسبق أن قرأ على ذلك في مؤلف مختص أو أشار له إليه أحد أصدقائه قبل أن يضع حدا لحياته بعد فقدانه للعمل... الخ.). وفي مرحلة ثالثة، يعمل الباحث على ضبط وبناء نظرية وصياغة فرضية أو فرضيات البحث (إن نسبة الانتحار ترتفع أكثر عند الشباب الذين فقدوا العمل مثلا) إن هذه الفرضية هي جواب محتمل ومؤقت (هي فرضية غير متحقق منها) لسؤال البحث المطروح.

بعدها ينتقل الباحث، في مرحلة رابعة، إلى القيام باختبار إمبريقي، وذلك من أجل التحقق من فرضيته أو فرضياته أو تفنيدها (يقوم مثلا بتحليل إحصائي من أجل التأكد من ما إن كان الشباب الذين فقدوا عملهم أكثر انتحارا مقارنة بغيرهم). بفضل هذا الاختبار الإمبريقي، يتوجه الباحث إلى "الميدان" من أجل التحقق، اعتمادا على حواسه (ما يراه، يلاحظه، يلمسه، يشعر به، الخ.) ليرى ما إن كانت الفرضية جيدة أم لا، أي ما إن أثبتتها الوقائع أم لا. يتم إنجاز هذا الاختبار الإمبريقي اعتمادا على منهج أو مناهج متعددة لجمع المعطيات.

أما الخطوة اللاحقة فهي تحليل المعطيات وتحليل النتائج، فإذا تم التحقق من الفرضيات وإثباتها أو تأكيدها فإن البحث قد انتهى، ولم يتبق له سوى مناقشة النتائج وعرضها، وإن لم يتم إثبات الفرضيات، أي تم نفيها عبر الوقائع، فإن الباحث ملزم بأن يتخل عن نظريته المعتمدة أو يعيد صياغة تلك الفرضيات وتعديلها لكي تأخذ بعين الاعتبار الوقائع. وهكذا، عليه أن يعيد العمل من جديد، ومن بدايته حتى يتوصل إلى إثبات فرضياته.

بالرغم من منطقية هذا الطريقة، إلا أنها تطرح مشاكل ابستمولوجية ضمن العلوم الاجتماعية. إذ يصعب مثلا تفسير ما نقصده تحديدا بـ "الفرضية" و"النظرية"، فمعناهما في العلوم الانسانية مختلف عما نجده في العلوم الطبيعية. كما يصعب الارتياح إلى نتائج نقول بأنها كافية للقول بأننا وصلنا إلى الحقيقة. وهذا ما يشرحه الفيلسوف والإبستمولوجي الإنجليزي "كارل بوبر Karl Popper"، إذ أن مبدأ التحقق التجريبي غير قابل للتحقق بشكل كلي وإنما بشكل جزئي فقط: فنحن لا يمكننا أن نتحقق مثلا من أن "كل الأجسام، في كل زمان ومكان، تسقط بنفس السرعة في الفراغ"، أو أن "سرعة السقوط الحر لكل الأجسام، في كل زمان ومكان، يتزايد بشكل مطرد مع مربع المسافة"، لأننا ببساطة لا يمكننا أن نغطي بملاحظاتنا وتجاربنا كل نقاط الزمان والمكان وإنما بعضها فقط، ومن هنا فإن صدق وصلاحيته

نظرية علمية ما، أو حتى فرضية، لا يقوم على تحققنا التجريبي منها وإنما يقوم على عدم وجود ما يُكذِّبها، وهو ما يجعل صدقها وصلاحيتها غير نهائين وغير مطلقين وإنما نسبيين ومؤقتين فقط، لأن عدم وجود ما يكذبها إلى حدود اليوم لا يعني أبدا استحالة وجوده في المستقبل.

إن السبيل الأنجع لفحص صدق فرضياتنا وصلاحيتها ليس هو مواجهتها بما يثبتها وإنما مواجهتها بما يمكن أن يفنِّدها أو يكذبها، أي أن لا نواجهها بالوقائع والتجارب التي تتوافق معها وإنما بالوقائع والتجارب التي يمكن أن تبيِّن عيوبها ونواقصها¹⁷. إن اختبار صدق وصلاحية فرضية هو شبيه باختبار قوة وصلاحية آلة ميكانيكية، فهو في الحالتين معا يتم من خلال إيجاد الظروف التي من المحتمل أن تكشف عن وجود عيوب ونواقص، وهو ما يدل عليه بالضبط مفهوم الاختبار عند كارل بوبر حيث يقول: "إن معيار القابلية للتنفيذ أو القابلية للتكذيب يمكن أن نطلق عليه معيار القابلية للاختبار، ذلك أن اختبار نظرية ما تماما كاختبار جزء من آلة ميكانيكية يعني محاولة تبيين العيب فيها"¹⁸.

أراد بوبر ممارسة العلم خارج نطاق السياقات الدوغمائية والأنساق الفكرية التقليدية، وشيّد رؤيةً حاولت إزاحة المركزية الذاتية عن المعرفة وأحلت مركزية الموضوع. لقد أعطى بوبر اهتماما كبيرا للتفريق بين المعرفة الذاتية والمعرفة الموضوعية¹⁹، كما يتجلى ذلك عند مناقشته للنظرية الكمية في الفيزياء.

سبق وأن قلنا بأن المنهج التجريبي يعتمد على الاستقراء، باعتباره أحد أنماط الاستدلال الذي يمارسه الفكر البشري في تشييد قواعده ونظرياته، وقلنا بأن

¹⁷ POPPER Karl (2002), *Conjectures and Refutations*, Routledge, p.7-11.

¹⁸ ننبه هنا إلى ضرورة الحدز مع المفاهيم التي يوظفها كارل بوبر، مفاهيم "الدحض" "Réfutation" و"التكذيب" "Infirmination" و"التحقق" "Vérifier" و"الإثبات أو التثبيت" "Corroborer" تختلف مستوياتها، فإذا تعلق الأمر بالنظرية بمجملها نتحدث عن "الدحض" وإن كان الأمر متعلقا بالفرضية فقط نتحدث عن "التكذيب" أو "التأكيد".

¹⁹ POPPER Karl (1979), *Objective Knowledge*, Routledge, p.10.

الاستقراء هو كل استدلال يقفز فيه الباحث من فحص وقائع جزئية إلى مبدأ عام يطال كافة الوقائع المشابهة، والتي لم يتم فحصها إمبيريقيا. بمعنى أن الاستقراء يمثل حركة صاعدة تبدأ من الخاص الجزئي وتنتهي بالعام الكلي، وتأتي النتيجة المستخلصة بهذا النوع من الاستدلال أكبر من مقدماتها. فمثلاً عندما يريد العالم الطبيعي أن يدرس ظاهرة تمدد الحديد بالحرارة، يقوم بتعريض عدد من قطع الحديد للحرارة؛ فإذا لاحظ أن كل قطع الحديد التي عرضها للحرارة قد تمددت، فإن العالم يقوم بتعميم نتائجه لتشمل كافة قطع الحديد، لتصبح القاعدة أن كل حديد عند تعرضه للحرارة يتمدد. وهنا نلاحظ أن النتيجة جاءت عامة وشاملة لكل قطع الحديد والتي لم تجر التجارب المخبرية عليها، وأنها - أي النتيجة - غير مستنبطة من المقدمات؛ لأنه لا يوجد في العدد المحدود من الحديد الذي يمثل مقدمات الدليل هذا المعنى الشمولي الذي جاءت به النتيجة. وبالتالي تكون النتيجة دائماً في هذا النمط من الاستدلال أكبر من مقدماتها لأنها اكتسبت صفة العموم والإطلاق. ومن المهم أن نوضح أن الدليل الاستقرائي لا يمكن تبرير نتائجه على أساس عدم التناقض؛ فإذا جاءت النتيجة كاذبة والمقدمات صادقة فإن ذلك لا يستبطن تناقضاً منطقياً؛ لأن النتيجة غير محتواة في المقدمات. هذه هي الثغرة المنطقية في الدليل الاستقرائي المعتمد في العلوم الطبيعية. وقد انتهى بوبر بعد مناقشة طويلة إلى نفي الاستقراء في العلوم الطبيعية، ذلك أن العقل البشري لا ينتج القوانين بطريقة استقرائية، فالاستقراء ليس منهجاً بل وسيلة للكشف عن كذب نظرية ما²⁰.

إذن، وحسب بوبر، فإذا كان الاستقراء هو انتقال من قضايا جزئية، هي القضايا المعبرة عن الملاحظات، إلى قضايا عامة كلية، وهي النظريات التي نخلص إليها أو نستدلها من القضايا المفسرة والتي هي صياغة لملاحظاتنا، فإن العلم (بل والمعرفة بصفة عامة) لا يتكوّن على هذا النحو. فالعلم أو المعرفة يبدأ من مشكلة ما تُقابل أو

²⁰ POPPER Karl (2002), *Conjectures and Refutations*, Routledge, p.341-345.

تعرض الكائن، وبالتالي، للملاحظة ليست هي نقطة بداية العلم. إن المشكلة تؤدي بالكائن إلى محاولات لحلها عن طريق منهج المحاولة والخطأ، بحيث يقوم باستبعاد كل محاولة خاطئة، أي كل محاولة حل لا تصل به إلى حل المشكلة، وبالتالي تظهر محاولات حل جديدة وهكذا دواليك. أما الملاحظة الخالصة فلا تعني شيئاً إذ هي من باب المحال، ذلك أن الباحث لا يلاحظ فحسب وإنما يبدأ بالحصيلة المعرفية التي اكتسبها من الخارج. ومن هنا تصبح الفرضية مضادة بنور الملاحظة، على اعتبار أن الملاحظة هي التي تؤوّل الفرضية وليس العكس.

إنه وعلى الرغم من الاختلاف الحاصل بين مبدأ التحقق ومبدأ التكذيب، فإنهما معاً لا يمكن استخدامهما إلا بخصوص النظريات العلمية التي تتحدث عن الواقع الماكرو (Macro)، غير أن الساحة العلمية في القرن الأخير قد أنتجت كما هائلاً من النظريات العلمية التي تتحدث عن واقع آخر، هو الواقع الميكرو (Micro)، المتناهي في الصغر. وهذا الواقع الجديد يختلف كلياً عن الواقع الأول، إنه واقع رياضي وليس محسوساً، معقول وليس مادياً، مُبنى ومبرهن عليه وليس مُعطى ومسلماً به. بعبارة أخرى: إن وجوده لا ينفصل عن النظرية التي تتحدث عنه لأنه نتيجتها ومنتهاها وليس مُنطلقها، ومن ثمة فإنه من العبث اعتماد مبدأ التحقق أو مبدأ التكذيب لفحص صدقها وصلاحتها، فمثل هذا الاعتماد لا يخلو من أحد الوجهين:

1) إما أن نقابلها بمعطيات معينة من الواقع المادي المحسوس، وهذا لن يفيد في شيء لأنها أصلاً ليست عن مثل هذه المعطيات تتحدث، وسنكون حينئذ كالذي يريد قياس الزيت بالمتراً أو الثوب باللتر.

2) وإما أن نقابلها بواقع مصطنع يتم بناؤه انطلاقاً من مقتضيات النظرية نفسها المراد فحصها وبعتماد أدوات وتقنيات بالغة الدقة والتعقيد، وفي هذه الحالة لا يمكن لمثل هذا الواقع إلا أن يثبت صحة النظرية، لأنه بُني وشُيّد على مقاسها. فما دام أن "الواقع يُبنى في ضوء النظرية" وليس "في ضوء الواقع تبني النظرية" فإن

النتيجة محسومة سلفا: لا يمكن للواقع إلا أن يثبت صدق النظرية فُهما ليسا أكثر من وجهين مختلفين لنفس العملة التي هي العقل الرياضي.

2.1 بعض خصوصيات العلوم الاجتماعية

حاولنا خلال الفقرات السابقة موقعة الباحث ضمن الإطار الابستيمولوجي للعلم الحديث، ومصدر كل من الاستقراء والاستنباط والخطوات الفرضية-الاستنباطية، ومن المفيد له أن يعرفها بتفصيل، لأن العلوم الاجتماعية عموما والسوسولوجيا خصوصا قد تأثرت بنموذج علميته. فقد تزامن ظهور السوسولوجيا مع نجاح العلم الحديث، وقدم نموذجا باهرا للعلمية، سواء من حيث دقة المناهج والنتائج أو من حيث نجاعتها، نظرا لما وفرتة من قدرة على التحكم في الظواهر الطبيعية. بمعنى أن السوسولوجيا قد وجدت نفسها أمام مأزق نظري وتحدّ ابستيمولوجي عويص ورهان مجتمعي مركّب، وطُرح عليها سؤال: هل تستطيع أن تنأى عن الفلسفة، وفي هذه الحالة هل ستسعى إلى التوافق مع العلوم الحقة؟ أم أنها ستزواج بين مناهج الفلسفة ومناهج تلك العلوم؟ أم ستبدع لنفسها منهجها الخاص الذي عليه أن يتلاءم مع خصوصية موضوعها؟ ولكن ما موضوعها، هل هو الظواهر/ الوقائع الاجتماعية أم الأفعال الاجتماعية؟

نفضّل من جانبنا أن يطّلع الباحث على هذه الأسس الابستيمولوجية ومعرفتها، وأن يكون واعيا بالاختلافات الجوهرية بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية في هذا المستوى، هذا الوعي هو الوحيد الذي يمكن أن يقيه من وطأة "النزعة العلموية" (scientisme). فالسوسولوجيا في هذا السياق، تمثل نموذجا للعلوم الاجتماعية بما تطرحه من قضايا نظرية وميثودولوجية تخص شروط إمكان تحقق "علمية" العلوم الاجتماعية أو استحالتها، إذ يواجه السوسولوجي، عندما يريد دراسة موضوعه، عدة مشاكل نظرية ومنهجية ترجع إلى طبيعة العلاقة بين الذات

(الباحثة) والموضوع المدروس (الذوات المبحوثة)، فهي علاقة واعية وتتداخل فيها المشاعر والأحاسيس والقيم، بكلمة، إنها علاقة معقدة ومركبة.

سنركز، بإيجاز، على أربع خصوصيات تميز العلوم الاجتماعية عن نموذج العلوم الطبيعية: (1) تعقيد وتركيب الظواهر والأفعال الإنسانية، (2) التداخل بين الذات والموضوع، أو الباحث والمبحوث، (3) حرية الذوات الإنسانية ووعيها، (4) والفروقات بين التفسير والفهم.

بالنسبة للنقطة الأولى، يُطرح على الباحث مشكل الموضوع، ماذا سيدرس بالضبط؟ كيف يمكن للظواهر/الوقائع والأفعال الاجتماعية أن تغدو موضوعاً للعلم، أي موضوعاً لدراسة منهجية؟ لكل علم موضوع خاص به، ينفرد بدراسته. وبالنسبة لموضوع السوسولوجيا فهو الظاهرة الاجتماعية أو ما اصطلاح عليه دوركايم بالواقعة الاجتماعية. لكن هل كل ظاهرة نطلق عليها ظاهرة اجتماعية هي ظاهرة اجتماعية؟

في كتابه "قواعد المنهج السوسولوجي"، يميز دوركايم بين ما يعتبر ظاهرة اجتماعية وبين ما لا يعتبر ظاهرة اجتماعية، والهدف من ذلك هو تحديد الموضوع الخاص بالسوسولوجيا. يقول: "فكل فرد منا يشرب وينام ويأكل ويفكر... لكن إذا اعتبرنا هذه الأشياء ظواهر اجتماعية لما وُجد موضوع خاص بالسوسولوجيا، ولاختلط مجال بحثه بمجال البحث في كل من علم الحياة وعلم النفس"²¹. كما يؤكد رايمون آرون، من جهته، قوله: "إن السوسولوجيين متيقنون بأن هذه الظواهر، كالعائلة والطبقة الاجتماعية والعلاقات بين أقسام الواقع السياسي والاقتصادي مثلاً، لم يبرزها حتى الآن أي منهج، وهذه الظواهر هي ما يشكل الموضوع الخاص

²¹ دوركايم إميل (1981)، "قواعد المنهج السوسولوجي"، م.ج.ف، ص 3-14.

للسوسولوجيا²² من هنا يتبين لنا أن للسوسولوجيا موضوع خاص، ويتمثل في الظواهر الاجتماعية كالعائلة والطبقة الاجتماعية.

هكذا نفهم تعريف إميل دوركايم لموضوع السوسولوجيا بوصفه مرافعة من أجل جعل الظاهرة الإنسانية موضوعا. ذلك أن إضفاء الطابع الموضوعي هذا أمر ممكن إذا تم النظر إلى "الظاهرة الاجتماعية باعتبارها شيئا كباقي الأشياء". وتعريف الشيء عنده هو الوجود وجودا خارجيا بحيث يُعطى للملاحظة؛ ولذلك تنص أولى قواعد المنهج السوسولوجي على معاملة الظواهر الاجتماعية كأشياء مادامت تتميز بالخارجية والوجود المستقل عن وعي الأفراد الذين يُعوّنها ويتمثلونها ويخضعون لقسرها ولا يسعهم اختراعها أو تغييرها. وبذلك تتحقق الموضوعية التي هي شرط العلمية: إن ظاهرة الزواج مثلا أو الظاهرة الدينية وغيرها من ضروب السلوك والتفكير والشعور الاجتماعي لا توجد فقط خارج وعي الفرد، بل إنها تمتاز أيضا بقوة أمرة قاهرة بحيث تفرض نفسها على الأفراد. وبذلك يظهر أن دوركايم يراهن على تحييد الوعي أي إفراغ الظواهر الإنسانية من خاصية الوعي ليتسنى له موضعتها. لكن، هل يكفي تعريف الظاهرة الاجتماعية، بكونها منتشرة وخارجية وقسرية وتاريخية ومستقلة عن وعي الأفراد لحل مشكلة استحضار الموضوعية وإضفاء الطابع الموضوعي (L'objectivation)؟

الجواب بالنفي، لأن هناك عوائق تحول دون ذلك، إذ إن ظاهرة اجتماعية واحدة تتداخل فيها أبعاد متنوعة، اجتماعية وسياسية واقتصادية ونفسية وغيرها. كما أنها تقع في نقطة تجاور وتقاطع مجموعة من العلوم وليست حكرا على السوسولوجيا وحدها. فظاهرة الانتحار التي عاجلها دوركايم مثلا، يمكن دراستها من وجهة نظر علم النفس، والاقتصاد، والجغرافيا والأنثروبولوجيا وغيرها من التخصصات،

²² أرون رايمون (1965)، "المجتمع الصناعي"، ترجمة فيكتور باسيل، منشورات عويدات، بيروت، صص 12-13.

بمعنى أنها ليست موضوعا خاصا بالسوسولوجيا وحدها. هذا من جهة أولى، ومن جهة ثانية، نجد ماكس فيبر يقول بأن موضوع السوسولوجيا هو "الفعل الاجتماعي" وليس الوقائع الاجتماعية. لأن الفاعل الاجتماعي يمنح دلالة لأفعاله وللعالَم من حوله ويسلك وفق غاية من حيث هو كائن واع، لهذا لا بد من إدراك الدلالة التي يتخذها الفعل بالنسبة للفاعل، وتتكون هذه الدلالات من المقاصد والنوايا والغايات التي تصاحب الفعل وتتحدد بالقيم التي توجهه. ففي دراسته الرائدة حول "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" ركز فيبر على القيم المشتركة بين كل من السلوك الرأسمالي والموقف الأخلاقي البروتستانتية.

أما بالنسبة للنقطة الثانية والثالثة، فإننا نذهب إلى القول بأنه إذا كان من اليسير فصل الذات عن الموضوع في العلوم الطبيعية، فإن الأمر صعب بالنسبة للعلوم الاجتماعية، لأن "الذات" و"الموضوع" من نفس الطبيعة، هما معا إنسان، ذات في مقابل ذات، ويصعب تشييء الذات المدروسة وتحويلها إلى موضوع، كما أن الدارس نفسه يحمل قيما ومشاعر وخلفيات تؤثر في نظرتة. لهذا يؤكد الكثير من السوسولوجيين على أن إضفاء صفة الموضوع على الظاهرة/ الواقعة الاجتماعية أو الفعل الاجتماعي أكثر تعقيدا نظرا لتداخل الذات والموضوع:

- فالذات الملاحظة (الباحث) بقدر ما تلاحظ غيرها وتجرب على غيرها، فإنها في نفس الوقت تلاحظ ذاتها وتجرب على ذاتها، وينتج عن ذلك أن تفاعل الذات والموضوع في فعل الدراسة يؤثر في سير الظاهرة المدروسة مثلما يؤثر في الذات المدروسة؛
- كما أنه غالبا ما تكون الذات الملاحظة/ الدراسة حاملة لمعرفة عفوية، مسبقة وحدسية حول الظاهرة المدروسة. لأن الدارس وقبل أن يكون عالم اجتماع مثلا فهو فاعل اجتماعي يتعرض لتأثير المعرفة الاجتماعية المتداولة. نقول إذن

إن تحقيق القطيعة الابستمولوجية بين المعرفة العفوية والمعرفة العلمية ليس بالأمر اليسير كما هو الحال في علوم الطبيعة؛

○ يضاف إلى كل ما سبق الالتزام الفلسفي أو الأيديولوجي للباحث، بحيث قد يميل إلى التبرير أو الإدانة ويجانب الحياد فيتجاوز الوصف إلى التقييم، وهو ما يسمى بمشكلة "أحكام القيمة"؛

○ أما من جهة الذات الملاحظة (المبحوثة) فإنها ذات واعية، لها وعيها الذي يجعلها تنفلت من الملاحظة، فالذوات الإنسانية ترفض أن تكون موضوعا للملاحظة وتغيّر سلوكياتها، إلى درجة أنها قد تتبنى مسلكيات وسلوكيات مخادعة لا تعبر بالضرورة عن حقيقتها، الخ.

هكذا نستخلص أن السعي من أجل تعريف موضوع السوسولوجيا وتحييد الوعي (سواء وعي الباحث أو وعي المبحوث) وابتكار تقنيات لتحقيق القطيعة مع المعرفة العفوية لدليل على خصوصية الموضوع وما تطرحه موضعيته من عوائق. يضاف إلى ذلك أن "الإنسان" (سواء في فعله أو في الوقائع الاجتماعية التي يوقعها) لا يخضع لمبدأ الحتمية كما هو في العلوم الطبيعية، لأنه لا تحكمه "قوانين" ثابتة وخارجة عنه. صحيح أن كارل ماركس حاول استخلاص قانون تطور الرأسمالية، وأن علماء الاقتصاد يتحدثون على قانون "العرض والطلب"، الخ.، إلا أن هذه القوانين لا يمكن تعميمها على جميع الناس وفي جميع الأزمنة وفي جميع المجتمعات، فهي خاضعة لشرطي الزمان والمكان. لهذا يصعب الحديث عن مفهوم "القانون" العلمي كما نجده عند علماء الطبيعة.

إذن، وبعد تعيين العلوم الإنسانية لموضوعها، وخصائصه، وصعوبات موضعيته، وإشكالية الفصل بين الذات والموضوع، يظل السؤال مطروحا حول المنهج الملائم لدراسته، وهل يستوفي شرط العلمية؟

لقد طُرِحَ هذا الإشكال على العلوم الاجتماعية والإنسانية حين استلهم الوضعيون نموذج العلوم الدقيقة الذي أثبت فائدته وجدواه لمقاربة الظواهر الطبيعية، واعتبروا بأنه السبيل الأسلم لتحقيق العلمية للعلوم الاجتماعية ودراستها كما يدرس العالم الفيزيائي الظاهرة الفيزيائية. وقد وُوجه هذا الاتجاه بالعديد من الاعتراضات، فهل قدر العلوم الإنسانية هو أن تقتبس المنهج من العلوم الدقيقة، أم أنها مطالبة بالعثور على منهجها الخاص والذي يلائم خصوصية موضوعها؟

ارتبط منهج التفسير بالاتجاه الوضعي وخصوصا لدى المدرسة السوسولوجية الفرنسية مع أوكيست كونت Auguste Comte، إيميل دوركايم Emile Durkheim ومارسيل موس Marcel Mauss، في محاولتها الرقي بالسوسولوجيا إلى مصاف العلم الدقيق بعيدا عن المناهج التأملية. ويُقصد بالتفسير هنا كشف العلاقات الثابتة الموجودة بين حادثتين أو أكثر، وإقامة علاقات سببية بينها بموجب ذلك. وهذا هو التفسير السببي، أما التفسير الغائي فقد أهمله العلم، لأنه لا يلائم إلا الظواهر المتماثلة المطردة والقابلة للتكرار ليتم التعميم (مثل: تفسير سقوط الأجسام بقانون الجاذبية).

وبما أن التفسير يقوم على ربط ظاهرة بأخرى ربطا سببيا، فإننا نعثر في دراسة دوركايم لظاهرة "الانتحار" على حالة تكاد تكون نموذجية لمنهج التفسير في العلوم الاجتماعية: فبناءً على إحصائيات الانتحار، خلص دوركايم إلى أن معدلات الانتحار تتناسب عكسيا مع درجة التماسك الاجتماعي، فالعامل الديني مؤثر، لذلك ينتحر البروتستانت أكثر من الكاثوليك؛ وكذلك مع درجة التماسك الأسري، لذلك ينتحر العازبون أكثر من المتزوجين، والمتزوجون بدون أطفال أكثر من ذوي الأطفال؛ وأيضا مع درجة التماسك السياسي، إذ ترتفع معدلات الانتحار في أوقات الهدوء السياسي والسلم الاجتماعي أكثر من فترات الحروب والأزمات

الدبلوماسية، وكذلك الاقتصادي، إذ ترتفع معدلات الانتحار أوقات الأزمات الاقتصادية، الخ.

إن الانتحار، هو واقعة اجتماعية قابلة للملاحظة، منظورا إليها كرد فعل على مثيرات قابلة للملاحظة بدورها، وكشف القوانين المتحكممة في علاقات المثيرات بالاستجابات، والامتناع عن صياغة فرضيات حول ما يقع داخل العلبه السوداء أي الوعي الإنساني.

بالرغم من ساحرية هذا المنهج، فإنه تعترضه عوائق ويضمّ عيوباً لا حصر لها، فعندما لجأ دوركايم إلى المقاربة الإحصائية لظاهرة الانتحار من أجل غربة المحددات الذاتية والفردية للظاهرة، احتفظ فقط بالمكوّن الجمعي للظاهرة، والذي يمكن الوصول بصده إلى تفسير سببي قابل للتعميم. إلا أن هذه المقاربة تؤدي إلى إفراغ الواقعة الاجتماعية من أهم مقوماتها، من مكوناتها الداخلي أي الدلالات والنوايا والمقاصد والاكتفاء بالمحددات الخارجية للفعل. وهو ما لم يتمكن دوركايم من الوصول إليه.

بمثل هكذا نقاش، وعبر دراسات رزينة، قدّم الكثير من السوسولوجيين انتقادات لمنهج التفسير، وأعيد الاعتبار لمنهج الفهم والذي صاغته عبارة دلتاي الشهيرة: "إننا نفسر الطبيعة، لكننا نفهم ظواهر الروح"²³. فالفاعل الاجتماعي يمنح دلالة لأفعاله وللعالم من حوله، ويسلك وفق غايات من حيث هو كائن واع. لقد شكّل النزاع المنهجي الذي قسّم الجامعيين والأكاديميين الألمان نهاية القرن التاسع عشر خلفيةً للمنهج الكيفي، وكان موضوع ذلك الخلاف يتعلق بوضع العلوم الإنسانية وهل ينبغي إخضاعها لعلوم الطبيعة أم لا بد من تحقيق استقلاليتها؟ وتحول هذا الجدال إلى مناقشة تصنيف العلوم. فقد اعتبر دلتاي Dilthey أن مبرر هذا التصنيف هو اختلاف الموضوع، على أساس التمييز بين عالم الطبيعة وعالم الفكر

²³ دلتاي فيلهلم (1947)، "عالم الروح"، ترجمة م. ريمي، ج.1، أوبي، صص. 149-150.

والتاريخ، فالواقع يقسّم إلى قطاعات مستقلة بوجه كل منها فئة خاصة من العلوم. في حين يرى فيندلبند Windelband وريكرت Rickert أن هذا الواقع يبقى واحداً وهو ذاته دوماً، وبالتالي يرفضان تجزئته، لهذا يقترحان أساساً منطقياً لدراسة الواقع حيث يسعى الباحث إما إلى معرفة العلاقات العامة والقوانين أو معرفة ظاهرة بخصوصيتها²⁴. لكن فيبر حاول تجاوز كل هذا الجدال، بالتزامه بروح كانطية، حيث أنكّر أن يكون بوسع المعرفة أن تكون صورة للواقع أو نسخة كاملة عنه، سواء بالمعنى المدلول أو بالمعنى المفهوم، فالواقع لا متناه ولا يفنى. وبالتالي فكيفما كان المنهج، فإنه يقوم بعملية انتقاء من التنوع اللامحدود للواقع الإمبريقي.

إن المقصود بالفهم – في علوم المناهج أو الميثودولوجيا – هو إدراك الدلالة التي يتخذها الفعل بالنسبة للفاعل، وتتكون هذه الدلالات من المقاصد والنوايا والغايات التي تصاحب الفعل وتحدد بالقيم التي توجهه، وغالباً ما يتم النفاذ إلى هذه الدلالات بواسطة فعل "التأويل". ويقدم لنا التحليل النفسي مثلاً نموذجياً لعلم إنساني يكاد يعتمد كلية على الفهم بمعنى التأويل: إذ تُتناول مختلف الظواهر النفسية السوية منها والمرضية، بما في ذلك الأحلام كعلامات حاملة لدلالات يتعين تأويلها وذلك بتجاوز المعاني الظاهرة والمقاصد الواعية، لدرجة دفعت الكثيرين إلى التساؤل عما إذا كان التحليل النفسي علماً أو فناً في نهاية المطاف!

قدم ماكس فيبر Max Weber في دراسته الرائدة حول "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" مثلاً نموذجياً لتطبيق منهج الفهم بتركيزه على القيم المشتركة بين كلٍّ من السلوك الرأسمالي والموقف الأخلاقي البروتستانتية، فالأفراد البروتستانت، الذين تأثروا بالإصلاح الديني الذي أتى به مارتن لوثر كينغ قد اشتغلوا بمنطق سلوكي مميز، يلخصه شعار "اربح في الدنيا تربح الآخرة"، وللربح في الدنيا، لا بد

²⁴ للمزيد من التفاصيل حول هذا السجال، يرجى العودة إلى كتاب جوليان فروند، "سوسولوجيا ماكس فيبر"، (بدون تاريخ) ترجمة جورج أبي صالح، مركز الإنماء القومي، ط.1، بيروت، ص. 21 وما بعدها.

من احتكار السلعة ورأس المال، وهكذا دواليك. بتركيزه إذن على هذا المنهج، استطاع فيبر فهم ظاهرة فريدة هي نشأة الرأسمالية في أوروبا.

إذن، ففي المنظور الفهمي/ التفهمي المستلهم من فيبر، لا وجود إلا لحقائق تقريبية، ظنية. إذ لا ينبغي أن يكون انشغال الباحثين والدارسين هو البحث عن حقيقة نهائية لأجل تكريسها، فالحقيقة ليس لها أن تكون إلا نسبية وتابعة لوضعية من الوضعيات ومشروطة بها، خصوصا وأن ملاحظتها هو أيضا جزء لا يتجزأ منها، هو مشارك فيها وضليع في تفصيلاتها.

ورغم أهميته، فإن المنهج الفهمي/ التفهمي يستدعي بدوره بعض الملاحظات النقدية، وأهمها "لامبالاته" تجاه ضرورة التمييز، الذي يحرص منهج التفسير على إقامته، بين الذات والموضوع، فمادام الفهم ينصب على الدلالات والمعاني وقيم ضربا من التعاطف والمشاركة الوجدانية بين الدارس والمدرس، فإن إسقاط الدارس لقيمه ودلالاته الخاصة يُطرح بهذا الصدد، إلى درجة يصعب فيها التمييز بين دلالات الفعل لدى الفاعل/ موضوع الدراسة ودلالات الدارس، مما قد يُسقط البعض في الإيديولوجيا وليس في العلم.

وعموما يمكن التمييز بين المنهجين بالشكل المختصر التالي: ينطلق منهج التفسير من تصور الظاهرة/ الواقعة الاجتماعية كشيء، وهذا الشيء يتميز بالخارجية والاستقلال عن الذات، وبالتالي يمكن دراستها كما تدرس الأشياء، وهذا المنهج يعتمد على الاستقراء، بحيث ينطلق السوسولوجي من حالات جزئية ليقوم بعد ذلك بتعميم النتائج التي توصل إليها. أما المنهج الثاني، والذي هو المنهج الفهمي/ التفهمي، فينطلق من التأكيد على اختلاف الظاهرة الاجتماعية عن الظاهرة الطبيعية، فهي تتميز عنها بالوعي، لهذا فهو يقوم على التأويل وفهم المقاصد والنوايا، والدلالات والمعاني التي يأخذها فعل الفاعل.

3.1 البحث في العلوم الاجتماعية، أنواعه ومبادئه

إن الرهانات النظرية والابستيمولوجية، التي تم تبيانها في الفقرات السابقة، تنعكس بشكل كبير على اختيارنا لطبيعة البحث الذي سنقوم به. وكل بحث في السوسولوجيا هو بحث في موضوع محدد، إذ لا بد للباحث من أن يبحث في موضوع بعينه ومحدد بدقة، فحتى وإن كانت تيمته عامة فإنه ملزم بأن يحدد بشكل دقيق موضوعه. هكذا، يمكن لك أن تكون مختصا في "العولمة" الاقتصادية، ولكنك ملزم أن تدقق مجال بحثك في موضوع دقيق كأن تدرس مثلا "تأثيرات العولمة على عمال مقاولات معينة"، الخ. لهذا فأول خطوة في البحث السوسولوجي هي تحديد موضوع البحث، لهذا يلزم أن يكون الباحث قادرا دائما على الإجابة عن سؤال: "على ماذا أبحث بالضبط؟".

لهذا تلزم الإشارة في البداية إلى أنه من الخطأ الاعتقاد بأن قراءة كتب المنهجية وضبط خطوات البحث تقنيا وحدها سيجعل منك باحثا سوسولوجيا، بل لا بد لك من القيام بالعلم عن وعي، فمنذ اختيار الموضوع مرورا بالتموقع الباراديغماتي واختيار المنهج والخطوات المنهجية، لا بد للباحث أن يكون واعيا بخلفياتها ورهاناتها وحتى حدودها. فالبحث في العلوم الاجتماعية لا يمكن أن يُحتزل في التقصي الميداني للوقائع، بل إن العمل السوسولوجي -الأنثربولوجي كذلك- لا يسعى فقط إلى تعميق المعرفة بل يُستهدف منه كذلك تحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال استغلال نتائجه²⁵ أو تغيير الأوضاع القائمة وتحقيق التحرر للإنسان. فإذا كان توماس وزنانيكسي Thomas et Znaniecki منذ 1918 يدعون إلى استعمال أدوات كيفية من أجل التقصي، فإن مدرسة شيكاغو تدعو إلى الطرائق الكمية منذ

²⁵ يذكرنا كابلوو (Caplow) بأن أبحاث تقصّ الحقائق - والتي تعود إلى القرن السابع عشر- خصت دراسة الطبقات البروليتارية في المدن الصناعية وذلك في أوروبا الغربية. أنظر CAPLOW, T., (1972), *L'enquête sociologique*, Armand Colin, Paris. P.270

الثلاثينيات من القرن الماضي²⁶. وما بين الكمي والكيفي هناك رهانات اجتماعية وسياسية مرتبطة بشروط إنتاج المعرفة، وعلى الباحث الوعي بها. وقد ازداد الأمر تعقيدا اليوم بحيث تشهد هذه التقنيات والطرائق كلها على إدماج المعلومات Informatique والإحصاء والرياضيات الكمية²⁷؛ وتكون بذلك العلوم الاجتماعية قد طعمت مناهجها بكل هذه التخصصات.

أما الطريقة التي ندافع عنها، فهي القائلة بضرورة العمل على ضم الخطوات الكمية إلى الخطوات الكيفية في كل تقصّص. ذلك أن العمل الكيفي يصلح للإجابة عن عدد من الأهداف الإجرائية، والتي قد تتعلق مثلا بالاستكشاف أو التحقق أو الوصف أو غيرها؛ لكن عملا كميًا يلزم استكمال ذلك العمل الأول حتى يتمكن الباحث من الاستجابة لأهداف إجرائية أخرى كتأكيد أو دحض فرضيات أو مقولات مفترضة. وبذلك فإننا سنعتمد في هذا الكتاب على طريقة مختلطة، فيها حركة ذهاب وإياب، تبدأ بالطريقة الكيفية وتنتهي بالطريقة الكمية. إلا أن هذا لا يعني أن الباحث يلجأ إلى هاتين الطريقتين بصفة حصرية، بل بالعكس من ذلك فقد ينطلق مما هو نظري إلى ما هو تطبيقي وقد يكون في مرحلة متقدمة ولاحقة من بحثه منطلقا من نتائج تطبيقية وإمبريقية معمّمة متوجّها إلى التحقق والتأكيد النظريين. فيكون بذلك الباحث مضطرا إلى مزج منهجي ومنتظم بين الاستقراء Induction والاستنباط Déduction؛ إنه إذ ذاك بصدد عملية ذهاب وإياب من الميدان إلى النظرية ومن النظرية إلى الميدان وهو ما يسمى Abduction.

²⁶ استُخدمت استطلاعات الرأي الأولى قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية؛ وذلك من قبل فرق مقربة من الرئيس روزفلت. نفس المرجع، ص 12.

²⁷ يحذرنا **ثيودور أدورنو** (منذ الستينات) من مغبة الارتياح للصياغة الرياضية الشكلية والاطمئنان الساذج لها (والتي بدأ التوق لاستخدامها في السوسولوجيا في ما قبله بحوالي سبعين سنة، أي في بداية القرن العشرين) كي لا نسقط في العقل الأداتي، لأنها ليست الأداة الشافية والكاملة، فبالرغم من أهميتها فإنها "ليست مما يقوم بوصل الظواهر من الداخل، بل إنها تحاول الكشف على ما فيها من أشياء مشتركة، وهذا ما يظل هشاً على العموم". للمزيد من التفصيل حول هذه الفكرة، انظر **ثيودور أدورنو** (1994) "محاضرات في علم الاجتماع"، ترجمة جورج ككتور، مركز الإنماء القومي، ص 55 وما بعدها.

1.3.1 مبادئ منهجية

لخوض غمار العمل المنهجي وللحديث في المنهجية، لابد أن نذكر أن دراسة المعرفة من حيث هدفها وقيمتها وقيمها لا يمكن بل لا يجب أن تنفصل عن المنطق، لكن من الضروري تفادي المنطق الصوري المحض، وفي المقابل يجب الانخراط في المنطق الذي يقوم على العلاقة الجدلية بين الفكر والواقع، في عملية ذهاب وإياب جدلية. معنى ذلك أن الدارس يجب أن يأخذ بعين الاعتبار ثلاثة عناصر:

1. الواقع: لكي تتلاءم أدواته المنهجية وآليات اشتغاله مع ما هو كائن، أي ما هو موجود لا ما يرغب فيه/ ما ينبغي أن يكون أو ما هو مثالي وخيالي؛

2. الممارسة: إذ يجب على الباحث أن يرتبط بالميدان من حيث الممارسة والتطبيق - سواء كان استقراء أو/ واستنباطا - وأن يتخلى عن الغلو في ما هو نظري؛

3. النجاعة: بمعنى أن الدراسة يجب أن تخلص إلى نتائج علمية وإجرائية وناجعة تكون بمثابة أجوبة لأسئلة تم طرحها في السؤال الأولي (سؤال انطلاقه).

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة كذلك إلى كون الفعل المنهجي مرتبط بعملية التأويل *Interprétation*. فتتطرق مثلا إلى تأويل المعطيات، تلك المعطيات المنتقاة من معلومات هامة يجمعها الباحث من الميدان، لكن تلزمها عملية أخرى هي الدراسة المبنية على خطوات "علمية" من أجل بناء الموضوع العلمي، وأريد فقط أن نبرز هنا الوظائف الثلاث لعملية التأويل تلك، وذلك قصد أخذها بعين الاعتبار في كل دراسة تتوخى "العلمية" منها:

✓ الوظيفة الأولى: "ابستمولوجية" ويعطى بها الكثير من التلميح إلى الباحث ليبني موضوعه مع إعطائه معنى صادقا؛

✓ الوظيفة الثانية: "إيتيقية" أي أنها مرتبطة بالقيم وهي تؤمن الباحث حتى لا ينزلق في تفسيراته نحو معانٍ مغلوطة. وتلزمه هذه الوظيفة إذن بالحفاظ على نوع من الصدق وكذلك على المحافظة على المعاني الأصلية؛

✓ الوظيفة الثالثة: "ديداكتيكية" أي أن الباحث ملزم بترجمة مجموعة من المعاني والدلالات، مستعملا كلمات ومعطيات ومفاهيم تتناسب مع السياق من أجل الفهم والتوضيح.

2.3.1 ما معنى البحث؟

البحث عملية/ سيرورة تسعى إلى إنتاج المعرفة عن العالم الاجتماعي والإجابة عن أسئلة حوله، وفي ذلك تستعين هذه العملية بمجموعة من الأدوات والتقنيات والطرق، وتتسم بارتكازها على تصوّر وتخطيط (تصميم) مسبقين كما تستخدم المنهج العلمي. أما السمة المميزة للبحث في ميدان العلوم الاجتماعية فهي التنوع والتعدد، ويرجع هذا التعدد إلى اختلاف المنطلقات والمناهج والأهداف والإطار المفاهيمي والباراديغم؛ فالبحث قد يتمحور حول الممارسات أو حول التمثلات أو على الآثار أو حول البنى أو على الدلالات والمعاني، أو غيرها. ولكنه يمتاز بكونه بناءً لـ "موضوع علمي" *Objet scientifique*. ويهدف الباحث من خلاله إلى:

- إما زيادة المعرفة العلمية حول ظاهرة معينة واستكشافها؛
- أو حل مشكلة ما؛
- أو تساؤل لتأكيد أو دحض نتائج أبحاث سابقة أو فرضيات ما؛
- أو تجريب مسلك إجرائي *Procédé* إجرائي، ما، حلّ ما، نظرية ما، الخ.؛
- أو وصف ظاهرة معينة، أو تفسيرها؛
- أو تغيير العالم الحياتي للناس، الخ. (وقد يكون الهدف في بعض الدراسات المعمقة مركبا من اثنين أو أكثر من هذه الأهداف).

البحث إذن عملية معقدة ومركبة، تضم جوانب متعددة، تختلف طريقة إجرائه وأهدافه باختلاف منطلقاته. ويعكس التنوع في البحث تنوعاً في المعايير التي توجهه، بحيث يتوجب الوعي بها، وتعلّم المنهجيات بطبيعة الواقع، أي "ما" يفترض أن ندرسه، وتعلّم الخطوات المنهجية، أي "كيف" سندرسه والمصادر التي نلتمس بها دراسته تلك. إن لهذا الوعي أهمية كبرى، لأنه يبيّن للباحث الطرائق التي يعتمد عليها في تهيئة تصاميم البحث التي سيستخدمها، وفي تركيز مجال بحثه، واستخلاصه للنتائج. لهذا المجهود المنهجي والمعرفي رهانات علمية واجتماعية واقتصادية وسياسية، بل واستشرافية مستقبلية كذلك؛ ومن أجل ذلك، لا بد من التعمق في دراسة قواعد المنهج ومنطلقاته وخطواته وأدواته. إن في ذلك مفتاحاً لأبواب التغيير والاستشراف والابتكار، إضافة إلى إتاحة الفرصة للباحث من أجل تحقيق نتائج توصف بـ"العلمية" وبجودة أكبر في ظروف وتحت إكراهات العالم المعاصر المتسم بالتركيب من جهة وبسرعة الأحداث وكثرة التغييرات من جهة أخرى.

نستخلص إذن أن البحث عملية/ سيرورة دينامية أو مجموعة خطوات معقلنة تمكن الباحث من اختبار الظواهر والمشاكل المراد حلها، والحصول على أجوبة دقيقة انطلاقاً من تقصُّ وتنقيبٍ علميين/ عمليين. وتتميز هذه العملية بكونها منسقة ومنظمة وتؤدي إلى اكتساب معارف جديدة. وتتلخص وظائف البحث في ما يلي:

- الوصف
- التفسير
- الفهم
- المراقبة
- التنبؤ بأحداث أو بظواهر أو بسلوكيات، إلخ.

أما أصناف أو أنواع البحث فهناك تصنيفات كثيرة، يبرز على رأسها تصنيفان كبيران: البحث الأساسي، والبحث التطبيقي. والجدول التالي يوضح أنواعه.

جدول رقم 01

نوع البحث	مجاله
البحث الأساسي	يهتم بإنتاج معرفة جديدة وزيادة الفهم العلمي، لا بتطبيق مخرجاته. يهدف إلى اكتشاف المعرفة.
البحث التطبيقي	يركز على التطبيق وحل المشكلات، ويتضمن أنواعا كدراسات الأثر وتحليل الكلفة والفائدة والبحث العملي والبحث التقييمي...
البحث الطولي	يدرس قضايا اجتماعية في أكثر من مناسبة مستخدما العينة نفسها أو عينة مختلفة.
البحث الوصفي	يهدف إلى وصف الأنظمة أو العلاقات أو الوقائع الاجتماعية.
البحث التصنيفي	يهدف إلى تصنيف وحدات البحث في مجموعات من أجل توضيح وتفسير العلاقات والوقائع أو العلاقات الاجتماعية.
البحث المقارن	يهدف إلى تحديد الفروق و/ أو أوجه التشابه بين وحدات البحث.
البحث الاستطلاعي/ الاستقصائي	يهدف إلى وضع المعايير الأساسية لموضوع البحث، وغالبا ما يكون ذلك قبل إجراء البحث.
البحث التفسيري	يهدف إلى تفسير العلاقات أو الوقائع الاجتماعية.
البحث السببي	يهدف إلى الكشف عن علاقة سببية بين متغيرات البحث.
بحث اختبار النظرية	يهدف إلى اختبار صدق نظرية ما.
بحث بناء النظرية	يهدف إلى بناء نظريات أو تكوينها.
البحث العملي	هو تطبيق حقيقة مكتشفة في حل مشكلة عملية في وضع اجتماعي معين قصد تحسين نوعية الفعل في هذا الوضع.
البحث العملي بالمشاركة	يتميز هذا النوع بمشاركة فاعلة وقوية من أفراد المجتمع في الدراسة.
البحث التقييمي	يستخدم لتقويم ملاءمة برامج معينة ومدى أهميتها وفعاليتها.
البحث النسوي	يركز على النوع الاجتماعي، وعلى حياة المرأة، ويعتمد على باراديغيات متعددة.

المصدر: سوتيريوس ساراتاكوس (2017)، "البحث الاجتماعي"، ترجمة شحدة فارح، المركز العربي للأبحاث والدراسات، بيروت، صص 69-70.

أما منهجية البحث فهي استراتيجية تحوّل المبادئ الاستيمولوجية إلى خطوات إرشادية توضح كيفية إجراء البحث. إنها المبادئ الموجهة للكيفية التي نجري بها البحث، كما أنها الأداة التي بواسطتها يقوم الباحث بجمع المعلومات والمعطيات وتحليلها. وبما أن البحث سيرورة فإن المنهجية تحتل موقعا رئيسا فيها.

جدول رقم 02

الموضوع	الأساس
طبيعة الواقع تسأل: ما طبيعة الواقع؟ هل هي موضوعية، أم مبنية، أم ذاتية؟ علام يركّز البحث؟	الانطولوجيا
طبيعة المعرفة تسأل: كيف نعرف ما نعرفه؟ ما هي الطريقة التي نعرف بها الواقع؟ أي: ما نوع المعرفة التي يهدف البحث إلى تحصيلها؟	الابستيمولوجيا
طبيعة تصميم البحث وطرائقه تسأل: كيف نتحصل على معرفة بالعالم والواقع؟ أي: كيف يتم بناء البحث وإجراؤه؟	المنهجية
تنفيذ تصاميم البحث	البحث

المصدر: سوتيريوس سارانتاكوس (2017)، "البحث الاجتماعي"، نفس المرجع، ص 101.
إن الباراديجم هو الذي يمي المنهجية ويحدد الحقل الذي يكمن فيه منطق البحث وبنيته، كما أنه يوجه سيرورة البحث؛ بمعنى أن هذه المنهجية لصيقة بسيرورة البحث.

لا ينبغي على الاختيارات الميثودولوجية ولا على اختيار تقنيات البحث وأدواته أن يخضع للعشوائية أو الصدفة، وإنما تحكمه خلفيات ابستيمولوجية وباراديجماتية على الباحث إدراك أبعادها ومنطلقاتها وخلفياتها.

3.3.1 مستويات البحث المنهجي

البحث هو نشاط لمعرفة الواقع، وهدفه الأساسي معرفة هذا الواقع، ولهذا فهو عمل عقلي ومنهجي يبني، في ميدان العلوم الاجتماعية، على أربع مستويات مختلفة:

✓ الوصف Description

يهدف العلم إلى القيام بوصف دقيق للواقع، أي إنتاج جرد، بأكبر قدر ممكن من المصدقية، لخصائص الموضوع/ الظاهرة المدروسة. إذ يقتضي تحديد وتعريف طبيعة وخصائص تلك الظواهر، وفي بعض الحالات تحديد الترابطات Associations بينها. وقد يكون الوصف هدفا في حد ذاته في بعض الأبحاث.

مثال:

- ضبط واستخراج جميع مظاهر مقابلة ما؛
 - تحديد الخصائص السوسولوجية لتكتل سياسي ما؛
 - ظروف ومميزات العيش لسكان قرية ما عند سفح معين.
- يكون الوصف في الغالب مرحلة أولية فقط للبحث في العلوم الاجتماعية، وهو مجموع النتائج المتعلقة بالملاحظة Observation الميدانية (نقصد هنا ميدان البحث من حيث الزمان والمكان) التي تعد بدورها خطوة أولى في المرحلة الاستكشافية.

✓ التصنيف Classification

بما أن السوسولوجي لا يكتفي بوصف الظواهر والأفعال المدروسة، فإنه يتجاوز الوصف نحو التصنيف والترتيب. بحيث يقتضي نوعا من التفييء والتجميع والترتيب، والتي تخضع لمقاييس ومعايير الملاءمة (تتنوع مقاييس التصنيف حسب أهداف البحث). وبذلك تصنف الأفعال المدروسة حسب عناوين وأنطولوجيات Anthologies يسهل الاطلاع عليها وتتيح الربط بينها من أجل تفسيرها.

✓ التفسير Explication

الغاية من وصف وتصنيف الظواهر هو إعداد الأرضية للتفسير، الذي يهدف من خلاله إلى كشف العلاقات القائمة بين الظواهر أو الأفعال أو بين عناصرها. إن المقصود بالتفسير هنا هو الإجابة عن سؤال "لماذا"، أي إظهار كيف تتولد ظاهرة ما، وما هي الحالة التي صارت عليها في "الهُنا" و"الآن" المرتبطين بميدان وزمن الدراسة. ويقتضي ذلك تفسير وتوضيح العلاقات -مختلف العلاقات- بين الظواهر، ثم تحديد الظروف والعوامل التي تتولد وتنمو فيها تلك الأفعال وتلك الظواهر، أي العلاقات التي تجعل إحدى الظواهر (أو عناصر منها) سببا في وجود ظاهرة أخرى (أو عاملا رئيسيا فيها).

✓ الفهم Compréhension

ليس التفسير هو الغاية المثلى للعلوم الاجتماعية، فهناك من يعارض التفسير نظرا لأن الأفعال الاجتماعية تُفهم ولا تُفسر، لأن المجال الاجتماعي لا يخضع لنفس منطق الظواهر الطبيعية (كالحتمية وغيرها كما شرحنا في الفصل السابق). و عوض التفسير يتم الارتكاز على الفهم، لأن الفهم يأخذ بعين الاعتبار مَعيش le vécu الفاعلين "موضوع" البحث. فنحن سنوضح بشكل جيد ظاهرة معينة إذا فهمنا كيف يعيشها ويدركها الأشخاص الذين عاشوها/ يعيشونها بدل البحث عن أسباب تصرفاتهم خارجها. يتيح الفهم الوصول إلى المعنى الذي يعطيه الفاعلون لأفعالهم، وبالتالي فهم الدينامية الداخلية للعلاقات والتفاعلات الاجتماعية.

هناك من يدّعي بأن الوصف "متجاوز" بحجة ضرورة البحث في ما هو خفي من الوقائع والأفعال الاجتماعية، ولكن الواقع يثبت بأن "الوصف" لم يستنفذ بعد مُمكناته ومزاياه، ونفس الأمر ينطبق على التفسير والفهم، فهي كلها مستويات يجب على الباحث إدراك أبعادها، مزاياها وحدودها

هناك من ينتقد العلم انتقادا جديا، ولا بد من حمل انتقاداتهم محمل الجد، مثل ما نجد عند بول فايرباند في كتابه "ضد المنهج"، حيث ينطلق من شعار All is good "كل شيء على ما يرام"، ذلك أنه "يتعين الإقرار بأن العلم هو، أساسا، مسعى بشري "فوضوي"، غير محكوم بنظام صارم ومضبوط. فالفوضى النظرية هي التي باتت له الأرجحية أكثر فأكثر في عالم الناس، وهي الأقدر على تشجيع حركة التقدم مقارنة مع المذاهب القائمة على القانون والنظام...". بمقدورنا الاستعانة مثلا بفرضيات تناقض النظريات التي تم إقرارها من لدن علماء أو تتعارض تمام التعارض مع الخلاصات التجريبية الراسخة في عالم التجربة والتحقق التجريبي. فشرط التطابق الذي يفرض تطابق الفرضيات الجديدة مع النظريات السابقة، ولو كانت موضع إجماع بين العلماء "غير منطقي بالمرّة لأنّه لا يسعى إلا لتوفير الحماية للنظرية القديمة والدود عن حياضها و"هببتها العلمية" المتوارثة، وليس يعني هذا بالمطلق، أنها الأفضل والأجود". بالعكس، بالفرضيات الجديدة المناقضة للنظريات القديمة الحائزة على إجماع قد تمدنا بمؤشرات قوية لا مجال لتحصيلها إلا بإفصاح المجال لها كي تجرب حظها أيضا في مجال حقانية المعارف.

إن كثرة النظريات وتناسلها هو أمر محمود للعلم، بينما الإجماع "العلمي" حول نظريات بعينها، لا لشيء إلا لأسبقيتها الكرونولوجية، يُضعف القوة الضاربة للعلم والمتمثلة في "سلطته النقدية". أكثر من ذلك، فالإجماع والتنميط، حتى ولو كانا باسم العلم، من شأنهما تعطيل وشل نمو الأفراد والجماعات، وهنا مكن خطرهما. فلا وجود لفكرة، مهما تقادمت وبدت عبثية، لا يحكمها منطق، هي عاجزة عجزا مطلقا عن المساهمة في تحريك عجلة تقدم المعرفة. بل قد نكون بأمن الحاجة إليها لكسر شوكة "الشوفينية العلمية" التي تقاوم، بكل قواها، أي تغيير ممكن ووارد في الوضع الحالي والقائم.

لا وجود لنظرية تتطابق تطابقا كليا ومطلقا مع الوقائع التي تزعم أنها تفسرها وتصوغ قوانين "علمية" نهائية حول طرق اشتغالها، والعيب لا يكمن دائما في النظرية كمنظرية، النظرية بحد ذاتها، بل لأن الوقائع نفسها تتشكل من معطيات إيديولوجية ضاربة بالقدم تنفلت من قبضة "الرصد العلمي" القاصر. وعليه، فالقطيعة بين النظريات والوقائع مطلب محمود، وعلامة دالة على التقدم لا على النكوص والتقهقر. أكثر من ذلك، فالقطيعة إياها هي بمثابة الخطوة الأولى نحو اكتشاف المبادئ التي تحكم وتوجهه، ضمينا، الملاحظات التي تعودنا على التسليم بها وتداولها في ما بيننا كما لو كانت شرطا لازما لكل معرفة علمية حقة.

لقد تم تجويز مناهج تزعم إعطاء الصلاحية العلمية، وهي، في جوهرها، لاعقلانية بالمرّة، بل وتمت ترفيقها إلى مصاف الضرورة المطلقة والحتمية التي لا تختلف ولا تتخلف مهما كانت الظروف

والحيثيات. تمّ ذلك في تغافل تام عن حقيقة العلم، فما العلمُ إلا نمطا فكريا كغيره من الأنماط الفكرية... في الحقيقة، العلم أقرب إلى الأسطورة، وهو ما لا ولن تتقبّله أبدا الفلسفة العلمية المتماهية مع العلم والمنتصرة دائما لقضاياه ونتائجه دون قيد أو شرط. العلم ما هو إلا نمط فكري من بين أنماط فكرية عديدة اكتشفها العقل البشري وليس، بكل تأكيد، النمط الأفضل والأجود. لا بد إذن من الفصل بين الدولة والعلم كما تم الفصل، قبل ذلك، بين الدين والدولة. هذا العلم الذي هو أكثر عدوانية ودوغمائية من كل القناعات والمؤسسات الدينية. فالفصل بين العلم والدولة هو حظنا الوحيد والأوحد لبلوغ مرتبة الإنسانية (الإنسيّة) humanisme التي نمتلك قدرة ذاتية على تجسيدها في معاشنا، والتي لا زلنا على الطريق الطويل لأجل تجسيد المزيد منها.

للمزيد، يرجى العودة إلى كتاب:

FEYERABEND Paul (1979), *Contre la méthode. Esquisse d'une théorie anarchiste de la connaissance*, Ed. du Seuil, Paris.

خلاصة الفصل الأول

إن نشأة العلوم الدقيقة، في شكلها ونظرياتها الحديثة ومناهج البحث فيها، كانت نتيجة القطع مع العلوم القديمة، خاصة منها الفيزياء اليونانية، التي كانت تقوم على مفاهيم خاصة عن الكون وظواهره مثل مفاهيم المادة والصورة والعلة والوجود والغائية، والتي حاولت تفسير الظواهر الطبيعية اعتماداً على الملاحظة الخام، لهذا فمعظم تفسيراتها كانت تركز على مفاهيم وتصورات ميتافيزيقية. لكن وبعد جهد حقيقي تمكن ثلة من العلماء والفلاسفة من تجاوز هذا العائق والتأسيس لطريقة جديدة في البحث، قائمة على نظرة جديدة للطبيعة حيث اتخذت من المنهج التجريبي طريقة ووسيلة لها. هكذا استطاع العلم الكلاسيكي أن يحقق وحدته في إطار تصور عام للطبيعة منسجم ومتكامل، مما جعل الكشوف العلمية حتى أواخر القرن 19 ترسي دعائم العلم الحديث عن طريق الاكتشافات العلمية، وذلك بفضل اعتماده على المنهج التجريبي الصارم. كما حدثت تطورات مهمة في علم الرياضيات ومفاهيمه ومناهجه، إذ كان لظهور الهندسات اللاأوقليدية مثل هندسة "لوباشيفسكي" وهندسة ريبان والهندسات الفرعية، واكتشاف الدوال المنفصلة (بعد أن كان التصور الكلاسيكي السائد هو أن الدالة بطبيعتها متصلة) ووضع "جورج كانتور" لـ"نظرية المجموعات"، وغيرها، كان لكل ذلك أثر كبير على العلوم والعقلانية الكلاسيكية، حيث أصبحت الرياضيات المعاصرة مثلاً تستخدم نظرية المجموعات لغةً في التعبير، والمنهج الأكسيومي منهجاً في البحث والدراسة. ونفس الأمر ينطبق على الفيزياء وبقية العلوم الأخرى.

إن هذا العرض التاريخي الموجز لمختلف الخطوات المنهجية التي ترمي إلى تحصيل المعرفة العلمية، قد حاول إبراز اختلاف المنطلقات الاستيمولوجية لكل من الاستقراء والاستنباط والخطوات الفرضية-الاستنباطية. أما العلوم الاجتماعية والانسانية فقد حاولت استلهام مناهجها من العلوم الدقيقة، حين حاولت مسaire

التغيرات والتحولات الاجتماعية والاقتصادية الواقعة زمنها، والمشكلات الاجتماعية التي ولّدها تحول المجتمع نحو التصنيع والتمدن.

سيكون لهذا الاستلهاً لمناهج العلوم الدقيقة وتطبيقها على الفرد والمجتمع، آثار إبستيمولوجية عميقة، ستتولد عنها نقاشات وسجلات كبيرة. فالبعض يرى بأن "علمية" العلوم الاجتماعية والإنسانية رهينة باستلهاً مناهج العلوم الدقيقة، وهذا ما نجده عند أنصار "الوضعية"، والبعض الآخر يرى أن "علمية" العلوم الاجتماعية والإنسانية رهينة باستقلاليتها عن نموذج العلوم الدقيقة نظراً لخصوصية موضوعها الذي هو الإنسان والمجتمع. هكذا اختلفت المقاربات بين معتمد على "الاستقراء" ومعتمد على "الاستنباط" والمعتمد على الخطوات "الفرضية-الاستنباطية". لهذا فعلى الباحث والطالب أن يكون واعياً بموقعه ومدركاً لاختياراته وقادراً على تبريرها إبستيمولوجياً، فهذا الرهان النظري والابستيمولوجي يؤثر على اختيار الموضوع وبنائه.

إن قراءة كتب المنهجية وحدها لا تجعل من الباحث سوسولوجياً، وإنما عليه الوعي بكل هذه الأبعاد السابق ذكرها، عليه أن يدرك كذلك طبيعة بحثه ونوعه، فالموضوع هو الذي يحدد المنهجية وليس العكس.

الفصل الثاني: اختيار موضوع البحث وبناء الإشكالية وأنماط التقصي

"ما كان يجمع روّاد السوسولوجيا الأوائل هو الرغبة في استكناه المعاني الكامنة في التغيرات التي طرأت على مجتمعاتهم [...] وسعوا إلى تطوير الوسائل الكفيلة بدراسة العالم الاجتماعي..."
أتونني غيدنز (2005)، "علم الاجتماع"، ترجمة فايز الصياغ، ص 73.

يطرح الباحث المُقبل على إنجاز بحثٍ أسئلة عديدة على نفسه، من قبيل: حول ماذا سأبحث بالضبط؟ كيف أختار المبحث الذي سأشتغل عليه؟ وكيف أستطيع، انطلاقاً من هذا المبحث، بناء موضوع دراستي؟ ما السؤال الذي سأنتقل منه، وكيف أصوغه بطريقة علمية تتيح إنجاز بحثٍ إمبريقي؟ كيف سأحدد فرضياتي؟ كيف سأقارب هذا الموضوع، وما هي الطرائق الملائمة لإنجاز التقصي/التحقيق الميداني؟ لهذه الأسئلة أهمية قصوى، فهي جزء من العمل العلمي، وبالتالي يُنتظر من الباحث أن يوليها كامل الاهتمام. ذلك أن اختيار الموضوع وتقييم قابلية إنجازه هما المرحلة الأولى من طرح إشكالية البحث.

إن الفاصل الزمني بين اختيار الموضوع الأصلي والأشكلة (بناء الإشكالية) يمتد لشهور وقد يصل لسنة، والسّر في هذا المدى الطويل هو أن الاختيار الأول عادة ما ينقاد لتوجهات غير علمية أو لحساسيات عفوية يجب أخذ مسافة إبستيمولوجية عنها. وهذه السيرة هي الأكثر صعوبة بالنسبة للباحث المبتدئ وحتى المتمرس، لأنها تتطلب عملاً مضميناً على الذات بتوازٍ مع الاشتغال على توجهات وأفكار الحس المشترك ومقولات الساكنة في حياتهم اليومية. ذلك أن بناء موضوع الدراسة يتطلب تفكيك الأفكار والأحكام المسبقة والسائدة، كما يتطلب مساءلة البديهي ووضعه موضع استشكال. بمعنى أنه يلزم على الباحث أن يمتلك ملكة تبعده عن تقبل

البديهي والمعتاد وتجعله يطرح أسئلة غير تلك التي ي طرحها الناس، مثل ما فعله نيوتن حين تساءل عن "السّر" وراء سقوط التفاحة، فهو يسائل العادي والمألوف ولكن بصيغة جديدة لا تعتاد على ذلك المؤلف، ليدرّس سقوط الأجسام والذي أسس من خلاله نظريته حول الجاذبية. إن مثل هذه الطريقة هي التي تمكّن الباحث من الإمساك بخيوط الحياة الاجتماعية، الظاهرة منها والخفية.

بمعنى أن الابتعاد عن تصورات الباحث المعتادة وتفكيكه للمفاهيم المتداولة في الحياة الاجتماعية، وكشف مصير هذه الحياة الاجتماعية ووضع الأفكار قيد الاختبار وإضفاء الطابع الموضوعي والاستشكال لبناء إشكالية حقيقية، هي جزء لا يتجزأ من عمل الباحث، وهي كلها موضوع هذا الفصل.

1.2 اختيار موضوع البحث وبناء الإشكالية

ليس اختيار الموضوع أمرا اعتباطيا وعشوائيا، صحيح أن للصدفة دورها ولكن إيجاد موضوع للبحث يستلزم أخذ الوقت الكافي للتفكير فيه. فهذا التريث ضروري لدراسة مختلف الاحتمالات، والتي تجنب الباحث العودة إلى الوراثة وبالتالي لا يكمل مشروعه إلى نهايته.

إن أول ما يجب على الباحث القيام به، قبل القيام بأي خطوة، هو التساؤل حول اختيار هذا الموضوع دون آخر، أي لابد له من التفكير في الأسباب التي قادته ودفعته نحو هذا الموضوع. فقد بيّنت سنوات تأطيرنا للطلبة أن مجملهم يختارون مواضيع ترتبط بمجالهم الجغرافي وبيئتهم الاجتماعية والمشكلات التي تعرفها. أي كل ما يرتبط بمجال اهتمامهم وتثمينهم أو بسخطهم والحيف الذي يستنكرونه. هي ذي الدوافع الكبرى التي تحرك نسبة لا يستهان بها من الباحثين، وهي التي تشكل علاقتهم بالعالم.

إن هذه الدوافع، التي تكون غير واعية في الأغلب، لا تكون بدون وجهة دائماً، فقد تساءل سيرج بوغام مثلاً عن السبب الذي دفع دوركايم إلى اختيار الانتحار تحديداً وليس موضوعاً آخر؟ ما الصلة الشخصية التي يمكن أن تكون لدوركايم مع الانتحار؟²⁸ وقد توصل، من خلال تحليله لمراسلات دوركايم، أن هذا الأخير كان هو ذاته مهياً للانتحار بسبب إصابته "بالوهن العصبي" (Neurasthénie). وقد كان يهدف في الفصل الأول من كتابه إلى أن يبيّن أن هذا الوهن العصبي، وإن كان مما يهيئ الانتحار، لا يؤدي بالضرورة إلى هذا المآل، وبالتالي يجب البحث في ما يتجاوز الحالة العضوية لمن يصاب به، وخصوصاً أسبابه الاجتماعية. وبالرغم من الذاتية الظاهرة في هكذا ميل، فإن المهم أن السوسولوجيين لا يختارون مواضيعهم بمحض الصدفة.

التجارب المعيشة إذن هي المصدر الأول لاختيار الموضوع. إضافة إلى ملاحظة المحيط، فالروح العلمية تدفعنا إلى ملاحظة ما يحيط بنا، مما يثير لدينا الرغبة من أجل معرفة هذا السلوك أو ذاك أو هذه الظاهرة أو تلك. وأيضاً تلك الرغبة في أن يكون البحث مفيداً، والذي عادة ما يصدر من الرغبة في حلحلة أوضاع نستنكرها أو صادراً عن طلب خارجي مرتبط بمؤسسات عدة، الخ. أو قد يكون مصدره سجالاتاً فكرياً وأكاديمياً نابعا من الرغبة في تبادل الأفكار. هذا ويمكن للبحوث السابقة أيضاً أن تكون مصدر إلهام لاختيار الموضوع.

1.1.2 بناء موضوع البحث

إن مباشرة وخوض بحث علمي في السوسولوجيا ليس أمراً بسيطاً وبديهياً، إذ تلزمه شروط وقواعد علمية دقيقة. أولها التمكن من إحداث تباعد بين الباحث وبين

²⁸ بوغام سيرج (2012)، "ممارسة السوسولوجيا"، ترجمة منير السعيداني، ط. 1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، صص 25-26.

أفكاره المسبقة ثم إعادة تفكيك وتركيب أسئلة المجتمع والحس المشترك لكي يصوغها صياغة علمية، وكي لا يكون ضحية الاكتفاء بالجهاز والنفوي.

عادة ما يعاني الباحث من الانطلاق الغامض في البحث، بحيث لا يدري من ماذا سيبدأ وبماذا سينطلق؟ وعادة ما يسرع لاستعراض الأدبيات وكل ما كتب عن هذا الموضوع، لكنه سرعان ما يجد نفسه غارقاً في كم هائل من الوثائق التي لا يعرف كيف يتعامل معها. ولكي تكون العملية فعّالة لا بد من استعراض الأدبيات حسب طريقة وثائقية خاصة²⁹. ذلك أن الأدبيات الموجودة حول الموضوع هي طريق جيد لاستكشاف الموضوع، إذ تسمح له بالإحاطة بموضوع بحثه الخاص وضبطه بصورة جيدة. لكن "إذا كان موضوع البحث قد تم التعبير عنه بكلمة أو كلمتين فهذا غير كاف أبداً للذهاب إلى الكشف عن الأدبيات المتصلة بالموضوع، لأنه من المحتمل أن يغرق الباحث وبسرعة في تكديس الوثائق... ولكي يقلص الباحث من عملية التوثيق ينبغي عليه منذ البداية أن يصوغ موضوع بحثه بكيفية واضحة"³⁰.

إذن، وبعد اختيار الموضوع وتشكيل صورة أولية حوله ينتقل الباحث، في خطوة تالية، إلى بناء موضوعه، أي إلى صوغ مشكلة بحث محددة. وموضوع البحث إذن هو الجواب الأول الذي تقدمه لكل من يسألنا "على ماذا نشتغل بالضبط"، إذ يُطلب من الباحثين أن يتحدثوا، في مرحلة أولى، عن موضوعهم، أي ما الذي يجعل منه موضوعاً علمياً؟ هل هو قابل للدراسة، وبالتالي كيف سيدرسه؟ من يهّمه هذا الموضوع؟ إن سبق للآخرين أن اشتغلوا عليه، فما هي النتائج التي توصلوا إليها، وما الجديد الذي سيأتي به ويشكل أصالة بحثه/دراسته؟

²⁹ لمعرفة المزيد حول هذه الطريقة، يمكن العودة إلى كتاب موريس أنجرس (2006)، "منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات عملية"، ترجمة بوزيد صحراوي وكمال بوشرف وسعيد سبعون. دار القصبية للنشر، الجزائر، ط. 2، الصفحة 131 فما بعدها.

³⁰ أنجرس موريس (2006)، "منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية"، نفسه، ص 132.

إن الإجابات التي يقدمها الباحث عن هذه الأسئلة هي التي تأخذ بيد القارئ مثيرا أمامه ما هو مألوف لديه/ عنده وصاعدا به شيئا فشيئا نحو مسار علمي يمر عبر سلسلة من القطاعات مع هذا المألوف والحس المشترك.

إن ما يقدمه الباحث في بضع صفحات يكون غالبا ثمرة عمل مضمّن، شاق وطويل، بحيث يعمل على "صقل" موضوعه وتعديله بحيث يكون خاضعا لشرط العلمية. فصقل سؤال البحث، وجعله جاهزا للدراسة وتطوير إطار/ تصميم لمشروع البحث وربط سؤال البحث بمنهجيته هي مراحل يجب استحضارها. إذ يُنتظر من الباحث أن يوضّح مصطلحاته ومفاهيمه، ثم يوجه القارئ ليربطه بتساؤله الجديد وبإشكاليته الجديدة التي ينبغي تبريرها انطلاقا من الأعمال العلمية الموجودة والفرضيات التي تم التحقق منها أو يُراد التحقق منها. بهذه الطريقة يتمكن الباحث من بناء موضوعه وتجاوز ذلك الخلط الأول بينه وبين أسئلة المجتمع أو الأسئلة السائدة.

إن الصعوبة المطروحة في هذا السياق تتعلق بكيف يواجه الباحث عوائق التحليل النابعة من الداخل (أي داخل ذاته) وتلك النابعة من الخارج. فهناك وهمٌ سائد أن الذي عاش تجربة، أو دخل وسط مجموعة واحتك معها، تكون لديه معرفة حميمية بالميدان. مما ينسيه أخذ المسافة اللازمة عن أفكاره وأحكامه المسبقة حول هذا الميدان، ولا يتمكن من النجاح فعلا في ذلك إلا المتمرس في السوسولوجيا. وفي المقابل يتمسك البعض بـ"عُربته" عن الموضوع والمجال المدروس مدّعا لذلك وحده "المسافة الموضوعية"، متناسيا جهله بما هو خفي ويحكم الحياة الاجتماعية ومنطق الفعل في ذلك السياق، وغير ذلك.

يتطلب الأمر إذن تمرينا عسيرا لإحداث القطيعة بين الباحث وبين موضوعه، ويستدل سيرج بوغام بتجربة بورديو الذي اعترف أن البحث الأكثر عسرا في ما أنجزه والأبهظ ثمنا من حيث الجهود المبذولة في إضفاء الطابع الموضوعي، هو

المتعلق بالمتقنين والحقل الجامعي (في كتابه "الانسان الأكاديمي") إذ درس الصراعات الداخلية التي كانت تجري في عالم هو جزء منه، وبالتالي هناك وزر مسؤولية يثقل كاهله. إن الأساسي في هذا الأمر هو، ليس فقط أخذ مسافة عن الموضوع وإنما أيضا، ممارسة تباعد مع الذات إزاء الموضوع. وحده الاعتدال قادر على ضمان أصالة المسار العلمي، إذ ليس المطلوب التخلي كلياً عن نظريات الباحث وإنما التفكير في شروط إنتاجها ومعرفتها بالمجتمع. فموقع الباحث أثناء بنائه لموضوعه ولأدوات تحليله يجب أن يُدرك ويُجَدَّد من قبل الباحث نفسه، أي أن يكون واعياً بذلك كي لا يجد نفسه في علاقات هيمنة، يبررها أو يقاومها.

يتمكن الباحث من بناء موضوع بحثه عندما يتمكن من عرض هدف البحث (ماذا يريد أن يعرف تحديداً؟ أو ما الذي يطمح بلوغه؟) في شكل سؤال يتضمن إمكانية التقصي بهدف إيجاد إجابة. بتعبير آخر، يمكن أن نقول بأن بناء موضوع البحث في السوسولوجيا يمر من الحس المشترك إلى الحس السوسولوجي. فالباحث جزء من هذا العالم، يعيش ما يعيشه الآخرون، ويفكرون كما يفكر ويشكلون معرفة حول عالمهم كما يفعل، ولكنه يمتاز بأسلوب وطريقة مقارنته، لأنه محكوم بنظام مرجعي صارم، خاصيته الأساسية هي الخضوع لمعايير الحقيقة العلمية. وهذا لا يعني، في المقابل، القطيعة التامة معه، بل يجب أن يكون محايداً له (نرفض فكرة الذين يتحدثون عن القطيعة التامة مع الحس المشترك، سواء من منظور باشلار أو من منظور بورديو، ونبني من جهتنا العقل الحساس، المحايث للحس المشترك، والذي ينهل مفاهيمه منه ومن الميدان، كي لا نسقط في المهاتلة، أي إسقاط المفاهيم والنظريات في سياقات مغايرة للشروط التي أنتجتها) بحيث نستلهم الكثير من ذاك الحس المشترك ومما يقدمه الميدان من ألفاظ واستعمالات خاصة للغة ولمنطق خاص للأفعال الاجتماعية.

2.1.2 السؤال الأولي وخصائصه

لخصر السؤال الأولي، يجب إدراك خصائصه، وهي كالآتي:

جدول رقم 03

مظاهرها	خصائص السؤال الأولي
أن يكون محددًا ودقيقًا وألا يكون فضفاضًا وغامضًا.	الوضوح
أن يكون قابلاً للتحقق، وأن تكون الموارد (المالية والزمنية، الخ.) كافية لإنجازه.	الجدوى
المقصود هو ملاءمته العلمية، بحيث لا يكون أخلاقياً، ويجب أن يكون حقيقياً (بحيث لا يتضمن الإجابة في طياته) وأن يسائل شيئاً موجوداً أو يمكن أن يوجد.	الملاءمة

سؤال البحث إذن هو استفهام مكتوب يحدد ويدقق موضوع البحث، إنه الخيط الناظم لمجمل البحث. فهو لا يكتفي بتدقيق الاستفهام الذي يشغل ذهن الباحث فقط، وإنما يجد أيضاً المفاجئ والمباغت وهدر الزمن والجهد.

الآن وبعد أن تمكن الباحث من صياغة وصقل سؤال بحثه يكون قد خطا خطوة رئيسية في عملية البحث. ومن ثم عليه التفكير في الخطوات الموالية، والتي تختلف باختلاف طبيعة التقصي ونمطه، ما إن كان كميًا أو كيفيًا أو يجمعهما معاً.

ليست هناك طريقة سحرية لاختيار الموضوع، وإنما تتدخل فيه عدة عوامل كما شرحنا سابقاً، ولكن الأكد أنه في نهاية هذه المرحلة، يجب على الباحث أن يكون قد اختار موضوع بحثه، وتعرّف على حيثياته بفضل الاستطلاع والاستكشاف الأولي، ويكون قد صاغ سؤال انطلاقه الذي يحقق شرط الوضوح والجدوى والملاءمة.

نماذج لأسئلة أولية مطروحة من قبل سوسولوجيين بارزين

إيميل دوركايم (في: الانتحار)

إلى أي مدى وكيف يؤثر مستوى التماسك الاجتماعي (وخاصة الديني) في مجتمع ما على معدل الانتحار؟

Dans quelle mesure et comment le niveau de cohésion sociale (en particulier religieuse) d'une société influence-t-il le taux de suicide ?

رايمون بودون (في: لا تكافؤ الفرص: الحراك الاجتماعي في المجتمعات الصناعية):

هل هناك نزوع نحو انخفاض لا تكافؤ الفرص في التعليم في المجتمعات الصناعية؟

L'inégalité des chances devant l'enseignement a-t-elle tendance à décroître dans les sociétés industrielles ?

ألان تورين (في: الكفاح الطلابي):

هل الصراع الطلابي (في فرنسا) مجرد هيجان تتمظهر فيه أزمة الجامعة أم هو حامل لحركة اجتماعية لها القدرة على الصراع باسم أهداف عامة مضادة للهيمنة الاجتماعية؟

La lutte étudiante (en France) n'est-elle qu'une agitation ou se manifeste la crise de l'Université ou porte-t-elle un mouvement social capable de lutter au nom d'objectifs généraux contre une domination sociale ?

بيير بورديو وآلان داربل (في حب الفن):

لماذا يتوفر بعض الناس على قابلية التردد على المتاحف، على خلاف أغلبية لا تتردد عليها؟

Qu'est-ce qui prédispose certains à fréquenter les musées, contrairement à la grande majorité de ceux qui ne les fréquentent pas ?

3.1.2 من بناء الموضوع إلى صياغة الفرضيات (أو الأشكلة)

بعد أن يكون الباحث قد صاغ سؤاله الأولي جيدا وكون معرفة جيدة حول موضوعه، يلزمه الانتقال إلى المرحلة الموالية. هذه المرحلة الثانية في الخطوات المنهجية العلمية مرتبطة بصياغة إجابة نظرية، مؤقتة وإجرائية، للسؤال الأولي. وهذه المرحلة يمكن تقسيمها إلى مرحلتين فرعيتين:

الأولى نظرية، يتم فيها تعديل وتصحيح أو بناء الإطار النظري الذي يعمل الباحث، من خلاله، على إعادة صياغة سؤاله الأولي واقتراح فرضية البحث؛

والثانية إجرائية، وهي أجراء ذلك الإطار النظري من أجل إعداد المرحلة المقبلة للبحث، التي هي تأكيد أو نفي فرضية البحث بفضل الاختبارات الإمبريقية، وهذه المرحلة تضمّ تنفيذ الفرضية وصياغة المفاهيم الإجرائية وتحديدها، بحيث يعمل الباحث على استخراج أبعادها وتقاطعاتها ومؤشراتهما/ متغيراتها.

تتضمن المرحلة الإجرائية مجموعة من العمليات قصد ترجمة الحدود المجردة المستعملة في صياغة الموضوع إلى حدود ملموسة ستسمح بإجراء الملاحظة في الواقع. العملية الأولى هي صياغة تصريح يأخذ شكل فرضية أو هدف البحث. أما الفرضية فتصاغ بهدف التحقق الإمبريقي لمعرفة العلاقات السببية بين المتغيرات، أو معرفة سلامة التنبؤ في الواقع. ويجب أن تكون واضحة، دقيقة، دالة وحيادية. أما هدف البحث فيشمل بدوره مفاهيم، تقتضي تفكيكها لحصر أكثر دقة للظواهر التي تحيل عليها، وهذه العناصر التي تحيل عليها في الواقع تسمى أبعادا، وكل بعد يمكننا من تحديد سلسلة من عناصر الملاحظة، الخ.

إن اختيار وبناء الموضوع يمكن اختصاره في الخطوات المنهجية التالية:

المرحلة الفرعية الأولى: استطلاع/استبيان

استكشاف المعيش



استكشاف الأدبيات العلمية حول الموضوع (ضروري)



بحث استطلاعي/استكشافي (إذا كان ضروريا)



المرحلة الفرعية الثانية: صياغة السؤال الأولي



كتابة سؤال أولي يحترم معايير الوضوح والجدوى والملاءمة



اختباره في تشاور مع المحيط (مختصين، مؤطر، الخ). (يُنصح به بقوة)



إعادة صياغة السؤال الأولي (إذا كان ضروريا)



اختباره بتشاور مع باحث متمرس في الميدان (يُنصح به بقوة)



إعادة صياغة السؤال الأولي



صياغة الفرضيات وبناء الإشكالية (انظر الفصل الموالي).

لابد، بعد الانتهاء من التحديد المفاهيمي وتحليلها، من إعادة النظر في مختلف الحدود المستعملة وتقاطعاتها للتأكد من الصحة الداخلية لبنائها. بعدها لابد من وضع إطار مرجعي يضمن انطلاقة سليمة، بحيث نحدد من خلاله مجموعة الأفراد المستهدفين وفترات تواجدهم والحصول على ترخيص إداري وتوقع واستعراض الموارد المالية والزمنية، كل ذلك في سبيل تخطيط وتصميم مسبقين للبحث الإمبريقي.

إن الأشكلة هي هذا المسار الذي نقطعه من:

1. طرح المشكلة:
 - موضوع نختاره، نحدده بدقة وبنية منهجيا.
 - صياغة السؤال الأولي وحصره وتدقيقه.
2. صياغة الفرضية أو هدف البحث: عرض المفاهيم وتحديداتها/ تعريفها.
 - المفهمة، أو التحليل المفاهيمي:
 - مفاهيم، أبعاد، مؤشرات.
 - تعريف بعض المفاهيم إذا اقتضى الأمر
 - تقديم أدلة عند الحاجة
3. الإطار المرجعي
 - مجتمع البحث المستهدف
 - وسائل الإنجاز والموارد المعبأة.

إن الإشكالية، بهذا المعنى، عبارة عن سيرورة، وليس لها طابع واحد ولا معياري، سيرورة تأخذ بعين الاعتبار مختلف الفراغات والهوات (جمع هوة) التي تخصّ معارف معينة حول موضوع معيّن. إنها تغيير للنظرة، أو هي تطّلع إلى الوقائع والأفعال بنظرة مغايرة، حيث تمرّ عبر عملية أشكلة (problématisation) للبداهات ولما تبدو عليه تلك الوقائع والأفعال في الواقع الاجتماعي ومساءلتها بطريقة مغايرة.

الأشكلة ترتبط بتسليط الضوء على المفارقة التي يتضمنها الواقع، أي التساؤل حول كيف يأتي الناس ما يأتونه من أفعال، وعن دوافعهم الحقيقية وراء ما يبدو بديها ومألوفاً وعادياً.

لنضرب مثلا من الحياة اليومية. عندما ترتفع الأسعار تنشغل الأسر بما قد يلحق بقدرتها الشرائية. عند ذلك تعبر عن سخطها وتتهم المسؤولين السياسيين مباشرة أحيانا بعدم العمل كفايةً من أجل قوننة النشاط الاقتصادي والتجاري أو تعديله. إزاء هذه الظاهرة يلاحظ الصحفي ارتفاعات الأسعار في محلات البيع ويسأل المستهلكين الإدلاء بأرائهم عفويا حول المسألة. كيف يكون المرور من حدث إعلامي يستثير مناقشة اجتماعية إلى سؤال سوسولوجي؟ ليست أن تتم ترجمة الأول إلى الثاني مباشرة، بل تقتضي تفكيرا متباعدا حول موضوع الدراسة. في ما يتجاوز التعبير العفوي عما تعيشه المجموعة السكانية من مصاعب اقتصادية عامة، يسعى السوسولوجي مثلا إلى تحليل العوامل الأقل انكشافا للناظر، تلك التي تسبب السخط الشعبي وذلك بتأكيد الرهانات المتعلقة بالمواقع التي لهؤلاء وأولئك في الفضاء الاجتماعي. كما يعمل على أن يأخذ في الاعتبار محيط الأشخاص المستجوبين المباشر، وأن يحلل الصلات التي تربط بينهم، وبين ذويهم من الجيران والأصدقاء والأقارب والمجتمع في عمومها. يكون بمستطاعه حينئذ أن يفسر أن المعاناة لا ترتبط بنقصان القدرة الشرائية بحد ذاتها بل بالخشية التي تغذيها، وبمظاهر التفاوت التي تسبب فيها، وبتهور الوضعية الاجتماعية الذي يمكن أن ينجم عنها لدى الشرائح الأكثر تأثرا. وعليه، يعتبر السوسولوجي أن لظاهرة ارتفاع الأسعار الاقتصادية، التي تقدم في وسائط الاعلام على أنها مشكلة عامة، آثار متغيرة في الحقيقة حسب الفئات الاجتماعية، وأنها تزعزع العلاقات الاجتماعية.

يمكن للسوسولوجي كذلك أن يدرس تطوّر مختلف أصناف الإنفاق عبر مقارنة ميزانية العديد من الأسر مثلما سبق وأن فعل موريس هالفباكس. يعمل السوسولوجي على أن يرى الكيفية التي بها تردّ الأسر على الوضع مختارة بأن تضغط على بعض المصاريف بهدف التمكن من الحفاظ على أخرى. إزاء انخفاض هام في مستوى العيش مرتبط بالبطالة مثلا، تتمثل ردة فعل المستهلكين الجارية والمعلومة اليوم، في التقليل بالدرجة الأولى من أولوية المصاريف التي تهدد أقل من غيرها، لا صحتهم، بل حفاظه على وضعهم الاجتماعي. يعتمد السوسولوجي، إذا استخدمنا تعبيرا آخر، إلى أشكلة مسألة القدرة الشرائية عبر تحديد موضوع دراسة خاص، حيث يمكن أن توجد كثرة منها، والعمل، بذلك، على كشف ما يخفى من قوى الفعل في الحياة الاجتماعية.

سيرج بوغام (2012)، "ممارسة السوسولوجيا"، ترجمة منير السعيداني، ط. 1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، صص. 41-42.

مادامت الأشكلة ترتبط بتسليط الضوء على المفارقة التي يتضمنها الواقع، فيمكن لنا أن نستحضر ما تطرق إليه طوماس كوهن في كتابه "بنية الثورات العلمية" حين تحدث عن الاكتشافات³¹ العلمية داخل باراديغما معروفة سلفا. والتي تبدأ بذلك النوع من المشاكل التي سهاها بالاختلال/ الشذوذ (anomalie). وهذا المفهوم الأخير يعرف بكل ما يمكن أن يفصل الموضوع عن ما هو سوي/ معتاد. ونقترب هنا مما نسميه في الإحصاء القيمة النظرية، بمعنى كل ما يفصل بين قيمته النظرية عن النموذج- المثالي، أي نقيس الفاصل (l'écart) بين الاختلال وبين النموذج-المثال.

أما الفرضيات فتبنى وتصاغ انطلاقا من ثلاث عمليات، الأولى مرتبطة باستكشاف الميدان وصقل السؤال الأولي وإحداث قطائع مع المعارف العفوية والإيديولوجية. فهذا الاستكشاف للميدان يفتح آفاقا تحليلية جديدة تشمل ملاحظات إثنوغرافية مهمة، أي لا بد من المرونة والانفتاح بحيث نستحضر المفاجئ واللامتوقع ونعمل باستمرار على صياغة أسئلة جديدة.

والثانية هي المقارنة، والتي ليست غاية في ذاتها بقدر ما هي أداة لأشكلة الموضوع، فالمقارنة تكون بمثابة تجاوز لإطار التفكير (كل واحد منا يفكر وفقا لنمط تفكير مجتمعه وثقافته وزمانه) نحو الانفتاح على صيغ أخرى، نقارن³² من خلالها بين واقعة اجتماعية بواقعة أخرى أو مقارنة حي سكني مع آخر أو فئة اجتماعية مع

³¹ يرفض هاورد بيكر فكرة "الاكتشاف"، هذه، داخل حقل العلوم الاجتماعية، عندما قال: "عموما، العلوم الاجتماعية لا تكتشف بالمعنى الحرفي للاكتشاف الذي نجده في العلوم الطبيعية. إن الغاية المرجوة من علم الاجتماع، عندما يفهم جيدا، هي تعميق الفهم، فهم ظواهر معروفة سلفا لدى الكثيرين" أورده ميشيل مافيزولي، 2014. "مزايا العقل الحساس، دفاعا عن سوسولوجيا تفاعلية"، ترجمة عبد الله زارو، أفريقيا الشرق، ص 183.

³² سبق لدوركيم أن أكد بأن السوسولوجيا علم مقارن بامتياز، انظر، DURKHEIM Emile (1895), *Les règles de la méthode sociologique*, Quadrige Grands Textes, Paris PUF 2007, p. 137.

أخرى، الخ. ما ضرورة التنبيه لوجود الكثير من المزالق التي لا بد من تفاديها أثناء اعتماد هذه المقارنة³³.

والثالثة هي بناء النماذج-المثالية (L'idéal-types) كما نجدها عند فيبر (ودوركايم كذلك، رغم أنه لم يوظف هذا المصطلح ولا شرحه ميثودولوجياً كما فعل فيبر)، وهي أفكار وبناءات عقلية (لا معيارية) وليست فرضيات بذاتها، ولكنها تسعى إلى إرشادنا في بناء الفرضيات. النموذج-المثالي هو لوحة تفكير، ليس هو الواقع فعلاً وإنما خطاطة ذهنية يمكن لنا أن ننظّم الواقع فيها على نحو مثالي³⁴.

بصيغة أخرى، وكما قال سيرج بوغام: "على الباحث أن يستقي دروسه الأولى من معانيته الأولى للميدان، وأن يعتمد إلى المقارنة حتى يتمكن من إبراز فرضيات جديدة إلى السطح، وبناء نماذج-مثالية كلما كان ذلك ضرورياً تبعاً لطموح البحث النظري الذي في البحث"³⁵.

2.2 أنماط التقصي الميداني

تتدخل العديد من العوامل في المسار الذي يقطعه البحث، إلا أن نمط التقصي وتقنياته وأدواته من الأهمية بمكان. ويتوجب على الباحث، في هذه المرحلة، أن يجدد ويوضح نوع التقصي الذي سيستخدمه، ذلك أن اختيار التقنية والشروط التي يحصل فيها البحث ليست مستقلة، ولا يكفي التلميح أو التصريح باستعمال هذا النمط أو

³³ PINTO Louis (2021), *La construction d'objet dans le travail d'enquête*. Dans *Savoir et Agir*, n° 57. P.p. 7-10

³⁴ مَيَز مَاسِك فَيْبِر، في كتابه "الاقتصاد والمجتمع" بين أربعة نماذج-مثالية بغية تحليل محددات النشاط الاجتماعي: النموذج العقلاني غائية، والنموذج العقلاني قيمة، والنموذج العقلاني الانفعالي والنموذج التقليدي. أما إيميل دوركايم، في كتابه "تقسيم العمل الاجتماعي"، فقد بنى نموذج المثالي للمجتمع التقليدي المبني على أساس "التضامن الآلي" مواجهها بينه وبين المجتمع الحديث القائم على أساس "التضامن العضوي".

³⁵ بوغام سيرج (2012)، "ممارسة السوسولوجيا"، مرجع مذكور. ص. 75.

ذاك، وإنما لا بد من تبرير اختياره هو تحديدا وليس نمطا آخر. يمكن هذا التبرير الابستيمولوجي من تفسير النتائج وتقويمها بشكل متماسك ومنطقي.

ليس هناك نمط واحد ووحيد للتقصي، فممارسات الباحثين شديدة الاختلاف بهذا الشأن. يميل السوسولوجيون إلى بناء الفرضيات والتوجه بها إلى "الميدان"، بينما يفضّل الأنثروبولوجيون الاكتشاف الإمبريقي للميدان وجعله "يتكلم بذاته". بل نجد من يتحدث عن العقل الحساس والسوسولوجيا المداعبة والملازمة للجسم الاجتماعي والمحايثة³⁶. وعموما هناك ثلاثة أنماط للتقصي، يختار الباحث منها ما يناسب موضوع بحثه وأهدافه. وهنا يلزم الرجوع إلى مفهوم "البراديكم"³⁷ Paradigme، إذ هو الذي يحدد ذلك النمط.

يُطلب من الباحث أن يعمل على تضمين النمط الذي اعتمده ضمن تقرير بحثه/دراسته. فالباحث عندما يفكر في الموضوع الذي يرغب في دراسته عليه أن يسأل نفسه، كما ذكرنا سابقا، عن: ماذا سأدرس بالضبط؟ ولماذا أريد دراسة هذا الموضوع بالضبط؟ هل لأنه ذو أهمية علمية أم أهميته عملية؟ وهل هو قابل للدراسة أصلا؟ وكيف سأدرسه؟ أيّ منهج يلائمه؟ وما هي الصعوبات التي يمكن أن تواجهني في تنفيذه؟ هل سبقني آخرون لدراسته، وبالتالي ما هي النتائج التي توصلوا إليها؟ وما الجديد الذي سأتي به؟ ما أصالة بحثي/دراستي؟ ...

³⁶ انظر مثلا مافيزولي ميشيل "مزايا العقل الحساس"، ترجمة عبد الله زارو، مرجع مذكور سابقا، وانظر كذلك:

VOIROL Olivier (2015), *Une critique immanente de la communication sociale. Sur quelques potentiels de l'approche honnéthienne*. La Découverte « Réseaux », n° 193 | p. 43-77

³⁷ البراديكم هو بمثابة نموذج نرى من خلاله ما يوجد حولنا وندرك من خلاله كذلك المحيط، إنه تمثل للعالم أو مجموعة تمثيلات تُكوّن المتخيل Imaginaire. هو إذن نموذج متناسق لرؤية العالم المؤسسة على قاعدة مبنية. وإذا أردنا معنى مجازيا سنقول إن البراديكم هو بمثابة مصفوفة موجهة قد تمثل تيارا أو مذهباً أو إيديولوجية أو منظومة فكرية...

إن هذه الأسئلة وغيرها مهمة، لأنها توجه الباحث من أجل الوعي بالمنهج الذي سيعتمده وبنمط التقصي الملائم لموضوعه، وتمكّنه، بالمحصّلة، من التبرير الابيستيمولوجي لاختياراته وتقنياته وأدواته ومناهجه. وعموما، هناك عوامل مؤثرة في اختيار نمط التقصي، كما كان أو كيفيا، يمكن إيجاز أهمها كالآتي:

جدول رقم 04

عوامل اختيار نمط التقصي الكيفي	عوامل اختيار نمط التقصي الكمي
<ul style="list-style-type: none"> ● عجز التقصي الكمي على الإحاطة بموضوع البحث؛ ● الحاجة إلى دراسة الميدان من الداخل؛ ● تعقيد الموضوع وديناميته، أي دراسة الموضوع وهو في حالة تفاعل؛ ● دراسة المعاني والممارسات وثوابتها وفهمها؛ ● الارتكاز على الكيف وليس على الكم، الخ. 	<ul style="list-style-type: none"> ● الباراديم الذي يركز عليه البحث ● ملائمة هذا النمط للأهداف النظرية ● ملاءمتها وكفائتها لمشروع البحث ● الهدف العام والأهداف الإجرائية ● طبيعة المخرجات المتوقعة ● اختبار الأحوال والمتطلبات المسبقة وأخذها بعين الاعتبار للاختبارات الإحصائية، الخ.

إن اختيار هذا النمط أو ذاك محكوم بالملاءمة وليس بالجودة، وهذا الاختيار يتأثر بالمبادئ النظرية، وما إن كان الموضوع قابلا للتكميم والقياس والوصف والسببية والتكرار والقابلية للتعميم، أم أنه أمر متعذر، وبالتالي وجب معايشة المعنيين ومعرفة كيف يفهمون أفعالهم وبيئتهم والعوامل التي تشكل حياتهم؟ الخ.

1.2.2 الخطوات المنهجية الكيفية

تطرح قواعد المنهج السوسولوجي الدوركايمي مفارقة، فهو يؤكد على ضرورة "تفسير ما هو اجتماعي بما هو اجتماعي" وينادي، في نفس الوقت، بوجود اعتبار

الوقائع الاجتماعية كأشياء!³⁸. لتجاوز وتفادي هذه المفارقة الميثودولوجية، على الباحث أن يدرك أن الأمر يتعلق بتقنيات وأدوات فكرية ومنهجية، لا أكثر ولا أقل، ومن الواجب عليه ألا يتوهم بأنها تتيح له ضبط الواقع والإمساك به في كُليته، فالأمر ليس بهذه البساطة، لأن الواقع يضم حيوات، وهو عالم/عوالم كثيفة وملبئة بالصور والرموز ومتعددة الدلالات والمعاني ومتباينة الممارسات والتمثيلات، ما يدفعه إلى تعبئة كل طاقات الفكر البشري. بهذا التواضع يدرك الباحث محدودية المفاهيم والتقنيات ويدرك غنى الوضعيات الاجتماعية وتشعبها، هذا وحده ما يقيه من سطوة التعالي والانفصال عن الواقع، أي عليه أن يأخذ بالحسبان الحياة بمعناها الواسع.

بهذا المعنى فإن المنهج، كما ورد في أصله الإغريقي، هو كل ما يسمح لنا بسلوك الطريق، ما يمدنا بتوجيهات وعلامات نسترشد بها ولا نرتهن لها. وليس للفكر، في هذه الحالة، أن يفصل وأن يفئى ويقطع الواقع وفق مقولاته المجردة، كما تدعي العقلانية، وإنما عليه أن يكون محايا، قابلا للإحاطة بالمتناقضات وما ليس بعقلاني وبما يُنظر إليه كُمبتذل، ذلك أن "سلطة الفصل هي السلاح الأساسي الذي يمتلكه الباحث العقلاني المنتطع والذي يلعبه فرويد بفارس الكراهية"³⁹.

ينطلق الباحث إذا ما اعتمد هذه الطريقة من وضعية محسوسة تشمل الظاهرة التي يريد أن يفهمها (أو يُظهرها، أو يُراقبها). فالباحث في هذه الحالة، يطمح إلى

³⁸ إن كانت "اجتماعية" فلا يمكن أن تكون "أشياء"، وإن كانت "أشياء" فهي ليست "اجتماعية"، وقد انتبه لهذه المفارقة لوسيان غولدمان حين قال: "يطلب دوركايم من السوسولوجي أن يدرس الوقائع الاجتماعية بوصفها "أشياء" ومن "الخارج"، ولكنه لا يتساءل أبدا عما إذا كان الأمر ممكنا من الناحية الابدستيمولوجية" (GOLDMAN Lucien (1966), *Les sciences humaines et la philosophie*, (Gonthier, Paris, pp.36-41). كما انتبه لها أيضا جون كلود كومبيسي بقوله ("تعتبر الوقائع الاجتماعية تمثلات" ولكن "يجب معالجة الوقائع الاجتماعية كأشياء": هي ذي المفارقة الجميلة بقلم من اعتُبر في ذات الوقت مؤسسا للسوسولوجيا في فرنسا كتخصص جامعي وأول مؤلف ل"قواعد المنهج السوسولوجي" (COMBESSIE Jean-Claude (2001), *La méthode en sociologie*, 3ème éditions, Ed. La Découverte, Paris. p.3.

³⁹ مافيزولي ميشيل (2014)، "مزايا العقل الحساس"، نفسه، ص 15.

الوصول إلى معنى Sens أو معاني الظاهرة من خلال وعبر الملاحظة، والوصف والتأويل، بل وحتى عبر وخلال كيفية استيعابه للسياق وللظاهرة المدروسة فيه. في هذه الطريقة نستعمل تقنيات كيفية (سير الحياة، دراسة الحالات، الملاحظة، المقابلات بأنواعها الثلاث الخ...). وبذلك فإن النمط الكيفي يعطينا معطيات ترتبط بالمحتوى لا بمعطيات عددية.

1.1.2.2 الملاحظة

تمثل الملاحظة الوسيلة أو الأداة المفضلة للتقصّي الميداني بالنسبة للكثير من السوسولوجيين، فمن خلالها يتمكنون من جمع منظم ومنهجي لمواد ومتون متنوعة وغنية انطلاقاً من حضورهم المنظم للميدان. وإذا كان استعمالها قد ابتدأ مع الأنثروبولوجيين منذ أواخر القرن التاسع عشر في تحقيقاتهم حول الشعوب التي ينعتونها بـ"البدائية"، مع التطوّرين وصولاً إلى برونيسلاف مالينوفسكي (1884 - 1942) الذي تجاوز "أنثروبولوجيا الأريكة" (L'anthropologie en fauteuil) التي يشتغل من خلالها الإثنولوجيون على ما وفّرهُ الآخرون عبر رحلاتهم وكذا على الوثائق، نحو العيش مع المعنيين (مجتمع الدراسة) والنزول إلى الميدان، ذلك أن "الثقافة لا تُعطى للملاحظ إلا إذا انخرط كلياً فيها"، رغم اعترافه بأن الحضور البسيط للملاحظ غير كافٍ أبداً لفهم "ما يجري"⁴⁰، ذلك أن الملاحظ هو أيضاً ملاحظ من قبل المعنيين. وفي هذا يقول كليفورد جيرتز (1926-2006) بأن هناك صعوبات تعترض الملاحظ تتجلى في مدى تقبّل حضوره من طرفهم وعدم تغييرهم لعفوية مسلكياتهم وممارساتهم بحضوره، وهذا ما طرحه أيضاً كلود ليفي-ستروس (1908-2009). هؤلاء جميعاً يمثلون نماذج في ممارسة الملاحظة، إذا كان استعمالها إذن قد بدأ مع الأنثروبولوجيين، فإن أوائل السوسولوجيين الذين استخدموها

⁴⁰ MALINOWSKI Bronislaw (1922), *Les argonautes du Pacifique Occidental*, Ed. Gallimard, Paris, nouvelle édition 1963. P.65.

بداية سنوات 1920 قد كانوا ينتمون إلى مدرسة شيكاغو (أمريكا)⁴¹. وقد أشار بيير بورديو، في دراسته حول مجتمع القبائل (في الجزائر)، إلى مفارقة الملاحظ، أي أنه إذا كان على الملاحظ أن يحتفظ بمسافة موضوعية بينه وبين موضوع بحثه بحيث يُبعد معتقداته الخاصة، فإنه لا يقدر على الحيلولة دون تأثير حضوره على سلوكيات الملاحظين⁴².

إن استحضارنا لهذه الأسماء ودراساتها كان بغرض تبيان الفروقات الموجودة بين الملاحظة كما تتم ممارستها في علوم الطبيعة والملاحظة كما تتم داخل العلوم الاجتماعية، فهذه الأخيرة تطرح صعوبات، ولم يكن لها لتكون أداة وتقنية منهجية إلا بعد أن قطعت عقوداً من السجال والجدال الأكاديميين.

الملاحظة إذن وسيلة وتقنية لجمع المعطيات تعتمد على ما تراه العين وتلتقطه الأذن وتشمه الأنف ويتذوقه اللسان، الخ.، بمعنى أنها أداة تعتمد أساساً على حواسنا، وتحدث بشكل تلقائي بحيث نلاحظ كل ما يقع بصرنا عليه. لكنها تمتاز بكونها بناءً عقلياً كذلك، إذ تختلف عن ملاحظة الإنسان العادي بكونها عملية منظمة وقصدية وهادفة ومركزة، فهي وسيلة منهجية لجمع المعطيات (بحيث يتوجب على الباحث أن يجيب على سؤاليين مركزيين: ماذا سألاحظ؟ ومن سألاحظ؟). ورغم ذلك، فوضعية الملاحظ ليست أمراً بديهاً، وإنما هي محصورة بمجموعة من الشروط والعوائق التي يجب الوعي بها. فالملاحظة هي شكل من أشكال التفاعل الاجتماعي، وبالتالي كيف يمكن التقصي في هذا الواقع الاجتماعي من دون المساس به أو من دون تحريف قد يسببه التقصي نفسه؟ فقد يكون هناك تأثير،

⁴¹ PLATT Jennifer, (1997), *Hughes et l'Ecole de Chicago : méthodes de recherche, réputations et réalité*, c'est dans *Société contemporaines*, n° 27, p.13-27

⁴² BOURDIEU Pierre (1978), *Sur l'objectivation participante. Réponse à quelques objections*, Dans : *Actes de la recherche en sciences sociales*, n° 23, p 67-69.

غير واعٍ أو غير مقصود، يمسّ الوقائع والأفعال الملاحظة. ولكن الباحث في هذه الخطوة يتوخى الفهم وذلك عبر:

✓ الملاحظة المباشرة أو غير المباشرة

يكون الباحث هنا قريبا من الساكنة فيراقبها ويتتبع خطواتها وذلك بصفة منتظمة وتطول مدتها أو تقصر حسب نوع البحث وحسب هدفه العام. قد يلجأ الباحث كذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى جمع معطيات تخص موضوع البحث إما بالاستفسار أو الاستفهام عنها لدى الساكنة مباشرة أو بالاستقصاء غير المباشر؛ فتكون مصادره عندئذ نتيجة لتأويل معطيات ألمّ بها عن طريق مُخبر أو عبر الاحتكاك المباشر بالساكنة أو قد تكون كذلك نتيجة لاستخلاصات وتوليفات غير مباشرة يلمّ بها لدى مصادر غير مباشرة.

✓ الملاحظة عبر المشاركة

لهذا الصنف من الملاحظة طموحات أكثر من غيرها، لأنها لا تقتصر على تقديم عناصر عن الوضع، بل تهدف أيضا إلى استخراج المعنى الذي يضيفه الفاعلون على أفعالهم والظواهر التي يشاركون فيها. ذلك أنه في هذه الحالة يصبح الباحث أو الملاحظ عضوا في الساكنة التي يلاحظها ويشارك في معظم نشاطها. عادة ما يكون الباحث مجبرا على تممص دور ما ليكون واحدا من الساكنة المراد دراستها كي لا تعرف أنه باحث يقوم بملاحظتهم خوف أن تتأثر تصرفاتهم بوجوده بينهم⁴³. إنه يشارك الساكنة في كل - أو جل - أنشطتها التي لها علاقة وطيدة بمشكلة بحثه. فعبر

⁴³ من الضروري التنبيه هنا إلى أن النقاش حول هذه النقطة لازال قائما، أي بين الملاحظة المستترة والملاحظة المكشوفة: فهل يتوجب على الباحث أن يُعلم الأشخاص الذين يتعامل معهم، وبالتالي كيف سيتفاعل المعنيون مع شخص يدركون أنه يلاحظهم؟ ألن يغيروا من تصرفاتهم ويخفوا حقيقتهم؟ وبالتالي ما قيمة الملاحظات التي جمعها الباحث؟ أم يتوجب عليه التخفي، وبالتالي كيف سيرتبط بموضوعه تحديدا دون أن ينجّر مع ما يوجد به الواقع الاجتماعي من ظواهر وأفعال أخرى؟ كيف سيلج عالمهم ذاك، وما السبل التي سيعتمدها في ذلك؟ ثم ما مصيره إذا تم كشف أمره، وما قيمة ما سيأتي به؟ هذه نقفة من الصعوبات، وغيرها كثير، التي تعترض الباحث في هذا الشأن.

مشاركته الفعلية لأنشطة الساكنة، يقترب الباحث كيفيا من السياق الذي تجري فيه الأحداث كما أنه يستوعب المآلات والغايات التي تصبو إليها الساكنة. وهذه التقنية منتشرة في الدراسات الأنثروبولوجية بكثرة.

تخضع الملاحظة لبناء ميثودولوجي محكم بعد أن يتم إعداد دليل أو شبكة الملاحظة، مع الانفتاح على كل ما قد يجوده "الميدان" من عناصر لم تكن في حسابان الباحث. وعلى العموم، فهنالك أربع خطوات ضرورية لتنظيم الملاحظة:

- تحديد وحدة الملاحظة (مدرسة أم مؤسسة أو مقالة أم إدارة، الخ) وتحديد الفئة المستهدفة (أشخاصا أو أنشطة معينة).

- إقامة الاتصال بالجهات المسؤولة وشرح الهدف من البحث، والحصول على الترخيص بإجراء الملاحظة إذا تمكّن من ذلك، وإلا تم إلغاء هذا الشرط في حالة اتسم مجال بحثه بالسرية والخفاء (وهذا موضوع فيه نقاش).

- كيفية تسجيل الملاحظات، ذلك أنه ينبغي على الباحث أن يركز على فئة ملاحظته إذا كانت ملاحظته مقننة، أما إذا لم تكن مقننة فيمكنه تسجيل السلوكات وفقا لحصولها حتى يتمكن من التعرف على السلوك الرئيس الذي يوجه عملية الملاحظة التي يقوم بها، الخ.

- التزام أخلاقيات البحث العلمي، المرتبطة بالحفاظ على سرية المعلومات وذلك لتفادي انتهاك خصوصية الأشخاص الذين تمت مراقبتهم وضمان حقوقهم، أو إفشاء أسرارهم وفضح خصوصيتهم، الخ.

الملاحظة أداة وتقنية منهجية، لكنها تحتاج إلى إطار للملاحظة (شبكة ملاحظة أو دفتر مشاهدات) ليتمكن الباحث من التوجه نحو الواقع لجمع المعلومات الضرورية والإجابة عن مشكلة بحثه. بحيث يجب أن تكون أداة جمع المعطيات

مناسبة لمشكلة البحث المطروحة. إنها نقطة التلاقي بين البناء المفهومي لمشكلة البحث من جهة والواقع المراد دراسته من جهة أخرى.

شبكة الملاحظة إذن هي إطار وأداة لجمع المعلومات يتم بناؤها من أجل ملاحظة وسط معطى، إذ لا يعقل أن نذهب إلى ميدان البحث دون أن نكون قد حصرنا ماذا سنلاحظ، عند من، وكيف سنلاحظه. فالوجود في الميدان يجعلنا نلاحظ الكثير من الأشياء، وإطار الملاحظة يوجهنا لفرز ما سنلاحظه تحديدا. والهدف من ذلك هو: حصر عناصر الوسط الذي ستجرى فيه الملاحظة (مميزات الموقع، نوع الأشخاص المستهدفين، سبب تواجدهم هناك، نوع الأحداث المتوقعة، الظواهر المتكررة، الفترات الملائمة للملاحظة، الخ.)، والتحديد النسبي للوسط.

أما تسجيل المشاهدات فإن شبكة الملاحظة تتسم بكونها أقل مرونة مقارنة مع دفتر المشاهدات. ومن خلالها نميز بين التسجيلات الفعلية (ما وقع فعلا دون أحكام) والتسجيلات التأملية (تقديرات الملاحظ، ومنها ما هو تحليلي وما هو شخصي).

وعلى سبيل المثال، تعتبر دراسة فلورانس فيبر (Florence Weber) حول "عالم العمال"⁴⁴ نموذجا جيدا لتطبيق هذه التقنية، حيث درست مدينة صناعية صغيرة في الشمال الشرقي لفرنسا (مدينة Dambront) وهي مدينة عمالية صغيرة. إذ كان يتم النظر بشكل عام إلى عالم العمال، لأسباب تاريخية محددة، بكونه عالما منظما حول مشروع مشترك مرتبط بطبيعة النظام السياسي، وذلك في إطار الصراع الطبقي.

ولكن لأسباب اجتماعية أخرى، عرفت "مجموعة" العمال هذه أزمة هوية عميقة منذ أواخر سنوات السبعينيات، إذ ليس المحفز السياسي وحده محرك الفعل وإنما الأفق الأخلاقي كذلك. وهذا التطور الاجتماعي سيؤثر أيضا على المنظور التحليلي

⁴⁴ WEBER Florence (1991), *Nouvelles lectures du monde ouvrier : de la classe aux personnes*, Dans *Genèse*, n° 6.

تجاههم، بحيث تم التركيز أكثر على عالمهم الداخلي، أي على الحياة الخاصة والحميمية للعمال، هوياتهم وعاداتهم والوقت الذي يمضونه في كنف أسرهم وعوائلهم وتقلص الزمن الذي يخصصونه لعلاقات العمل وللعمل النقابي ولتكوين أو تشكيل الهوية العمالية، الخ.

هذا المشروع الإثنوغرافي الساعي لالتقاط مختلف الممارسات اليومية والمعتادة للعمال قد دفع إلى تغيير المنظور والنظرية كذلك، فما كانت المقولات النظرية تُدرجه سابقا في إطار العمل أو الهوية قد أخذ الآن معنى آخر، وصارت أعمال البريكولاج والبستنة والأعمال الموازية في قلب النشاط اليومي للعمال. وبالتالي فإن "استعادة وحدة الشخص الذي يشغل في نفس الوقت عامل مصنع وعامل بريكولاج، يرفع الفصل (الزائف) بين "الفضاء العام للعمل" و"الفضاء الخاص" للمصالح الشخصية"⁴⁵. هكذا على السوسولوجي أن يبني ويشيد أدواته البحثية والاستقصائية التي تتيح له ملاحظة هذا الذي يبدو تافها وعاديا ومبتذلا، فهي التي تمكّنه من فك شيفرة الواقع، الذي هو في حقيقته، مركب ومعقد.

وبالتالي فالملاحظة تخضع بدورها لبناء ميثودولوجي، بحيث لا تنزل للميدان ملاحظة المعنيين بشكل عشوائي، وإنما يوجها هدف، فكرة محددة، نريد جمع المعلومات والمعطيات بشأنه، وهذا البناء الميثودولوجي للملاحظة يكون عبر دليل الملاحظة. نقدم في الصفحة الموالية شكلا من أشكال هذه الشبكة، على أن شبكة الملاحظة تختلف من مجال إلى آخر ومن موضوع إلى آخر.

⁴⁵ فيبر فلورانس، نفس المرجع، ص 187. وللتعمق في الموضوع، يُرجى العودة إلى دراسة أوليفييه شوارتز "Olivier Schwartz (1990), *Le monde privé des ouvriers*, Paris, PUF".

مقتطف من شبكة الملاحظة حول تنظيم العمل

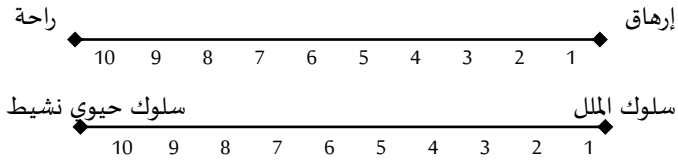
المكان في تنظيم العمل (وصف المهام)

المهمة في المنصب اللاحق	منصب العمل المدروس: المهمة	المهمة في المنصب السابق
---	--	---

يجب الإحاطة بكل عناصر مجال الملاحظة، نلاحظ مثلا العامل، إن كان:



أما المواقف أثناء العمل (فتملاً عند الاقتراب من نهاية الملاحظة، وبنفس الشكل الذي وضعناه أعلاه) من قبيل:



تعاكس عن العمل #اهتمام بالعمل، رضى عن العمل #لا وجود لأي رضى عن العمل، هناك دافع كبير للعمل #ليس هناك دافع كبير، الخ.

مقتطفات من دفتر المشاهدات

الجوانب الفيزيقية لمكان العمل:

1 ديكور

2 ضجيج

3 عوامل أخرى إن كانت (نظافة، نظام، حرارة، دخان، بخار، الخ).

4 تهيئة المجال (رسم مخطط وصفي)

5 لباس العمل

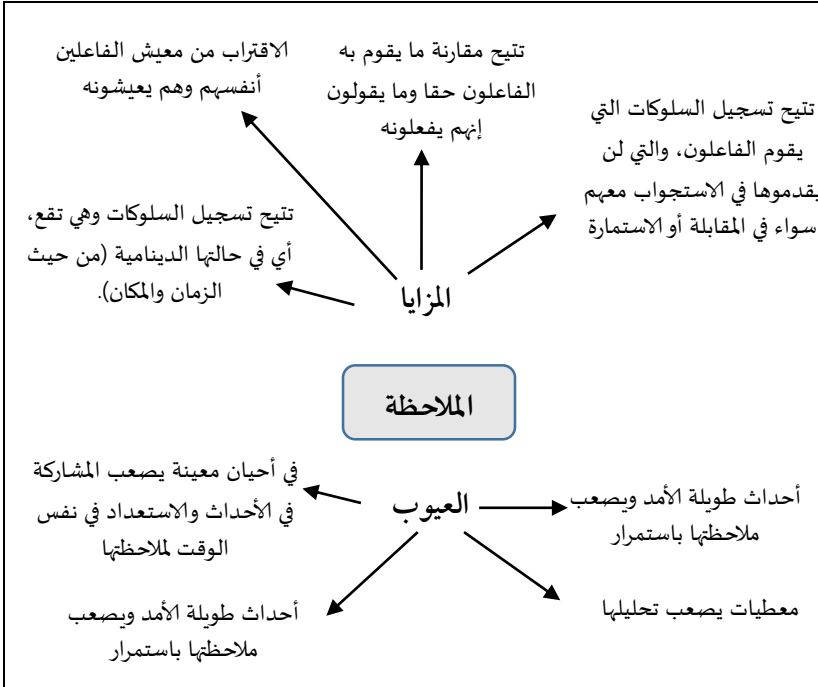
6 أدوات ووسائل العمل، الخ.

لابد من وصف مجمل الملاحظة، منذ لحظة الوصول والشطر الأول قبل منتصف النهار، حتى الشطر الثاني بعد الغداء (المكان، الساعة، مع من، النشاطات، الخ) والمساء... حتى المغادرة. إضافة إلى المشاهدات المكملة (complémentaires)، لأن بعض المعلومات لا يمكن رؤيتها مباشرة. وأنداك تصاغ على شكل أسئلة تُطرح على الفاعلين المعنيين.

ويُستحسن دائما تسجيل الملاحظات وملء شبكة الملاحظة في نفس اليوم قبل أن تُنسى بعض التفاصيل المهمة... قد ينخدع الباحث باعتقاده أن سيتذكر كل شيء، ولكن لتفادي خداع الذاكرة ونسيان التفاصيل يستحسن دائما تسجيل الملاحظات المكملة والتفاصيل في حينه أو بعد ساعات قليلة.

للمزيد حول هذه التفاصيل ونماذج تطبيقية يمكن العودة إلى كتاب:

أنجريس موريس (2006)، "منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات عملية"، ترجمة بوزيد صحراوي وكمال بوشرف وسعيد سبعون. دار القصبه للنشر، الجزائر، ط.2، صص 239-242.



2.1.2.2 المقابلة

نعرّف المقابلة بكونها تقنية مباشرة تستعمل من أجل مساءلة فرد أو مجموعة أفراد بطريقة موجهة أو شبه موجهة أو حتى غير موجهة، وتسمح بأخذ معلومات كيفية بهدف التعرف العميق على إجابة الأشخاص المبحوثين حول مشكلة البحث. إنها إذن تواصل بين شخصين، الأول هو الباحث المتقصي والثاني هو المستجوب الذي يُفترض أنه عارف بمجتمع البحث المراد دراسته، ويكون الغرض منها هو البحث عن المعلومات التي يملكها المستجوب ولا يمانع في إعطائها للباحث. وفي ميدان العلوم الاجتماعية تدخل المعلومة في إطار نسق ميثودولوجي وفرضياتي؛ كما أنها ملزمة بالجدية والفعالية إذ أنها تخص جماعة الباحثين.

لقد ظهرت المقابلة في العلوم الانسانية بدايةً في ميادين علم النفس العلاجي وعلم النفس الاجتماعي، ثم انتشرت كأداة منهجية، مع تطور الأبحاث والتحقيقات واستطلاعات الرأي، في ميادين أخرى. فمنذ الأربعينيات من القرن العشرين، انتشرت المقابلات بمختلف أنواعها، المفتوحة والمغلقة والعلاجية والاستكشافية، إلا أن التجربة أظهرت نجاعة المقابلات الشبه الموجهة (ونسميها كذلك نصف الموجهة) التي تتسم بعوائق/عيوب أقل على كل المستويات: التواصلية والنفسية والمادية.

إن المقابلة هي الأداة التي تتمكّن من خلالها من استكشاف الحوافز العميقة للأفراد واكتشاف الأسباب المشتركة لسلوكهم أخذًا بعين الاعتبار خصوصية كل حالة. إنها لا تقتصر على حصر الوقائع وإنما التعرف أيضا على المعاني التي يضيفها الفاعلون على أفعالهم وعلى الأوضاع التي يعيشون في كنفها.

يجب على الباحث العمل على إعداد دليل المقابلة⁴⁶، الذي يُعدُّ مباشرة بعد خطوة الملاحظة أو خلالها. ويشترط في هذا الدليل أن يكون مقبولا من حيث صلاحيته المنهجية والعلمية؛ وتقاس تلك الصلاحية بمدى توافقه وارتباطه بالواقع الذي يحاول الباحث فهمه. إذ لا يجب أن تكون مقابلة جامدة، وفي المقابل لا ينبغي أن تكون جد مرنة، أي يتم توجيهها وفق الوضع الخاص للاستجواب. فقد أشار السوسولوجيان ميشيل بينسون (Michel Pinçon) ومونيك شارلو-بينسون (Monique Pinçon-Charlot) مثلا إلى أن الفئات البورجوازية تسعى للاستحواذ على الباحث لتمرير تصوراتها وخطابها بعد الهيمنة عليه بطرقها الخاصة⁴⁷. وبالتالي ينبغي الاحتياط أثناء إنجاز المقابلة والوعي بأن الفاعلين قد يرغبون في استعمال الباحث أو استغلاله والتلاعب به لتمرير توجهاتهم، الخ.

⁴⁶ انظر الملحق رقم 1

⁴⁷ Pinçon Michel et Pinçon-Charlot Monique, (1997), *Voyage en grande bourgeoisie : Journal d'enquête*. Quadrige, Ed. PUF, Paris. p.65

ومن جهة المستجوب فثمة عوامل عديدة قد تُزعجه، منها:

- قد يكون المستجوب متهرباً من أسئلة واقعية وشخصية، وتكون بذلك أجوبته مراوغة أو متسترة لأشياء قد تخص مثلاً مواضيع طابوهاتية: الجنس، الدين، السياسة...؛

- وقد يكون كذلك وعي المستجوب مغلفاً حينما يتعلق الأمر بأسئلة حول الرأي أو الاعتقاد، وغالبا ما يكون ذلك تحت فعل استحضار عقلانية مفرطة؛

- وأخيراً، قد يمثل المستجوب نفسه عاملاً مزعجاً؛ إذ لا بد من أخذ مظهره وهياته ولياقته بعين الاعتبار، فهي ذات تأثير على المستجوب.

تحتاج المقابلة إلى أداة تركز عليها في البحث، وهذه الأداة هي دليل المقابلة. دليل المقابلة هذا يتضمن ويحتوي على كل الأسئلة التي يُحتمل طرحها على المستجوب. ولكن هذه الأسئلة لا تكون اعتباطية وإنما تخضع لمنطق يحكمها، بحيث يجب أن تتماشى مع إشكالية البحث. وتنظم هذه الأسئلة على شكل أسئلة وأسئلة فرعية مفتوحة، استنبطناها من التحليل المفاهيمي الذي قمنا به. وهي أسئلة دقيقة وواضحة. هذا ويجب على الباحث أن يدرك بأن صيغة المقابلة وبناءها في البحث القائم على الاستنباط مختلفة عن مثيلتها في البحث القائم على الاستقراء.

مصدر الأسئلة إذن هو التحليل المفاهيمي، فالأسئلة العامة ترتبط بالأبعاد، بينما ترتبط الأسئلة الفرعية بالمؤشرات. ويصاغ السؤال بشكل يمكن المستجوب بالشعور بالحرية في إجابته، شكلاً ومضموناً، ولا ينبغي حصره بعبارات تضيق عليه اختياراته. كما يجب على تلك الأسئلة أن تتفادى الإجابات النمطية والقصيرة، لأن هدف الباحث هو الحصول والوصول إلى إحساس ومشاعر المستجوب.

على الباحث أن يدرك أنه لا تتلقى السؤال بطريقة "كونية" أي مشتركة أو مجردة، بل عبر لغة محددة: وكذلك نتلقاه في مكان وزمان محددتين يمنحانه معنى مرتبطاً

بسياق محدد. فعلى سبيل المثال، عندما أسمع شخصاً يتحدث "في القطار" أو "في خيمة" أو "في قاعة المحاضرات"، فلكل منها معانٍ سياقية تكشف عن معنى ما سمعته وكيف سمعته. بالإضافة إلى أني قد أسمع شيئاً "في منتصف الليل" بطريقة مختلفة عن سماعه "في منتصف النهار" أو أسمعها وأنا "منزعج أو غاضب" بطريقة مغايرة حين أسمعها وأنا "مرتاح وفرح"، الخ. وبالتالي يجب الانتباه إلى اللغة التي يتم توظيفها واستعمالها وأن تأخذ السياق بعين الاعتبار.

هذا إضافة إلى أن تنسيق الأسئلة وصياغتها يخضعان لقواعد محددة، قائمة على ترتيب وتصنيف محكمين، يرتبطان دائماً بإشكالية البحث ومفاهيمه ونظرياته. ويمكن تصنيف المقابلات إلى عدة أنواع، منها: المقابلة الإكلينيكية، والمقابلة العميقة، والمقابلة المركزة، والمقابلة ذات الأسئلة المفتوحة، والمقابلة ذات الأسئلة المغلقة (وهي أقرب إلى الاستمارة)⁴⁸.

عندما ينتهي الباحث من إعداد عدته ودليل مقابله ويتوجه بها إلى ميدانه، فإنه يجد نفسه في وضعية خاصة، وضعية يقف فيها وجهها لوجه مع المستجوب. وهذا الموقف التفاعلي تنتج عنه علاقة اجتماعية تنتج عنها معلومات. فكيف يتم التأكد من مصداقية هذه المعلومات؟ وما الهفوات التي يجب تفاديها؟

هي ذي الأسئلة التي تؤرق الباحثين. وأولى شروط تجاوزها توفر الباحث على كفايات تواصلية مهمة، وتقديم الضمانات اللازمة للمستجوب بالحفاظ على خفاء اسمه، وبأن المعلومات التي سيديها ستكون سرية ولن توظف إلا لأغراض علمية، وذلك كي يأخذ كامل راحته وعفويته أثناء الإدلاء بها. لكن هذين الشرطين غير كافيين لضمان مصداقية المعلومات، لهذا على الباحث أن يكون على وعي بهذا "المشكل" وألا يرتاح أو يثق بهكذا معلومات، كما يثق بعض الإحصائيين في الأرقام

⁴⁸ للمزيد من التفاصيل حول هذه الأنواع، يمكن العودة إلى كتاب "ديبيلطو" المذكور سابقاً، انظر الصفحة 319 وما بعدها.

دون انشغالهم بشروط إنتاجها، وإنما لا بد من تحليل الموقف التفاعلي الذي كان للمقابلة.

ينضاف إلى ذلك أن بعض المستجوبين يجيبون وفق ما يعتقدون أن الباحث "ينتظره منهم"، بحيث يقولون ما يناسب المقام (مقام المقابلة) لكي "يظهر بالمظهر الحسن". على الباحث أن يدرك المواقف التي يتخذها المستجوب أثناء المقابلة، فعادة ما ينقاد المستجوب إلى الحفاظ على "ماء الوجه" في حضرة الباحث، أو على أقل تقدير ينقاد لمسرحة معينة للذات. الممارسة تثبت تمارين كثيرة ووضعيات متعددة يجد الباحث نفسه ضمنها، وعليه تعلم كيفية التصرف وفقها، بل وأن يتعامل كذلك مع حالات الرفض التام للاستجواب. ينبغي تعلم منهج التوليد السقراطي كي يتمكن من بث الثقة في روح المستجوب والتعامل مع مختلف مخاوفه كي يتمكن من مدّه بالمعلومات التي يحوزها.

3.1.2.2 سيرة الحياة

سيرة الحياة أو البيوغرافيا هي أيضا نوع من المقابلة تستعمل بكثرة في التاريخ والأنثروبولوجيا والسوسولوجيا، ويتم استعمالها عبر جعل شخص يروي كل حياته أو جزءاً هاماً من حياته، مع الأخذ بعين الاعتبار السياق والإطار الاجتماعيين اللذين يعيش فيهما.

ارتبطت سيرة الحياة، في البداية، بالتاريخ والإسطوغرافيا، ثم حدث أن انصهرت في مجمل العلوم الإنسانية والاجتماعية، حيث أعيد الاعتبار للفرد وما استتبع ذلك من أهمية "الهامشي" و"المستبعد" الذي طغى عليه "النسق" و"البنية"، أي أن الفرد عاد إلى البروز بفضل بروز "الذاتية". وقد تم توظيف سيرة الحياة سوسولوجياً منذ بدايات القرن الماضي مع التفاعلية الرمزية (مدرسة شيكاغو) وتم تطبيقه لأول مرة مع وليام إسحاق طوماس (1863-1947) وفلوريان ويتولد زنانبيكي (1882-1958) من خلال دراستهما للفلاحين البولونيين المهاجرين إلى

أوروبا الغربية وأمريكا. واستعملت أيضا في الدراسة الشهيرة التي أنجزها نيلز أندرسون (Nels Anderson) سنة 1923 حيث اقتفى الشروط الحياتية للعمال المهاجرين "الهوبو" (Hobo) الذين تركوا حقولهم نحو العمل في البناء في المدن الأمريكية⁴⁹. وشاعت أكثر مع الدراسات الثقافية الإنجليزية المهمة بدراسة الفئات المهمشة والتي لم تُفتح لها الفرصة للحديث عن نفسها. بهذا أنتجت سيراً فردية وجماعية غاية في الأهمية، مثلها بالخصوص أوسكار لويس في دراسته حول سيرة أطفال سانشيز الميكسيكية.

سيرة الحياة بهذا المعنى ليست سيرة ذاتية حصراً، وإنما هي رواية وسرد للذات ولحياتها بحضور الباحث، وتماشياً مع الأسئلة التي يطرحها عليهم من حين لآخر⁵⁰. إنها أداة ميثودولوجية مهمة تتيح تسليط الضوء على عناصر العتمة في الحياة الاجتماعية من خلال تجارب الأفراد المسحوقة والمحموقة تحت البنى السائدة، أي أنها محايدة لخصوصية كل تجربة على حدة.

4.1.2.2 المجموعات البؤرية المركزة focus groupes

إنها طريقة كيفية تسعى إلى جمع المعلومات. فهي نوع من المقابلة الجماعية مع مجموعة شبه مهيكلة ينشطها الباحث أو شخص آخر؛ ويشترط في هذا المنشط أن يكون محايداً ويلزم كذلك حضور ملاحظ مع المنشط ويكون الغرض من حضوره هو جمع المعلومات حول عدد محدود من الأسئلة المعروفة سلفاً (يمكن أن يستعين الملاحظ في هذا الشأن بدليل المجموعة البؤرية المركزة⁵¹ وذلك على غرار دليل المقابلة). لا بد من استحضار القيمة المضافة من الماركوتينغ Marketing الذي عرف

⁴⁹ ANDERSON Nels, (1993), *Le hobo*, Paris, Nathan (1923).

⁵⁰ للاطلاع على نماذج تطبيقية على مستوى المغرب، يُرجى العودة إلى مقالة الجبالي العدناني (2011) "استعمالات السيرة عند رواد الأنثروبولوجيا التأويلية" مجلة رباط الكتب، العدد 12. أو العودة إلى كتاب خالد طحطح (2014) "البيوغرافيا والتاريخ"، دار توبقال للنشر.

⁵¹ يمكن تحضير دليل المجموعات البؤرية المركزة بطريقة مماثلة لطريقة تحضير دليل المقابلة مع إضفاء بعض التغييرات الخاصة بتقنيات ديناميات الجماعات.

تطورا مهما بعد الحرب العالمية الثانية؛ وقد كانت الشركات والمؤسسات الكبرى في الولايات المتحدة آنذاك تستعين بهذا النوع من التقنيات الكيفية من أجل البحث والتعرف على انتظارات المستهلكين والزبناء. إن تقنيات المجموعات البؤرية المركزة تعتمد أساسا على تقنيات دينامية الجماعات وقد لجأ السيكولوجي كارل روجرز Carl ROGERS إليها في أمريكا عند نهاية القرن الماضي؛ كما أنها اشتهرت باستعمالها في الدول الأنكلوساكسونية في العلاج النفسي.

إن نجاح تقنية المجموعات البؤرية المركزة رهين باحترام بعض القواعد الميثودولوجية، وذلك حتى ينجح الباحث في ضمان درجة معينة من العلمية والمشروعية المنهجية. ونلخص هذه الشروط في ما يلي:

1. الاعتماد على نظريات وتقنيات دينامية الجماعات؛
 2. الاعتماد على المناقشة المحفزة؛
 3. ضمان حد مقبول من الآراء المختلفة والمتناقضة المعبرة عن معارف وتجارب متباينة؛
 4. ضمان حد أدنى مقبول من النقاش يمكن للباحث أن يستكشف من خلاله الموضوع الذي يريد أن يتناوله.
- تمكن هذه التقنية من التعرف على أفكار جديدة قد يجهلها الباحث في البداية، بل قد تكون مفاجئة له. كما يمكن للباحث أن يصحح أو يوجه خطأ اشتغاله التي بناها ورسمها باعتماده على الملاحظة والمقابلات؛ إنها محطة من أجل التقييم الكيفي من حيث التجارب والحاجيات والانتظارات والتمثلات لدى المشاركين.
- يمكن أن نسرّد كذلك مزايا هذه الطريقة في ما يلي:
1. استكشاف ميادين مجهولة؛

2. التعرف وفهم السؤال الأولي، الذي يكون غالبا خاصا ومركبا، بل واستكشاف أسبابه؛

3. التمكن من جرد أفكار وآراء وردود أفعال شخصية؛

4. التعرف على الانتظارات والحاجيات وربما حلول ولو خاصة بساكنة جزئية أو بإشكال جزئي تمكن من إيجاد منافذ منهجية؛

5. التعرف على محاور وتيمات البحث تكون تمهيدا منهجيا للخطوات الكمية؛

6. استكشاف محاور موازية قد تكون مواضيع لأبحاث أخرى.

✓ منهجية المجموعات البؤرية المركزة

يلجأ الباحث في منهجية المجموعات البؤرية المركزة إلى وضع الخطوات الآتية:

- اختيار عينات المشاركين؛
- اعتماد دليل / دلائل المجموعات البؤرية المركزة؛
- وضع واعتماد أسئلة/ استمارة Questionnaire الملاحظ (يخص الأمر هنا استمارة بمعناه الكمي والكامل والتي قد تخص مجموعة معينة من الفاعلين شريطة أن يتجاوز عددهم ثلاثين⁵²)؛
- التنظيم اللوجستيكي لمجموعات المناقشة؛
- تسجيل المناقشات مع كل المجموعات؛

⁵² نشير هنا إلى أهمية الخطوات الكيفية وسنرى لاحقا بأن بعض الدراسات يمكن أن تقتصر على هذه الخطوات، إلا أننا ندعو الباحثين إلى عدم الاقتصار عليها وخوض غمار الخطوات الكمية التي ستوجه فيها إلى مجموع الساكنة المدروسة. إن العينة/العينات التي تطرقنا إليها أعلاه لا تخص سوى الفاعلين والمشاركين في المجموعات البؤرية المركزة وقد يتراوح عددهم بين عشرة وثلاثين أو أربعين شخصا على أكبر تقدير. فإذا ما تجاوز العدد الثلاثين، أحسنا بأهمية جمع بعض المعطيات الدقيقة بواسطة استمارة دقيقة كذلك وقصيرة؛ لكن نشير هنا إلى أن الأمر لا يكون بهذا الحجم في أغلب الحالات.

- تقييم الحصيلة بين المنشط والملاحظ بعد كل تسجيل؛
- التحليل الكيفي للمعطيات.
- ✓ أدوار ووسائل المنشط
- تتلخص أدوار المنشط في ما يلي:
- التهييء النفسي والذهني للمشاركين: يتطلب التنشيط تركيزا ومؤهلات تواصلية كبيرة؛
- تذكر كل ما يقال بقدر الإمكان وأخذ بعض النقاط وتسجيلها دون أن يمنعه ذلك من النظر باستمرار في المشاركين؛
- الاستماع والتفكير في آن واحد مع احترام الوقت والأسئلة المعدة سلفا دون إهمال تعميق النقاش في نقطة إذا ما بدت له مهمة؛
- المرونة في الإلقاء والتلقي مع التكيف اللازم مع المستجدات السلوكية لدى المشاركين.
- أما وسائله فهي:
- الاستراحة الفعالة: تلزم المنشط استراحة مدتها ثوانٍ قليلة بعد كل تعليق يحافظ خلالها بالنظر في المشاركين وذلك حتى يشجع مبادرات أخرى في التعليق أو الرأي؛
- الدقة والتعميق: يلجأ المنشط إلى نوع من الأسئلة: "هل بإمكانكم توضيح الفكرة أكثر؟" أو "لم أفهم، هل بإمكانكم إعادة صياغة فكرتكم؟" الخ.؛
- إعادة الصياغة: فالمنشط يعيد صياغة ما قاله أحد المشاركين ثم ينتظر من هذا الأخير أن يؤكد أو ينفي ما فهمه؛

- طلب آراء أخرى: يلح المنشط على الآراء والانتقادات وردود الفعل من كل المشاركين؛

- الحياد: يجيب المنشط بعبارات محايدة ويتفادى تعليقات مثل: "هو ذلك الأمر" أو "حسن جدا" أو "ممتاز"، ويتفادى كذلك كل الحركات الجسدية والإيحاءات التي لها معاني التأييد أو الارتياح؛

- توزيع الكلمة بالتناوب: فإذا ما سكت الجميع فيلزم/يُكَلَّف الجالس على يمينه مثلاً بتناول الكلمة كمتدخل أول.

✓ أدوار ووسائل الملاحظ

- تدبير أدوات التسجيل من حيث الإعداد والاستخدام والصيانة إذا ما اقتضى الحال؛

- استقبال المشاركين: يجلس الملاحظ أمام المنشط على الجانب الآخر من الطاولة ويكون بالقرب من باب دخول القاعة فهو الذي يتكلف بخلق جو الحماس وشروط العمل داخل القاعة؛

- تدوين وتسجيل النقط؛

- الحياد؛

- تلخيص المداخلات من أجل الإعداد للتقييم؛

- تدبير شأن الاستمارة في حالة وجودها.

إن اختيار العينة البؤرية يتم وفق شروط دقيقة (هناك عينة وصفية وأخرى تقويمية وهناك ابتكارية واكتشافية)، بحيث يجب على الباحث أن يحدد الأفراد الذين تشكل منهم، وأن يدرك اهتماماتهم وتخصصاتهم ومستوياتهم، وأن يعرف مدة دوام مناقشاتهم. عليه أن يضبط المنهج التأويلي الموصل لعمق المعنى (هرمينوطيقاً كان أو

فينومينولوجياً أو لغوياً، الخ.) إن غاية المنهج الكيفي هي الفهم عمودياً لا أفقياً، والانفتاح على مختلف المعاني، وفهم الظواهر حية في سياقها الحقيقي بإمكاناته المادية والثقافية وتنوع سياقاته الفرعية. وعلى الباحث أن يكون على بينة من درجة "انصهاره" في المجموعات المبحوثة وحدوده. يعتبر الباحث في التحليل الكيفي مندجماً في المجموعة المبحوثة؛ ويقوم باستقراء المفاهيم والافتراضات والنظريات، عن طريق التفاصيل التي يتحصل عليها من خلال الحوارات والمناقشات البؤرية.

نخلص إذن، إلى أن الطريقة الكيفية لا تكتفي بمجرد المعطيات الإحصائية ولا بمجرد التنظير، بل بتلبية متطلبات إمبيريقية تاريخية محددة وحاسمة، إذ على الباحث أن يركز اهتمامه على "الحاجات المفهومية" التي لا تتعلق بالموضوع قيد الدراسة فحسب، بقدر تعلقها بمعرفة ودراسة الأوضاع التاريخية التي تحدد نوعية الفهم والإدراك الذي يمتلكه الفرد تجاه حالة تاريخية معينة، ما يتطلب بالضرورة معرفة الواقع الذي يعيش فيه هذا الفرد. هذا مع الوعي بأن هذا الواقع بات عرضة للسيطرة والوصاية من أدوات السلطة، التي تنتج منطق "حقائق" يتم تدبيرها بهدف التحكم بمجمل حياة الانسان اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً، منطق سلطوي حدد، من أجل تشكيل المعرفة، مجموعة من العبارات والقواعد، وعلى الباحث أن ينتبه إلى كيف يمكن لتعاقب الحوادث في ترتيبها الظاهر أن يصبح موضوع خطاب، حيث يسجل ويفسر ويصف، في قالب مفاهيمي يتيح المجال لاختيار نظري محدد.

2.2.2 الخطوات المنهجية الكمية

بمجرد أن يتمكن الباحث من بناء موضوع دراسته وطرح سؤال البحث وصياغته بشكل دقيق، خلال المرحلة الأولى من الأشكلة، يتوجب عليه الانتقال إلى أجرأة هذه الإشكالية لكي يصير سؤال البحث تَمْظَهرًا لظاهرة يمكن ملاحظتها في الواقع. وهذا فالطريقة الكمية تطمح إلى جمع معطيات كمية قابلة للملاحظة وقابلة للقياس والتكميم. وهذه الطريقة تمكّن من تحويل سؤال البحث إلى فرضية أو

هدف. وانطلاقاً من هذا الهدف أو تلك الفرضية نستخلص المفاهيم، التي يتوجب تحليلها وتحديدها (حتى تأخذ طابعها الملموس)، فهذا التحليل المفاهيمي هو مرحلة مهمة من الأشكلة.

إن هذا النوع من الأبحاث يقتضي ضبط العديد من العمليات المختلفة والمتكاملة، كالوصف والتفسير والتحليل والتقييم، الخ. وذلك بالاعتماد على ملاحظة الأحداث والوقائع وبطريقة موضوعية، أي أن ذات الباحث يجب أن تكون مُبعدة عن ما هو وضعي وواقعي، ولا يتأتى ذلك إلا بالفصل الواعي بين الرغبات (أي ما يجب أن يكون) وبين الواقع (أي ما هو كائن). بمعنى أن هذه الطريقة تعتمد على آليات وتقنيات بحث كمية في جمع معطيات تكون نتائجها، مبدئياً، مقبولة ووفية للوقائع المحسوس والمرئي؛ إذ تجعل الباحث يصل إلى نتائج عديدة تمكنه من إنجاز تحليلات وصفية، كالجداول والمبيانات والرسوم التخطيطية، الخ.، تصب كلها في التحليل الإحصائي للربط بين المتغيرات والعوامل.

هذا الجانب الإجرائي يتيح الانتقال من سؤال البحث، المتصف بالتجريد والعمومية، إلى السلوكيات والأفعال والوقائع، الملموسة والقابلة للملاحظة والتكميم. أي الانطلاق من السؤال للوصول إلى عناصر الإجابة من الواقع.

عموماً، تلخص كتب المنهجية، في البحوث الكمية، خطوات البحث القائم على نمط التقصي الكمي كالتالي:

- اختيار الموضوع؛
- صوغ مشكلة البحث حول الموضوع المحدد؛
- التقصي الميداني الأولي/ الاستكشافي؛
- تحليل النتائج واستخلاص الثيمات؛
- تحديد الهدف العام والفرضية العامة؛

- بناء الفرضيات الإجرائية والأهداف الإجرائية؛
- التحديد المفاهيمي (تعريف المفاهيم الرئيسية اسمياً وإجرائياً) عبر مراجعة الأدبيات العلمية ذات الصلة؛
- تحديد المتغيرات الرئيسية؛
- تحديد مجتمع البحث ووحدة الدراسة؛
- اختيار عينة البحث؛
- اختيار تقنيات وأدوات جمع المعطيات؛
- جمع المعطيات؛
- ترميز المعطيات وتبويبها وتصنيفها وتحليلها وتفسير نتائجها؛
- كتابة تقرير البحث.

1.2.2.2 من المعطيات الثانوية إلى المعطيات الأولية/ جمع المعطيات

يلجأ الباحث في هذه المرحلة إلى وضع جرد لكل المعطيات التي جمعها خلال الخطوات الكيفية، ولا يكون هذا الجمع اعتبارياً بل إن المنهجية "العلمية" تستلزم مجموعة من العمليات الذهنية والعملية (التطبيقية) زيادة على الترتيب الذي ينهجه خلال العمل الكيفي، وأهم هذه العمليات هي:

✓ المعرفة Cognition

يتعرف الباحث على نتائج أبحاثه من المعطيات الثانوية وكذلك مما استقاه من خلال المقابلات بأنواعها ومن المجموعات البؤرية المركزة وغيرها؛ ويبني إذ ذاك معرفة بخبايا ورهانات ومشاكل ومخاطر السؤال الأولي المدروس من خلال محاولات الإدراك العميق لما هو مستبطن.

✓ الفهم Compréhension

يلزم الباحث إدراك وفهم المعاني والدلالات لكل الأفكار والآراء والسلوكات والمواقف وغيرها في السياق الذي يُعالج فيه ذلك السؤال الأولي أو تلك الإشكالية؛ ويجد الباحث نفسه هنا في بعض الأحيان ملزماً بالتعاون مع اختصاصيين آخرين في العلوم الاجتماعية والإنسانية وذلك حتى يتسنى له فهم وإدراك كل ما هو براديجماتي وعميق.

✓ التطبيق Application

نقصد هنا أهمية الذهاب والإياب من وإلى الميدان عبر عمليتي الاستقراء والاستنباط كأداتين منهجيتين تلازمان البحث الإمبريقي الاجتماعي.

✓ التحليل Analyse

مفاده أن الباحث يكون متسلحاً بأدوات نظرية ومفاهيمية من جهة، وإحصائية ورياضية كمية من جهة أخرى، وذلك من أجل فهم وإدراك ما يتناوله عبر مختلف العمليات الميدانية والإمبريقية السابقة.

✓ التوليف Synthèse

يلزم الباحث خلال الخطوات الكيفية وبطريقة آنية اللجوء إلى عمليات توليف متلاحقة تمكنه من عدم السقوط في الاطناب والتكرار غير المفيد من جهة، وتساعده على استكشاف مسالك منهجية جديدة وسهلة ودقيقة من جهة أخرى.

✓ التقييم Evaluation

لا تكتمل السيرورة الميثودولوجية في البحث الاجتماعي إلا بوضع محطات تقييمية ترافق تلك السيرورة من بدايتها — أو حتى قبل تلك البداية Pré-évaluation — إلى نهايتها — أو حتى بعد تلك النهاية Post-évaluation.

يخلص الباحث بعد ذلك الجهد الفكري والمعرفي الذي يطبع المرحلة الكيفية إلى جرد من التيمات أو مجموعة من المواضيع المصنفة.

2.2.2.2 تصنيف التيمات Classification des thèmes

في هذه المرحلة يتوفر الباحث إذن على ذلك الجرد أو المتن الميداني الذي له علاقة إمبريقية بالإشكالية المدروسة والمرتبطة بواقع وسياق محددين. وهنا تطرح أهمية وجدوى عناصر هذا المتن المستخلص؛ إذ ذلك يجب على الباحث إخضاعها إلى عملية انتقاء منهجية ونحدد معايير هذا الانتقاء في ما يلي:

✓ قابلية الوصول إلى المعلومة

ونؤكد هنا على ضرورة التزام الباحث بمدة زمنية Timing مخصصة لبحثه الميداني، إضافة إلى وجوب التخلي عن التيمات التي يصعب فيها الحصول على المعلومات والمعطيات لما قد يُحاط به موضوعها من سرية أو خطورة أو شبه ذلك.

✓ قابلية التتبع

إذا ما ثبت وتأكد أن تيممة ما يصعب تتبع البحث فيها رغم ارتباطها بالإشكالية، فيُنصح الباحث هنا التخلي عن تلك التيممة، إذ لا جدوى من طرحها منذ البداية ولا مجال إذن للمخاطرة بتضييع الوقت والجهد⁵³.

✓ قابلية التقييم

نضيف كذلك في هذا الصدد بأن لا جدوى من الاحتفاظ بالتييمات التي يصعب أو لا يمكن تقييمها باستعمال مؤشرات Indicateurs ومدلات Indices قابلة للقياس وقابلة للتكميم⁵⁴ Quantification.

⁵³ انظر الملحق رقم 2

⁵⁴ انظر الملحق رقم 3

✓ النجاعة والفعالية

لا بد أن يسأل الباحث حول مدى نجاعة التيمات القابلة للاحتفاظ بها. فكما أشرنا في بداية هذا الكتاب إلى أهمية المقاربة البراغمتية في الأبحاث الإمبريقية والميدانية، فإننا نؤكد على أهمية نجاعة *Efficiencie* التيمة، ويقصد بها هنا توخي الأدوات الإجرائية المثلث من أجل تحقيق نتيجة أو نتائج البحث. ونفرق هنا كذلك بين هذا المفهوم ومفهوم آخر الذي هو الفعالية *Efficacit * والذي يقصد به تلك النسبة بين النتائج والأهداف المسطرة.

قد تكون هناك معايير أخرى أغفلناها، ولكن الباحث مجبر على وضع وتحديد المعايير التي يراها مناسبة وناجعة حسب البحث/الإشكالية والميدان/المعطيات والهدف العام وغيرها.

تتيح الخطوات الكمية الانتقال من سؤال البحث المتميز أكثر بالعمومية والتجريد إلى السلوكيات في حد ذاتها والتي نسعى لدراستها في "الواقع"، وهذا ما نسميه كذلك "الأجراًة" (*L'op rationnalisation*). أي الانتقال من الجانب المجرد إلى الجانب الملموس للبحث، وذلك عبر التوجه إلى عناصر الإجابة عن السؤال في الواقع.

3.2.2.2 الأهداف والفرضيات

إن أول عملية لإضفاء الطابع الملموس على سؤال البحث هو الإجابة عنه على شكل فرضية أو هدف البحث. والفرضية إجابة مقترحة محتملة ومؤقتة لسؤال البحث، وهي تأخذ شكل تصريح يوضح في جملة أو أكثر علاقة بين حدّين أو أكثر، أو شكل عبارة عن تنبؤ لما سنكتشفه في الواقع، وهي أيضا وسيلة للتحقق الإمبريقي. إنها إذن عبارة عن تصريح يتنبأ بوجود علاقة بين حدّين أو أكثر أو بين عنصرين أو

أكثر من عناصر الواقع، يجب التحقق منها في الواقع. إن هذه العلاقة المنتظرة بين الحدود المعلن عنها هي ما يميّز بين الفرضية والجملة العادية.

يستخلص الباحث فرضية مستقاة من تيمة أو مجموعة تيمات. أو يستنبطها من النظرية التي توفر الإطار التفسيري للظواهر التي يريد دراستها. فيحاول التحقق من وجود علاقة سببية Causalité بين متغيرين أو وجود تلازم Corrélation بينهما أو ترابط Dépendance بينهما أو مقارنة Comparaison أو غير ذلك. يكون الباحث هنا مجبرا على استعمال حدود مضبوطة أي مفاهيم واضحة حتى يتمكن من التعبير عن همّ فكري لديه، حدود غير مبهمة ولا تترك أي مجال للشك أثناء القيام بتأويلها، كما يجب أن تكون دقيقة وأكثر قابلية للفهم والتحديد الدقيق. كما يجب على هذه الحدود أن تكون ذات دلالة ومعان، وأن تكون أيضا حيادية.

تجدر الإشارة كذلك إلى ضرورة ربط كل فرضية بهدف إجرائي؛ فمن أجل ذلك أشرنا في الفقرة السابقة إلى احتمال صياغة فرضية واحدة انطلاقا من تيمتين أو أكثر. وتعليلنا لهذا الأمر يرتبط بتعدد السياقات المعاصرة من حيث تركيبها وتداخل العناصر فيها، مما يجعل الباحث مضطرا إلى السعي وراء إيجاد طرائق توليفية Synthétiques يحاول من خلالها تقليص الجهد وتلخيص المتون حتى يصل إلى تفسير أو فهم أو تحليل أو غيرها.

وفي هذا الصدد، يطرح سؤال مدى ارتباط الهدف العام بالفرضية العامة. فنقول هنا بأن الفرضية العامة هي محاولة إجابة للهدف العام وكيفية تحقيقه؛ إلا أنه لا يمكن للباحث إلا أن يمر عبر الخطوات الكيفية الميدانية حتى يصل إلى الأهداف الإجرائية، والتي هي بدورها مرتبطة بفرضيات إجرائية. وتكون بذلك الفرضية العامة هي نوع من التجميع والتوليف لتلك الفرضيات. وكذلك يكون الأمر بالنسبة للهدف العام؛ إذ هو عبارة عن خلاصة لأهداف إجرائية تكون مُترجمة له على أرض الواقع بطريقة عملية وناجعة (انظر الملحق رقم 3).

أما بالنسبة للشكل الذي تأخذه الفرضية، فنجد هناك ثلاثة أشكال كبرى: الفرضية أحادية المتغير (univariée)، الفرضية ثنائية المتغيرات (bivariée) والفرضية متعددة المتغيرات (multivariée).

4.2.2.2 تحديد المفاهيم: أجرأتها، تعريفها وتحديدها

إن تحديد المفاهيم أو المفهمة (conceptualisation) هي سيرورة تدريجية لتجسيد ما نريد ملاحظته أو دراسته في الواقع. والمفهوم هو "يقابل على العموم مجموعا معقدا من الظواهر وليس ظاهرة بسيطة أو قابلة للملاحظة بشكل مباشر... إنه تمثل تمّ تصوّره"⁵⁵. والمفاهيم يتم استخراجها من الفرضيات، ثم يتم العمل على تحليلها وتفكيكها لاستخراج الأبعاد أو الجوانب التي سيتم أخذها بعين الاعتبار. وكل بُعد من هذه الأبعاد يتم تشرّجه إلى أبعاد فرعية تقربنا إلى الواقع ثم نقوم بتجزئتها وتحويلها إلى مؤشرات قابلة للملاحظة. فلنأخذ مثالا: "يزيد الاستهلاك المنزلي بزيادة المدخول الشهري لدى أرباب الأسر".

إن هذه المقولة عبارة نظرية. ونعطيها هنا اسم "فرضية". ونجد في هذه الفرضية مفهومي:

- المفهوم الأول: ← "الاستهلاك المنزلي"
- المفهوم الثاني: ← "المدخول الشهري"
- الرابط بينهما: ← "يزيد ب (وتقابلها في الفرضية لفظة "زيادة")".

فكيف نقارب العبارة النظرية في الواقع؟ أو بعبارة أخرى: كيف تجابه الفرضية مع الملاحظة؟ نجيب كالتالي⁵⁶:

⁵⁵ LAZARFELD Paul (1972), *Qu'est-ce que la Sociologie ?*, Coll. Idées, Gallimard, Paris, p. 21.

⁵⁶ LAZARFELD Paul (1970), *L'apport conceptuel des analyses d'enquêtes à la sociologie générale*, dans *Qu'est-ce que la sociologie ?* Gallimard, Paris, p.20.
STAFFORD Jean (1991), *La recherche touristique, introduction à la recherche*

- يجب ألا أجرة المفاهيم، بمعنى وجوب خلق علاقة منظمة ومنسقة بين المفاهيم والواقع الملاحظ وذلك بواسطة مؤشرات.
- تعرف المؤشرات على أنها علامات أو سلوكيات أو ردود فعل قابلة للملاحظة؛ التي نتعرف غيرها ومن خلالها على أبعاد المفهوم Dimensions.
- يقصد بأجرة مفهوم إعطاؤه مؤشرا (أو أكثر) يُمكن الباحث من التمييز بدقة بين مختلف التنوعات الملاحظة واقعا بالنسبة لذلك المفهوم. وفي الأخير، على الباحث أن يميز بين مختلف التنوعات، ويعبر عن هذه التنوعات بإعطائها تعبيرات مدلية. إنها عملية ضبط بالقياس.

لإيجاد مؤشرات كل بُعد، لا بد للباحث أن يتساءل في كل مرة عن: ما هي العلامات الملاحظة في الواقع، والتي يمكن من خلالها تحديد هذا البعد؟ أي عليه بناء واكتشاف المؤشرات بالنسبة لكل بُعد. بعد ذلك لا بد له من إعادة النظر في المؤشرات المكتشفة على ضوء بُعد مفهوم الانطلاق، وبحث عن تقييم مستوى انسجام هذه المؤشرات، وما إن كانت تشير بشكل جيد إلى ما يبحث عنه. بمعنى أنه لا بد من عملية تقييم ومراجعة وتعديل مستمرة. ولكي تتمكن المؤشرات من الإحاطة بالعناصر الأساسية للبعد، وكي لا تتجاوز مجالها نحو بُعد آخر يشير إلى واقع آخر غير الذي يهتم بدراسته، فلا بد من الانتباه أثناء بناء واختيار المؤشرات والمكانة المحددة لها في التحديد المفاهيمي وتحقيقها أيضا لشرط الانسجام.

على أنه ينبغي للباحث أن يدرك أن هناك أنواعا من المؤشرات، منها: المؤشرات العددية (numérique) كالدخل والساعات، وهذه يتم حسابها، ثم المؤشرات التراتبية (ordinaire) كالتمدرس والتطورات التكنولوجية، وهذه يتم ترتيبها،

والمؤشرات الاسمية (nominale) التي يتم اعتمادها من أجل التمييز⁵⁷. وبالتالي فإدراك الفروقات بين هذه المؤشرات يتيح للباحث معرفة القياس الذي سيتم تبينه في كل حالة.

وخلاصة القول، إن أجراً المفهوم تؤدي إذن إلى قابلية القياس⁵⁸، والمؤشرات المحققة للشروط التي ذكرناها تبيّن التجسيد الناجح للفرضية.

إن المفهومين السابقين في الفرضية المستحضرة كمثال، هما حدّين ونسيميها متغيّرين، والمتغيرات هي بناءات تجريبية تتخذ أكثر من قيمة أو شدة واحدة، مثل الجنس (ذكر، أنثى، الخ.) والحالة العائلية (أعزب، متزوج، مطلق، أرمل، الخ.) والسنّ والمستوى التعليمي، الخ. وهناك أنواع من المتغيرات، من حيث طبيعتها كأن نتحدث عن متغيرات جغرافية، سكانية، الخ.، أو من حيث مكانتها في البحث، أي ما إن كانت متغيرات مستقلة أو تابعة.

عموماً، فالسوسولوجيا تركز على المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة: المتغير المستقل هو المتغير الذي يُحدث/ يسبّب تغييرات في متغير آخر أو يُفسّر متغيراً آخر، أما المتغير التابع فهو المتغير الذي يتأثر بمتغير آخر أو يُفسّر به. ولكن هناك أيضاً متغيرات "خارج" سؤال البحث أو فرضيته، وتختلف عن المتغيرات المستقلة والتابعة.

⁵⁷ MARTIN Olivier (2010), *Les variables en sociologie*, in De Singly et al, Nouveau manuel de sociologie, Armand Colin.

⁵⁸ هناك مقاييس كثيرة وضعها مختصّون لحساب وقياس العلاقات، سلبية أو إيجابية، بين العبارات. هناك مثلاً مقياس ثورستون (Thurstone) منذ العشرينيات من القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية، وهناك مقياس ليكرت (Likert) في عام 1932، ومقياس بوغاردوس (Bogardous) ومقياس المسافة الاجتماعية، وغيرها. ويُفضّل معرفتها لأن المقاييس تساعد في قياس قضايا معقدة، وتمكّن الباحث من جمع قيم متغيرات عدة في رقم وقيمة واحدة إجمالية. وبالرغم من أهميتها، لا بد من الحذر أثناء استعمالها، نظراً لصعوبة بنائها أولاً وأخطائها ثانياً ولصعوبة إحاطتها بغنى التجربة الإنسانية التي نهتم بها ثالثاً، الخ. للمزيد حول الموضوع يرجى العودة لكتاب: DELBERT Miller. *Handbook of Research Design and Social Measurement*. Thousand Oaks, CA: Sage, 1991.

لا بد من ضبط القاموس السوسولوجي وسياق واستعمالات كل مفهوم، ذلك أن المفاهيم لا تحمل نفس المعنى والدلالات عند السوسولوجيين، فمثلاً تشير الأنوميا (anomie) إلى غياب أو عدم كفاية القواعد المنظمة للسلوك، وهذا الغياب تتم ملاحظته بشكل خاص أثناء فترات الأزمات الاجتماعية أو لدى الأفراد الذين يعانون من مسارات متغيرة بشكل حاد (اجتماعيا، جغرافيا، الخ). تعود هذه اللفظة في أصلها إلى العصر الإغريقي القديم "anomia"، وقد استعملها دوركهايم للإشارة، في المقام الأول، إلى "غياب أو عدم كفاية الضوابط التي تجعل من الممكن ضمان التعاون بين مختلف الوظائف الاجتماعية الخاصة" سواء بسبب الأزمات الاقتصادية أو الصراعات الطبقية أو لفقدان وحدة العلم. وفي عام 1897، في كتابه الانتحار، ربطها دوركهايم بفكرة "عجز التنظيم الاجتماعي على تلبية التطلعات الفردية". ويحدث هذا عندما تصبح الرغبات، على سبيل المثال، غير محدودة، ولم تعد تخضع للقواعد أو تلي التنظيم، مما يؤدي في بعض الحالات القصوى إلى نوع من الانتحار: الانتحار الأنومي. وبالنسبة لباحثين آخرين، تشير الأنوميا، بالأحرى، إلى المشاعر الفردية للقلق وانعدام الأمن وانعدام الثقة. يتناول عدد معين من الدراسات المعاصرة سيرورات الأنوميا أو، بشكل عام، الأمراض الاجتماعية، من مثل: زيادة الوفيات والفوضى الاقتصادية (المجاعات، والندرة، الخ) والجوائح والأوبئة والجنوح والعنف، الخ.

ونفس ما ينطبق على مفهوم "الأنوميا" (anomie) ينطبق على مفهوم "الفردانية"، إذ يحيل مفهوم "الفردانية" (l'individualisme) عند دوركايم على معاني "الأناية"، وهو نفس المعنى الذي نجده عند دوطوكفيل عند دراسته للمجتمع الأمريكي منتصف القرن التاسع عشر، حيث يُلخّص بهذا المفهوم واقعة أن المواطن الأمريكي وجد نفسه أمام شكل جديد من السلطة، مختلف كلياً عن الاستبداد وعن السلطة الأبوية، جعلت منه شخصا مهموما بحياته الخاصة وغير مهتم بالحياة العمومية. أما عند فيبر فالفردانية تستعمل في تقابل مع الهوليسيتية (Holisme) أو ما يسميه جون بياجي "الواقعية الشمولية" (réalisme totalitaire)، ليشير بالفردانية إلى واقعة أن الفرد غير قابل للتجاوز أو القفز عليه أثناء التحليل. وبالتالي فالفردانية تختلف باختلاف السياق، بين سياق ميثودولوجي وسياق إيتيقي Ethique. ولتجاوز سوء الفهم هذا استعان رايمون بودون بعبارة "الفردانية المنهجية" (l'individualisme méthodologique). للمزيد حول هذه النقطة، يمكن العودة إلى مقالة رايمون بودون: Individualisme ou holisme: un débat méthodologique fondamental.

للمتغيرات "خارج" سؤال البحث أهمية خاصة، فمثلا قد يتحرى الباحث عن صدق فكرة كون الانتماء المجالي للقرية (متغير مستقل) يؤثر في معدل الهدر المدرسي للفتاة القروية (متغير تابع)، ثم يجد أن الأمر راجع إلى مستوى الدخل الاقتصادي للأسر، وبالتالي ليس الانتماء المجالي هو المتغير المستقل بل مستوى الدخل كمتغير غير متوقع ولم يوضع في حسابان الباحث أصلا. وبالتالي لا بد من الانتباه لوجود متغيرات خارجية ومحتملة قبل تأكيد العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

5.2.2.2 بناء الاستمارة

إن المشاكل والأسئلة التي يطرحها بناء الاستمارة كثيرة ومعقدة. لقد أظهرت الممارسة اليومية لدى العديد من الباحثين في العلوم الاجتماعية صعوبة كبيرة في تناول هذا البناء الميثودولوجي. فبعد البحث الاستكشافي ومحاولات الإجابة عن أسئلة إجرائية وإعدادية من أجل صياغة الفرضيات، وإذا ما تقرر اللجوء إلى تعميق البحث والتقصي بواسطة استمارة - وهذه هي الحالة الأكثر شيوعا إن لم نقل أنها لازمة في العلوم الاجتماعية - يبدأ الباحث عمله النظري والمفاهيمي حتى يتسنى له الاشتغال بأدوات إمبيريقية بعد أن ينتهي من الأجراء المفاهيمية التي تطرقنا إليها في فقرات سابقة⁵⁹.

يبني الباحث استمارته اعتمادا على المفهوم أو المفاهيم التي تتضمنها التيمة والتي تكون في صلب الفرضية الإجرائية؛ ذلك أن الأسئلة التي يتم طرحها في الاستمارة هي ترجمة لأبعاد المفهوم بطريقتة إمبيريقية وإجرائية. يقوم الباحث بأجراء المفاهيم الرئيسية أو المفاهيم الفرعية أو مرادفات لها إلى أبعاد⁶⁰؛ وبنفس الطريقة يتم أجراء

⁵⁹ انظر الملحق رقم 4

⁶⁰ كل مفهوم يتم أجرأته إلى بعدين على الأقل.

كل بعد إلى متغيرات/ مؤشرات⁶¹ Indicateurs / Variables / Items تعتبر بمثابة أسئلة الاستمارة⁶².

إن نمط الأسئلة المطروحة في الاستمارة ليس من نوع واحد، فالسؤال يترجم مؤشرا واحدا نريد قياسه. هناك بعض المتغيرات التي تقبل القياس التصنيفي (mesure classificatrice) مثل: النسب، الدين، الجنس، المهنة، الانتفاء السياسي، الخ. وهناك متغيرات تقبل القياس العددي (mesure numérique) التي تستعمل الرقم، سواء للتقييم أو الحساب أو وضع النسب المئوية أو المعدلات (سنرى مثال دوركايم الذي اهتم بمعدل الانتحار). والقياس هنا يشير إلى الأداة التي نستعملها للوصول إلى أعلى درجة ممكنة من الدقة في الملاحظة، لكن لا بد من اختيار ملائم للمفاهيم، فالمتغير لا قيمة له إلا إذا ترجم بشكل جيد وملموس بعبارة من أبعاد المفهوم⁶³.

هناك استمارات تُملاً ذاتيا وأخرى تُملاً من خلال المقابلة. الأولى يتم توزيع الاستمارة وإعطاء نسخة لكل معنيّ يقوم هو نفسه بملئها، وتتطلب منه بذل جهد كبير لقراءة الأسئلة وفهمها وتحضير الإجابة عنها. أما الثانية فتتم عن طريق طرح الأسئلة على المعنيين وتسجيل الإجابات، وهذا يتطلب من الباحث، أو الذين يقومون بتقديم الاستمارة، وقتا وت دخلا أكثر. وكل وضعية من هذه الوضعيات لها

⁶¹ كل بعد يتم أجرأته إلى مؤشرين على الأقل.

⁶² هناك خصائص تشترط في تلك المتغيرات/المؤشرات وهي أن تكون:

- خاصة للقياس Spécifique؛

- قابلة للقياس Mesurable؛

- إمكانية إحصاؤها والوصول إليها Atténuable؛

- قابلية التحقيق Réalisable؛

- محسوسة وملموسة Tangible.

⁶³ تشير في هذا الصدد إلى أن كيفية بناء الاستمارة يخضع لاختيارات إبستمولوجية دقيقة، فهي التي تحكم شكل الأسئلة (متى ينبغي طرح السؤال المغلق ومتى نطرح السؤال المفتوح) وأنماط صياغتها (واختيارات الأجوبة كذلك) وترتيبها وعددها وتناسقها وتبويبها، لأن نجاح تحليلنا للنتائج أو فشلنا، قبل التأويل، رهين بنماتك ونجاح هذا البناء للأسئلة.

مزاياها وعيوبها، ذلك أن الاستمارة، على العموم، أقل تكلفة وهي سريعة التنفيذ وتمكّن من تسجيل السلوكات غير الملاحظة والتي تظل سرّية، كما تتيح إمكانية عقد مقارنات بين الإجابات وبالتالي إقامة أشكال وجداول إحصائية وربط المتغيرات بعضها ببعض، الخ.، كما أنها قابلة للتطبيق على عدد كبير من الأشخاص وتكاليفها قليلة. لكن عيوبها تتجلى في كون المستجوبين يمكن أن يزيّفوا، بشكل إرادي أقوالهم ويصرّحوا بأجوبة غير صحيحة، هذا إضافة إلى ضيق المعلومات المتحصل عليها، وإذا كانت الاستمارة طويلة في سعي الباحث للإحاطة بموضوعه فإن ذلك قد يوّلّد التعب والملل لدى المستجوب، كما قد يرفض الإجابة عن بعض الأسئلة، الخ. على الباحث النبيه أن يهتم بكل هذه التحديات وأن يأخذها بعين الاعتبار، لكي يعرف كيف يتعامل معها عمليا.

الاستمارة، إذن، تعمل على إتاحة الفرصة للباحث على بناء معطياته وعدم الاكتفاء بما هو معطى في الإحصائيات الرسمية المتوفرة حول موضوعه. هذا ونشير إلى أن المسألة ليست محض تقنية، وإنما يحكمها منطق ايبستيمولوجي وجب الوعي به وبمحاذيره، وفي هذا السياق من اللازم استحضار مثال حيّ ولن نجد أفضل من مثال دوركايم، لنبيّن أهمية ما ندعو إليه.

فدراسة "الانتحار"⁶⁴ (1897) تمثل مثالا نموذجيا لتطبيق الخطوات المنهجية الكمية، بحيث طبّق دوركايم في هذا الكتاب قواعد منهجه السوسولوجي، وظل

64 يضمّ هذا الكتاب ثلاثة أبواب: الأول، مخصص لمعنى الانتحار وأسبابه الاجتماعية، حيث قسّمه إلى أربعة فصول: الأول (الانتحار والحالات السيكولوجية)، والثاني، (الانتحار والحالات السيكولوجية السوية)، والثالث (الانتحار والعوامل الكونية)، وأخيرًا (الانتحار والمحاكاة). أما الثاني فهو نقد للأطروحات السابقة التي وردت في الباب الأول، وورد بعنوان: "الأسباب الاجتماعية والنماذج الاجتماعية للانتحار"، ووزّع هذا الباث على ستة فصول: الأول (منهج لتحديد الأسباب والنماذج)، الثاني والثالث (الانتحار الأناني)، والرابع (الانتحار الغيري)، والخامس (الانتحار الفوضوي)، والسادس (الأشكال الفردية لمختلف نماذج الانتحار). في حين أنّ الثالث، تضمن أهم الخلاصات التي توصل إليها، وعنوانه بـ"الانتحار كظاهرة اجتماعية بوجه عام"، وفيه نجد ثلاثة فصول: أولها (العنصر الاجتماعي للانتحار)، والثاني (صلات الانتحار بالظواهر الاجتماعية الأخرى)، وأخيرًا (نتائج عملية) وهي التي يطرح فيها اقتراحاته للخروج من معضلة الانتحار.

وفيا لقاعدته الأساسية "تفسير الاجتماعي بما هو اجتماعي". فدوركايم درس "معدل الانتحار" وليس انتحار هذا الشخص أو ذاك تحديدا، وذلك ليجعل منه واقعة اجتماعية بامتياز، أي واقعة منتشرة، قسرية، خارجية، متكررة/منتظمة régulière، وتاريخية⁶⁵، الخ. بمعنى أنه كان مهتما بمسألة التباين في معدلات الانتحار، أي بالدوافع وراء وجود شريحة معينة من الأفراد لها معدل انتحار أعلى من الشرائح الأخرى.

جدول: 05

الانتحار على 100.000 نسمة حسب الجنس والحالة العائلية والسن.							
76 سنة	66 إلى 75 سنة	56 إلى 65 سنة	46 إلى 55 سنة	36 إلى 45 سنة	26 إلى 35 سنة	16 إلى 25 سنة	
9.48	20.76	26.29	24.08	18.77	10.58	10.51	الرجال المتزوجون
333.35	229.27	150.08	90.72	66.95	25.73	5.69	الرجال المتزوجين (الأرامل أو العزّاب) غير
7.64	4.67	7.09	5.55	4.15	2.76	2.63	النساء المتزوجات
34.69	51.93	25.98	17.05	13.23	6.14	2.99	النساء المتزوجات غير
المصدر: E. Durkheim, <i>Le suicide</i> , cit, p. 180							

⁶⁵ هذه الخاصية جد مهمة بالنسبة لدوركايم، إذ نجده يركّز عليها في دراسته حول "سفاح القربى" أو "زواج المحارم" عندما قال: "من أجل فهم جيد لممارسة ما أو مؤسسة ما، [...] من الضروري العودة بأقرب ما يمكن إلى أصولها الأولى". انظر La DURKHEIM Emile, (1896-1897) « *prohibition de l'inceste et ses origines* », *L'année sociologique*, vol.1, p.23.

وبهذا، فقد انطلق دوركايم من الإحصائيات المتوفرة حول الانتحار، وذلك للإمساك والقبض بمتغيرات الزمن والمكان ولاقتراح نمذجة أو تيبولوجية (typologie) مؤسسة سوسولوجياً. وبذلك وقف ملياً عند مُعامل الاحتفاظ أو الحفاظ (Coefficient de préservation). فأهمية الخطوات المنهجية الكيفية لديه تكمن في إمكانية استخلاص الفوارق ذات الدلالة والمعنى للسلوك، وذلك بالرجوع إلى أكبر تعداد ممكن للتأثيرات العكسية (réciproque) بين السبب والنتيجة.

إن إنتاج المعطيات الإحصائية، بهذا الشكل، قد أتاح لدوركايم استخلاص النتائج كما يلي:

- في كل فئة عمرية، يستأثر المتزوجون بمُعامل الحفاظ (Coefficient de préservation) مقارنة مع غير المتزوجين، باستثناء الرجال غير المتزوجين دون سن العشرين؛
- ينتحر الرجال الأرمال أكثر من الرجال المتزوجين، لكن بنسبة أقل من غير المتزوجين؛
- يحافظ الزواج على حياة الرجال أكثر من النساء.

استخدم دوركايم هنا طريقة المتغيرات المترافقة/ المتصاحبة (des variations concomitantes) من أجل صقل برهنته ومسار استدلاله، وهي التي نسميها اليوم بالتلازم. إن دراسة المتغيرات المتلازمة/ التلازمية (Corrélation)⁶⁶، أي التي لا يمكن الفصل بينها، تتيح اختبار بعض الفرضيات عبر الوقوف عند العلاقات السببية بين سبب (ظاهرة ما) ونتيجة (ظاهرة أخرى)، أو ما نسميه اليوم بالتحليل المتعدد المتغيرات؛ والذي سبق وأن شرحنا كيف نميز فيه بين المتغير المستقل والمتغير

⁶⁶ والتلازم لا يمكن الحديث عنه إلا بالنسبة للمتغيرات الكمية (العديّة) في حين أن الارتباط (Dépendance) فيُدرس بين متغيرين كميّين اسميين (Nominales).

التابع في الفقرات السابقة أعلاه. هذا مع الإشارة إلى أن دوركايم قد حاول، من خلال هذه الاستعمالات الميثودولوجية التي استند إليها، استخلاص التوازن بين الاندماج الاجتماعي والتنظيم الأخلاقي للمجتمع.

تتجلى أهمية الرجوع إلى المعطيات الإحصائية في إمكانية جعل الباحث مركزاً على ظاهرة لم تكن من صلب اهتماماته في البداية. هذا الاكتشاف، الذي لم يكن في الحسبان منذ البداية، سمّاه روبرت ميرتون "Serendipity"، والفائدة من هذا الاكتشاف، لدى السوسولوجي المحنك، تجعله يكتشف معطيات إضافية "غير متوقعة" ومهمة ورئيسية، وذلك يُغني، حسب ما تقدم به ميرتون، التوجه النظري للباحث. ففي منطق الدوركايمية، فإن الرجوع إلى الإحصائيات له أهمية/ مزية مضافة كونها تجعل الباحث يأخذ بعين الاعتبار الظواهر الجماعية (إذن الاجتماعية حسب هذه المقاربة) التي يستكشفها.

إلا أنه، إضافة إلى الانتقادات الموجهة لدوركايم، التي تركز على استنتاجاته المستندة على إحصائيات إجمالية في تفسير السلوك الفردي (الذي هو الانتحار)، باعتباره استدلالاً مضللاً يوضح الأحداث الصغيرة والفريدة اعتماداً على الخصائص الكلية، فإننا سنركز أكثر على المنطق الداخلي لاستدلاله الإحصائي وعلى شروط إنتاج الإحصائيات لديه.

هناك انحرافات إحصائية تؤدي إلى تصنيفات خاطئة، وبصفة عامة، إذا كانت الأرقام خاطئة، حتى ولو كانت توزيعاتها الإحصائية صحيحة، فلا جدوى من طرح المشكلة أساساً، لأن الاستدلال والتفكير السوسولوجيين يعتمدان بالأساس على المقارنات الإحصائية أي على القيم النسبية (وليس المطلقة) للمعطيات.

إن أنماط جمع المعطيات يجب أن تُؤخذ وتُتصوّر كعمليات اجتماعية وليس كمجرد عمليات تقنية وحسابية بسيطة. وهذا ما يستدعي إعداد تصور شامل لسوسولوجيا الإحصاء من أجل تدقيق خطواتنا حين رجوعنا إلى الأرقام وإلى

الإحصائيات كأدوات لاستحضار الموضوعية الاجتماعية (L'objectivation sociale).

فإذا كانت الدراسات الإحصائية تجعل الباحث يكتشف أسئلة جديدة، فإنه لا يمكن أن تكون لها أهمية إلا إذا توفّر فيها شرط الثقة والدقة، أي الدقة في المعطيات الأولية. في هذا الإطار، فقد عاد موريس هالفباكس (وهو أحد أهم الدوركايميين) إلى "أسباب الانتحار" (1930) ووجد أن دوركايم وقع ضحية عدم دقة وعدم صحة بعض المعطيات، وبالتالي فقد ساءل وانتقد شروط إنتاج المعطيات لديه. ونفس الأمر فعله دومينيك ميريي (Dominique Merllié) مع إحصائيات الانتحار في كتابه "Suicide: modes d'enregistrement" (1992)، حيث اهتم بالمنطق الذي يحكم تسجيل حالات الوفاة (موت طبيعي أو انتحار). إذ من الصعب تحديد المنطق الذي حكم فعل الفاعل وهو يهّم بالموت، أي ما إن كان انتحاراً فعلاً أو حادثة أو موتاً طبيعياً أو غيرها. ومثلاً، كما يؤكد ميريي، فارتفاع معدل الانتحار عند القرويين يجد تفسيره في الفروقات السلوكية الموجودة بين الشرطة والدرك، بين الأطباء والشرطة، وذلك أثناء تسجيل "الانتحار"، فلكل واحدٍ من هؤلاء "المهنيين" شبكة تأويل خاصة تحدد ما إن كان الأمر يتعلق فعلاً بانتحار أم لا.⁶⁷

إن بناء المعطيات هو سيرورة وعملية اجتماعية، ولذلك وجب على الباحث القيام بسجلة (Sociologiser) للإحصائيات، أي الوعي بميكانيزمات البناء الاجتماعي للإحصائيات. عليه أن يكون واعياً بها كي يعرف ما يقوم به، لا أن يكتفي بعرضها وتقديمها غثّة وسمينة بدون مساءلة أو تمحيص. وبالتالي فالمقولات والتصنيفات

⁶⁷ للمزيد حول الانتقادات الموجهة، ميثودولجياً، لدوركايم حول الانتحار، يمكن العودة إلى: BAUDELLOT Christian et ESTABLET Roger (1984), *Durkheim et le suicide*, Paris, PUF, p.46-75.
MERLLIE Dominique (1992), *Suicide : mode d'enregistrement*. Autrement, La cité des chiffres, série Sciences en société, n°5.

الإحصائية يجب أن تخضع لجملة من الاحترازمات والاحتراست للنظام النظري والايستيمولوجي من طرف الباحث.

3.2.2 الخطوات المنهجية الممتزجة

حاولنا في الصفحات السابقة أن نبرز خصائص كل نوع من الخطوات المنهجية، والآن سنحاول أن نظهر، بشكل صريح، الفرق بين الممارسة المنهجية التي تفصل المنهج عن الموضوع (كما عرضناها أعلاه)، والممارسة التي تتبناها والتي تطوّر المنهج انطلاقاً من الموضوع، فالمنهج يجب أن يكون محايداً للموضوع وليس منفصلاً عنه ومُسقطاً مقولاته عليه.

تعتبر هذه الطريقة مزيجاً بين الطريقتين الكيفية والكمية⁶⁸. فهي تمكّن الباحث من استعمال كل فوائد النمط الكمي بالإضافة إلى فوائد النمط الكيفي. ويتأتى له ذلك بالتحكم في الظاهرة المدروسة وفي كل أبعادها. إذ ليس هناك تعارض أبداً بين الطريقتين، بل هناك تكامل. فالطريقة الكيفية عبر الملاحظة والمقابلة وغيرها تمكن من جمع العديد من المعلومات يكون البعض منها غير متتظراً؛ لكنها -أي هذه المعطيات -تطوّر وتنمّي البحث أو بالأحرى موضوع البحث. إلا أن المدة الزمنية التي تخصص لبحث كيفي تحده إكراهات ونواقص منهجياً حيث إن ذلك يشكل عقبة أمام الباحث وقد لا يخوض إذ ذاك غمار توجهات أخرى قد تفيده بمعلومات ولو قليلة.

⁶⁸ نعتبر أن الطريقة "الممتزجة Mixte" (كيفية وكمية) هي الأداة المنهجية التي تمكّن الباحث من بناء فرضياته بعد مرحلة الاستكشاف الأولية، حيث يكون مسلحاً بنظرية (أو بنظريات)، ثم يعود من جديد ليمارس استقراءه للواقع من خلال حالات ونماذج يشتغل عليها (في حركة ذهاب وإياب مستمرة بين النظرية والواقع) أي في كل ما له علاقة بالميدان كالمقابلة والاستمارة، وتصلح هذه الأخيرة للتحقق من الفرضيات وذلك للإتيان بنتائج ميدانية على شكل جداول ومبيانات وخرائط عاملية Cartes Factorielles، الخ.

إن البحث الكيفي يُعمل به في المرحلة الاستكشافية، إذ يمكن من تطوير نظرية ما فيكون ناتجاً عن عملية سيرورة استقرائية؛ إلا أن قوة البحث الكمي التي تستمد من عمق الأسئلة التي تُطرح ومن الأجرأة المفاهيمية التي تحدثنا عنها، قد تصطدم بضعف ما من حيث عدد الأشخاص الذين قد تستجوبهم أو من حيث توزيعهم في المجال المدروس أو غيرها ويكون هذا البحث نتاجاً لعملية سيرورة استنباطية يتوخى منها نفي أو تأكيد ما استقرأناه في البداية. وبذلك فإن هذه الطريقة تجعل الباحث يشغل فكراً من خلال عمليتي الاستقراء والاستنباط وخلال خطوات متلاحقة ومتكاملة منهجياً.

يظهر إذن أن هناك عدداً من التقابلات أو التعارضات على المستوى الشكلي لهذا الاختلاط؛ لكن اعتبار الطريقتين معاً خلال بحث ما وخلطهما بطريقة منهجية عبر عمليتي الاستقراء والاستنباط يكون له الأثر الإيجابي.

تمثل التقنيات التي ذكرناها وسائل للتقصي يلجأ الباحث إلى استعمالها، بحيث تمكنه من الوصول إلى الواقع بغية التحقق من الفرضيات أو أهداف البحث⁶⁹. واختيار المزج بينها يتم على ضوء فائدتها بالنسبة إلى تحديد المشكلة. بحيث تتيح المرونة في التعامل مع مختلف الوضعيات التي يبرزها الميدان.

والآن، نرجو أن يتوفر القليل من طول النفس لدى القارئ كيف يفهم المبررات الابستمولوجية لاختيارنا الميثودولوجي هذا. فلو أردنا استنباط السؤال الذي يتمحور حوله المنهج الكمي، لقلنا: ما السبيل إلى استقراء الخصائص المشتركة لظاهرة/ واقعة اجتماعية ما، من أجل استنباط القوانين العامة التي تحكمها؟ أما لو أردنا استنباط السؤال الذي يتمحور حوله المنهج الكيفي، لقمنا بصياغته كما يلي: ما

⁶⁹ يجب تذكر ما قلناه سابقاً بشأن مبدأ التحقق في تصور بوبر، راجع الفصل الأول.

السييل إلى الإحاطة بالدينامية الفاعلة في الحياة اليومية وإبراز المنطق الداخلي الذي تنظم حوله الأفعال الصغيرة المعاشة يوميا وإن بطرق مبعثرة؟

تباين الإجابات بتباين المنطلقات المنهجية والباراديغماتية، فالفكر الكمي سيبحث عن المعدل المتوسط، القائم على التصنيف والتفنيء وعلى الإحصائيات قصد استقراء الواقع وكشف ما هو خفي وبالتالي يكون عاما ومشتركا، أي إن الهدف هو الوصول إلى الحقيقة الموضوعية المتصفة بـ"العلمية". أما الفكر الكيفي فإنه سيعمل التأمل القادر على استيعاب الإبداع المجتمعي، ليدخلنا في منهجية سوسولوجية مُحايثة لا تحفل بوهم الحقيقة، بل تحفل بالاعتناء والاهتمام بالظواهر العيانية وبالمعطى المعروض للنظر وبأحكام الواقع لا بأحكام القيمة. فهو "لا يزعم الاكتمال والكمال، بل يقنع بكونه مؤقتا، وذلك انسجاما مع عالمٍ في تغيّر دائم وبلا معالم ثابتة" كما يؤكد مافيزولي.

لقد تحدّث أدورنو عن "الانتقال من لماذا إلى كيف في صيرورة الفكر"⁷⁰ كنوع من تشبث الفكر بتقديم الأشياء وبسطها للنظر. بمعنى أننا إنزاء تباين في المنظور، تباين مبني على طبيعة علاقتنا بالموضوع، أي ما إن كان يفصل بين الذات والموضوع أم يتأسس على محو وإذابة المسافة بين ذات وموضوع، بين ملاحظ وملاحظ. وبما أن العلاقات الاجتماعية لا تنطوي فقط على عناصر منطقية وعقلانية، وتحتوي أيضا على أبعاد وجدانية وعاطفية، فإن ما نتبناه، في هذا الكتاب، هو الجمع بين الطريقتين معا.

التحليل الكيفي ملكة روح (عقل) باحثة عن الارتباط بالعالم وبالآخرين عبر وسائل متعددة تتيحها لها حواسها وذكاؤها ووعيتها. إنها [أي هذه الملكة] نشاط يومي بالنسبة للفاعل كما بالنسبة للباحث، فهي لا تقتصر على مفهومة المعطيات الميدانية فقط بقدر ما هي كذلك تمرين لبناء الذات لموضوع بحثها، ولاختيار

⁷⁰ أوردته ميشيل مافيزولي، "مزايا العقل الحساس"، ترجمة عبد الله زارو، مرجع مذكور، ص. 171.

المشاركين واختيار موقعها، كما أنها تأويل وتنظير بالرغم من ارتكازها، في جزء من عملها، على تقنيات كمية. إن الروح/العقل الإنساني يشكل قاعدة وأساسا لمجموعة من العمليات الميثودولوجية التي سيوظفها الباحث من أساسها، أو تلك المكافئة لها في النشاط اليومي لبناء وتأکید العالم الذي تتطور فيه، سواء كان منظورا إليه من زاوية نفسية أو اجتماعية أو ثقافية. أما الاختلاف فيكمن في تنسيق (إضفاء الطابع النسقي) وفي انعكاسية ومساءلة العمل العلمي للباحث. العقل البشري ليس كياناً إدراكياً تاريخياً معزولاً عن بيئته، وإنما يشارك في مغامرة عقل الإنسانية ومظاهرها ضمن التفاعلات والسياقات التي هي ذات صلة بوضعية معينة. هناك إذن تفاعل بين الذات والموضوع.

لفهم طبيعة التحليل الذي نقترحه والوصول إلى رؤية ما يميز العمل الخاص بالباحث السوسولوجي يجب علينا الاعتماد على الخبرة/التجربة الأساسية للإنسان. فما تجدر ملاحظته في ما يتعلق بتجربة الذات هو أنها "تجميع للأشكال". ففي الواقع، يخلق الانسان باستمرار أشكالا من خلال تجميع الأجزاء المختلفة من تجربة ذاتيته والآخرين والعالم. يتجلى هذا التجميع بشكل أساسي من خلال تمثل العالم الذي تُنشئه الذات، والذي يتمتع بخصائص رئيسية تجعله: مبنياً (على سبيل المثال، دوام عاطفة معينة والتي لديها شكل معين)، متكرر (يشعر تقريبا نفس المشاعر مرارا وتكرارا) ومُعَادُ تحديده (يتم تعريف هذه المشاعر بشكل بينذاتي، "الغضب" على سبيل المثال).⁷¹ فمثلا، إن تمايز العاطفة التي تسمى "الغضب" مقارنة بالحالات العاطفية الأخرى، هو شرط لا بد منه لوجود إدراك، وربما تحليل. في الواقع، إذا كانت حياة الشخص مبطنة بعاطفة واحدة فكيف يمكنه تحديد هذه العاطفة دون مقارنة مع تجربة أخرى؟ كيف يمكن إعطاء "معنى" الغضب بدون الإحالة إلى عواطف أخرى؟ إن الذات تدرك شيئا (الغضب، غضبها) لأنه يتناقض مع شيء

⁷¹ للمزيد حول هذا الأمر، يُرجى العودة لكتاب ميشيل مافيزولي، "مزايا العقل الحساس"، ترجمة عبد الله زارو، مرجع مذکور، ص. 165 وما بعدها.

آخر أو لحظة أخرى (لا يوجد غضب). وبعبارة أخرى، وكما كتب غ. بيتسون (1977)، "فالاختلاف هو الذي يصنع الفارق"⁷²، لذلك نحن ندرك ما هو مهمّ بالمقارنة/ في علاقة مع أشياء أخرى. لهذا، فقد أكدنا في ختام التوطئة (التي استهللنا بها هذا الكتاب) على ضرورة التقيّد بالسياقية (Contextualité).

التسمية هي عمل أساسي في استكشاف العالم، أي في جرد خبرتنا وبيانها. ومع ذلك، فإن التحليل الكيفي هو أحد الأشكال المعينة لفعل التسمية هذا، من حيث أنه يعيد تقديم المعطيات النصّية عن طريق نقلها بطريقة منطقية، في ظل وجود مشكلة. يمكننا تعريف التحليل الذي نقدمه في هذا العمل، باعتباره إعادة عرض واعية وقصدية وصارمة لنظام "الذات-العالم-الآخر"⁷³، من أجل القيام باستكشاف جديد من منظور معين للسوسولوجيا، والتي تسعى جاهدة لإخراج المعنى عن طريق جعله مفهوماً.

من أجل القيام بذلك، يستعمل المحلل موارد اللغة، والتي هي أدوات للتمثل. وهي تستخدم، بالإضافة إلى خلفيتها اللغوية، خلفية المجموعة العلمية بالإضافة إلى خلفية القارئ، وذلك من أجل إنشاء واجهة بين المفاهيم والكيانات التجريبية والظواهر. يمكن أن تأتي هذه المفاهيم من الفاعلين أنفسهم، وهو ما يميّز أساساً العلوم الاجتماعية مقارنة بالعلوم الطبيعية. إن الكيانات التجريبية -الظاهرة- للتحليل الكيفي، من جانبها، محتملة، أي أن وضعها مرتبط بوجودها في السياق والوضع التحليلي نفسه.

عندما يقوم الباحث بالتسمية، فإنه في الواقع يسعى وراء المعاني. ذلك أن البحث عن المعاني دائم وثابت في حياة الإنسان، ويوجد في كل مكان وفي جميع الأنشطة

⁷² BATESON Gregory (1977), *Vers une écologie de l'esprit*. Traduction de Férial Drosso, Laurencin Lot et Christian Cler, Paris, Seuil, t. I.

⁷³ الفكرة لـ غريغوري، أوردها PAILLÉ Pierre & MUCCHIELLI Alex (2012). *L'analyse qualitative en sciences humaines et sociales*, 3ème Ed. Armand Colin، ص 31.

البشرية. وهذا ينطبق أيضًا على حالات البحث الإحصائي، والتي للأسف لا يوجد سوى القليل من التحليل الكيفي ضمنها الذي يمكن أن يجعلها مفهومة وقابلة للإيصال والتواصل. في هذا الإطار يقدم كل من بيير بايي (PAILLÉ Pierre) وأليكس موشيلي (MUCCHIELLI Alex)⁷⁴ مقطعًا من كتابات باحث ديموغرافي يُخبرنا عن أرقام حول "كيف أن العلاقات بين الشريكين والزوجين بقدر ما تطوّرت بقدر ما صارت أكثر هشاشة"⁷⁵، ويقدمان إحصائيات بشأن ذلك. يؤكدان أنه يمكن أخذ هذا المقطع وإخضاعه لتحليل كمي محض، ومع ذلك، ليس هذا هو الحال حتى ولو كان يستند إلى اعتماد معطيات كمية وإدخالها في التحليل؛ ذلك أنه في الواقع تحليلٌ كيفي للمعطيات الكمية (أي بكل بساطة، فهم الظواهر الموصوفة من خلال المعطيات الكمية).

إن الديموغرافي يدّعي بأن تحليله كميّ لاعتماده فقط على الإحصائيات، بينما تفسيره/ تأويله (عبر جملته تلك) يبرز بأنه تحليل كيفي، وسنبيّن ذلك كما يلي. فالجملة التي أوردها (العلاقات بين الشريكين والزوجين بقدر ما تطوّرت بقدر ما صارت أكثر هشاشة) تعطينا تحليلاً، أي المعنى الذي يجب إعطاؤه لمجموعة من المؤشرات الكمية، منها: تطور متوسط سن الزواج، ونسبة الأزواج غير المتزوجين في تسع سنوات، ونسبة الطلاق على مدار خمسة وعشرين عامًا، ومعدل الأسر الفرنسية المكونة من شخص واحد خلال خمس عشرة سنة، ومعدل العائلات ذات المعيل الوحيد على نفس عدد السنوات. لكن، وبالرغم من أهميتها، فإن تجميع كل هذه القرائن، بشكل فردي، لا يمكن أن يؤدي إلى استنتاج مفاده أن هناك "هشاشة بين الشريكين والزواج".

⁷⁴ PAILLÉ Pierre & MUCCHIELLI Alex (2012). *L'analyse qualitative en sciences humaines et sociales*. 3ème Ed. Armand Colin. P.32

⁷⁵ Idem.

يمكننا إذن إعادة بناء المقاربة الكيفية للديمغرافي كما يلي: كان على الباحث الديمغرافي، بادئ ذي بدء، البدء بسؤال ثابت ونموذجي هو: "كيف يتطور المجتمع الذي ألاحظه؟" وفي ظل هذه المشكلة الكبيرة، يطرح سؤالاً فرعياً: "ماذا يمكننا أن نقول عن هذه الأنسية الاجتماعية التقليدية التي هي الزواج؟". لمواجهة هذا السؤال يتسرع الديموغرافي لتقديم إجابة مسبقة بديهية وهي: "ضعف الزوجين وتراجع الزواج". هذه الإجابة تعطي له من خلال إحساسه الشخصي: إنه ينصت للحديث الذي يتداوله من حوله عن الأزواج المنفصلين. وسوف "يدعم" حدسه هذا من خلال بناء عدد معين من المعطيات الإحصائية.

لإظهار "تطور" الظاهرة الاجتماعية التي تم النظر فيها، يجب أن نأخذ المؤشرات في وقت t ، ثم نفس المؤشرات في وقت $t+n$ ، ومقارنتها. ثم يأخذ الإحصاءات الوطنية المتاحة على مدى فترتين ويجعل سلسلة من العمليات تهدف إلى توفير مؤشرات لا تعطي في حد ذاتها سوى القليل: النسبة المئوية للأزواج غير المتزوجين (نسبة عدد الأزواج غير المتزوجين على عدد الأزواج المتزوجين)، إنه تقرير يشير إلى "حالة" معينة من المجتمع دون معرفة ما يعنيه بالضبط إذ لم تكن هناك مقارنة يمكن إجراؤها؛ كما أنها (تلك الحالة) تحدد نسبة الطلاق (نسبة حالات الطلاق المعلنة على عدد المتزوجين)؛ الخ. عندئذٍ، فإن هذا الديموغرافي يقارن هذه العلاقات بينها ويستمد معنى "التطور الملحوظ".

نرى، من خلال هذا الوصف السريع وغير الكامل للعمليات العقلية الضمنية التي قام بها الديموغرافي، مدى تعقد "تحليله الكيفي". وبالتالي فروايته المتسّعة (أي استنتاجاته) لا تتيح اتباع معاني منطق استدلالاته، منطق يقدم نفسه بأنه "واضح في ذاته" بحيث نثق فيه ولن نطلب منه أن يشرح لنا كل شيء. لكن، ماذا يمكن للناس العاديين، أو حتى الباحث المتعجل، أن يتعلموه من حساب/إحصاء هذا الديموغرافي؟ أن هناك أرقاماً تترجم بلا شك "واقعا". فنقول بأنه نظراً لكون

الأرقام تتحدث عن نفسها، فهذا تحليل كمي. إن هذا الخطأ في الحكم يأتي من حقيقة أن كل عمل فكري ضمني مفاده أنه "واضح في ذاته" (أي لا يحتاج إلى نقاش). وإذا أخذنا الأمر بكونه مسلماً به، فإنه سيصير من حكم "الغير مهم" وبالتالي لم نعد نهتم به. إنه شرط ثقافي مسبق يجعل كل تدريننا الأكاديمي وثقافتنا اليومي تجاه التركيبات الإعلامية والديموغرافية غير حساسين. وهذا العقل الحساس، النقدي، هو الذي نريد من الباحث الكيفي أن يوظفه، فتحليل الديموغرافي هو تحليل كيفي بعبارة كمية، وإلباس النتائج لبوساً إحصائياً، بدعوى العلمية، يحول دون التمكن من فهم عمق القضية/الموضوع التي ندرسها.

عمليات التسييق وتكوّن العلامات

إن العلامة "Signe" التي يُعبّر عن الأفكار من خلالها هي "علامة القضية"، وكل من "القضية" و"علامة القضية" هي "واقعية" كما يقول فتحنشتاين. والملاحظ في "علامة القضية" أن العناصر أو الألفاظ مركبة ومؤلفة بطريقة خاصة تجعل موضوعات الأفكار في حالة تقابل مع "العناصر" المكوّنة لعلامة القضية. والعلامات البسيطة تسمى "أساءاً"، فالموضوعات لا يمكن أن تثبت وإنما تُسمّى (تطلق عليها التسمية). والأساء هنا هي علامات أولية، وليس لها من "دلالات" أو "معان" إلا في سياق. ولشرح هذه الفكرة أكثر، يتحدث جيلبير ديران Gilbert Durand عن ما يسمّيه الحوض السيميائي الذي يتشكل فيه النهر من الجداول المائية الصغيرة ليحرف بعد ذلك كل ما يعترض سبيله. نفس الأمر ينطبق على "الذاكرة الجماعية" والتي، كما يشرح فالتر بنيامين Walter Benjamin، تحرف أعداداً هائلة من الأشياء الصغيرة التي تحوّلت إلى بدهاة بفعل سلطة العادة⁷⁶.

⁷⁶ HAMEL Jean-François (2007). *Les ruines du progrès chez Walter Benjamin : anticipation futuriste, fausse reconnaissance et politique du présent*. Protée, 35 (2), 7-14.

في الواقع، فإن الباحث في الإحصاء، مثله مثل الباحث الذي يستخدم أدوات كيفية، يقوم بعمل التسييق (عملية بناء ووضع السياق). إذ تستمر الروح الإنسانية دوما بإنشاء السياقات من أجل العثور على دلالات أو علامات الأشياء، لأن المعنى يولد دوما من خلال مواجهة ظاهرة ملحوظة مع ما يسمى بالعناصر "السياقية" التي تحدث فيها. فلا توجد ظاهرة "في ذاتها" ضمن بيئة فارغة، ف"الشاب" هو "شاب" لأنه يوجد حوله أناس من مختلف الأعمار وخاصة "الكهول"، و"الكهول" يُعرفون بمقارنتهم بـ"الشباب"، وبالتالي فإن المعنى دائماً ما يكون نتيجة لربط شيء بشيء (أشياء) آخر. وبالتالي فإن التفسير النهائي يجد جذوره المتعددة في عمليات السياقات المختلفة التي تؤدي إلى مجموعة من المعاني. وكما يقول ج م سلانكسيس (Jean-Michel Salanksis) "فعندما أفكر، فإنني أفكر ضمن وضعية، وهي دائمة وضعية متفردة وخاصة، والتي تحيط بها عناصر سياق ملائم بالنسبة لي"⁷⁷، بمعنى أن الذات وهي تفكر فإن فكرها يرتبط بوضعية وبسياق تتدخل فيه الرؤية والحميمية والمشاريع الذاتية، وغيرها.

إن عملية السياقية هي عملٌ يربط ظاهرةً بعناصر مختارة من بيئتها العامة. ذلك أن المواجهة التي تنشأ منها الدلالات تعطي معنى للظاهرة التواصلية، أي إعطاء "فهم" لهذه الظاهرة (إعطائها "دلالة"). إن التساؤل عن "عملية وضع السياق" يعني التساؤل عما تم تحويله - بحيث يتشكل المعنى أو يتطور - عندما يحدث اتصال مع سياق. ما هي "الأعمال السيميولوجية" التي تم تنفيذها؟ ما هي "أشكال" السياقات أو أي تنظيمات لهذه السياقات المعنية؟ لقد لفتت الفينومينولوجيا والسوسولوجيا الفهمية والإثنوميثودولوجيا انتباهنا إلى العلاقة الدائرية الموجودة بين نشاط (سواء كان فكراً أو فعلاً أو تواصلاً) والسياق الذي يأخذ فيه معناه. بالنسبة إلى هارولد غارفينكل Garfinkel، على سبيل المثال، "ف"الفعل" و"السياق"

⁷⁷ Voir PAILLÉ Pierre & MUCCHIELLI Alex (2012). *L'analyse qualitative en sciences humaines et sociales*. 3ème Ed. Armand Colin, p 34.

عنصران يتم إنشاؤهما وتحديدهما بشكل متبادل في معادلة مترامنة حيث يقضي فيها الفاعلون وقتهم في حلها من أجل تحديد طبيعة الأحداث التي يجدون أنفسهم ضمنها"⁷⁸.

إذن فالباحث في السوسولوجيا يجد نفسه أمام مهمة صعبة تتمثل في "استبدال التعبيرات الموضوعية بالتعبيرات القابلة للفهرسة". ذلك أن المعنى الذي يسعى إليه هو بالضرورة مؤلف في ما يتعلق بالوضعيات المرجعية للفاعلين، وهي وضعيات يسعى لإعادة بنائها (Pharo, 1990). بالنسبة للفاعلين، فالظواهر لا تظهر بشكل مباشر باعتبارها ذات معانٍ "سيتم دمجها" فيها بالطريقة التي ينظر بها اللغويون إلى "الرسالة"، التي تحتوي في حد ذاتها على معناها، وإنما "تنبثق" الدلالات من عمل حدسي وآني يقوم به الفاعل وهو في الفعل، بمشاريعه وعاداته المعرفية والوجدانية والسلوكية. الأمر عبارة عن عمل دائم "يُنشئ علاقة" بـ"سياق"، أو بـ"بناء تكوينٍ للعناصر" (شكل). هذا العمل يتضمن أيضًا ذهابًا وإيابًا بين التوثيق والتكامل مع الظواهر المصاحبة الأخرى، وكذلك المقارنة مع البنيات الظرفية المعروفة، ودمج الظواهر المساءلة. يمكن لـ"السياقات ذات الصلة" (تلك التي تُحسب وتؤخذ كمرجعية)، من وجهة نظر الفاعلين الحاضرين، أن تختلف حسب كل فاعل.

تجد هذه الطريقة "جذورها في الاتجاه الابيستيمولوجي للمقاربة الفهمية" المستلهمة من الفينومينولوجيا، ذلك أن العمل المهم في الفينومينولوجيا هو الانتقال من سؤال الماهية إلى سؤال القصدية، فالقصدية هي ذلك التلازم بين الذات والموضوع⁷⁹، وللولوج إلى هذه القصدية يوظف إدmond هوسرل Edmund Husserl

⁷⁸ انظر Heritage, 1991، ص 89-123؛ أورده صاحبي الكتاب (PAILLÉ Pierre & MUCCHIELLI Alex (2012). *L'analyse qualitative en sciences humaines et sociales*. 3ème Ed. Armand Colin، ص 35.

⁷⁹ حاول فالتر بنيامين (Walter Benjamin) معارضة العملية التاريخية لضمور التجربة/الخبرة الإنسانية، ووجه نقدًا للنماذج المختزلة لها، بدءًا بنقده لـ"نقد العقل المحض" الكانطي، ذلك المبني على التدخل الميكانيكي للفرد في المجال الموضوعي للطبيعة، والذي يُبقي "على التناظر القطبي بين ذاتٍ معرفية وموضوع موازٍ لها". في حين أراد بنيامين "تأسيس مجال للمعرفة يتجاوز الذات-الموضوع

مفهوم "الاختزال الفينومينولوجي". فانفتاح الوعي على الموضوع والأخذ بهما معا، يقتضي البحث عن معيشٍ معين يكون مؤسسا لذلك الوعي، والآلية التي يجب توصلها إلى ذلك هي "الاختزال"، وذلك من أجل الوصول إلى منطقة من الوجود يتسم فيها الإدراك بالأصالة والفرادة.

الاختزال ليس إلغاءً للدلالات المترسبة عن الشيء وإنما وضعها بين قوسين كما يقول هوسرل، من حيث أنها عبارة عن أحكام مسبقة. وخلال عملية الاختزال هذه يتم تعليق كثير من الأشياء:

- أولا يتم تعليق كل ما هو ذاتي خالص في إدراكنا للشيء، وذلك عبر توجيه التفكير نحو الموضوع مباشرة.
- وثانيا يتم تعليق كل الاهتمامات العملية والبراغماتية وما يقدمه الموضوع من فوائد أو من أضرار، فلا يسأل سوى عن ماهيته.
- ويتم تعليق ثالثا التاريخ وما يمثله من أحكام مسبقة.

المنفصلين"، وذلك في سبيل بناء تصوّر حول تجربة غير ميكانيكية، أكثر غنى بالمعاني. تجربة هي في عمقها ذات طابع جدلي، والذي يتجلى من ناحيتين: الأولى بين الوحدة المتمثلة في "مضمون الحقيقة" والأجزاء المتعلقة بالواقع الحسي والتجريبي، أي بين الذات والموضوع والذي يعكس العلاقة الجدلية بين ما خبرناه وما أدركناه، وبين ما أدركناه وما خبرناه، الخ.، والثانية هي "التجربة الإدراكية" باعتبارها تفاعلا جدليا بين الفردي والكوني. ففي هذا التقاطع تكون الذات مسوّغا لموضوعية إدراكية للتجربة، بحيث يكون الإدراك وسيطا للبيئذائية (L'intersubjectivité)، ومرّد ذلك أن التجربة تمثل وسيطا موضوعيا بين ذات عاشت تجربتها حسيا، وبين إدراك هو نفسه خاضع لمسار عقلنة مارسته الأطر الاجتماعية، ومن ثمة فكل تجربة إدراكية تكشف العلاقة الجدلية بين الذاتي والموضوعي، وبين الفردي والكوني. للإطلاع على النقد الذي وجهه بنيامين لكانط، يمكن الرجوع إلى هذا المقال الغني، MANESSE Laurence, *Autour du concept d'expérience chez Benjamin, Appareil* [En ligne], Articles, mis en ligne le 18 avril 2013, consulté le 25 avril 2020. URL : <http://journals.openedition.org/appareil/1172> ; DOI : <https://doi.org/10.4000/appareil.1172>. كما فصل أكسل هونيث القول في وجهة نظر أدورنو وبنيامين في كتابه، "الاجتماعي وعالمه الممزق، مقالات فلسفية اجتماعية"، (2019)، ترجمة ياسر الصاروط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، قطر، صفحة 109 وما بعدها.

• ورابعا يتم تعليق كل ما يتعلق بطبيعة الشيء ووجوده، لأن الوجود ليس من صلب الماهية.

• وخامسا يتم استبعاد في الشيء صفاته العرضية، لأن ماهيته تتقوم من خلال صفاته الضرورية التي لا يمكن الوصول إليها إلا عبر تجريد كلي للموضوع وإضفاء على وجوده طابعا متعاليا.

وبصفة عامة فعبر الاختزال يتم تعليق كل العناصر التي لا تعطى لنا في الحدس الأصلي أو في التجربة الأولية. ولكن حين أضع العالم بين قوسين فإنني لا أنكره، كما أنني لا أضع وجوده موضع الشك كما لو كنت شكّاكا، بل كل ما هنالك أنني أمارس عملية "الإبوخية" Epoché الفينومينولوجية التي تمنعني تماما من أن أصدر أي حكم على الوجود الزماني-المكاني. إن العالم نسيج من الظواهر التي تستمد معناها من الذات المتعالية، على اعتبار أن هذه الذات هي واهبة الدلالات. ليس في استطاع الفينومينولوجيا الوصول إلى موضوعها الخاص -ألا وهو الصورة أو الشكل- إلا عن طريق التوقف عن الحكم الذي يسميه هوسرل "الإبوشي" Epoché. ومعنى هذا أن الفينومينولوجيا "تضع بين قوسين" بعض عناصر الواقع أو الحقيقة المعطاة، دون أن تأخذ على عاتقها مهمة التوقف عندها أو الاهتمام بها.

فلننطلق من مثال يقدمه مؤلفا كتاب "المناهج الكيفية في علم النفس الصحي"، وهو أن هناك حيوانا مرّ أمامي وأنا أقود السيارة عبر الطريق والجوّ مظلم، فماذا يحدث من حيث الشكل والمعنى؟ إن الوضعية التي أجد فيها نفسي هي موقف يحتاج إلى مزيد من الوصف لأنها، كوضعية، ذات أهمية قصوى. لذا سأفترض أنني في سيارتي وفي عجلة من أمري من أجل الوصول إلى أصدقائي الذين ينتظرونني، بعد أن تأخرت، وفي تلك الليلة يسقط المطر ويجعل الطريق زلقاً.

في هذه الحالة، فالوضعية بالنسبة لي، توجهنني نحو شيء شبيه بـ"بنية مؤامرة". لذلك ومن وجهة نظري، فالإجراء الحالي، يتعلق بمعرفة ما إذا كنت سأتمكن من

السير بسرعة كافية على طريق أصبح خطيراً إلى حد ما، حتى لا أطيل تأخري كثيراً. لذلك لدي مشكلة رئيسية وهي: القيادة بسرعة على طريق زلق دون المزيد من المخاطرة، بحيث لديّ هدف عملي: أن أتأخر بأقل ما يمكن وأن أصل بأسرع ما يمكن.

في هذه الحالة، يأخذ الحيوان الذي يعبر الطريق معنى فورياً: وهو تذكيري بأنني في هذا الطريق الريفي، أكون تحت رحمة ظهور حيوان غير متوقع (أو أي عقبة) قد يعبر الطريق ويجعلني أنحرف أو أي شيء آخر يؤدي إلى الحادث. لقد عبر هذا الحيوان مسافة كافية بحيث لا يمثل خطراً بالنسبة لي، ولكن من الواضح أن الأشياء يمكن أن تحدث بطريقة أخرى. وبالتالي فإن عبور الحيوان هو إشارة إلى "خطر محتمل".

إن إحساس "الخطر المحتمل" للحيوان - الذي ينشأ - في هذه الظروف - هو ظهور ينشأ من ارتباط العناصر المهمة، بالنسبة لي، بالوضعية: ساعة الموعد مع الأصدقاء، الوقت الحالي، معيار "التأخر المقبول"، المسافة من منزلي، صعوبة القيادة على هذا الطريق، سرعة سيارتي، تجاربي السابقة في التزلج على طرق مماثلة، مخاطر الحوادث التي ستجعلني أزيد من تأخري، وما إلى ذلك، ثم هذا الحيوان الذي يعبر الطريق.

المعنى الذي سيأخذه ظهور الحيوان هو سياقي (مرتبط بسياق) بشكل أساسي. لا ينشأ من الإسناد الفكري لمعنى قد يأتي، على سبيل المثال، من استدلال فكري استنتاجي أقوم به في ذهني مع العناصر التي راجعتها للتو. وينبثق المعنى، بدلاً من تنظيم عناصر الموقف الموجه، من نيتي وأفعالي الجارية مع هذا العنصر الأخير: "الحيوان الذي ينشأ قبلي". يظهر "نموذج" في هذا التنظيم. هذا الشكل "هو" المعنى بالنسبة لي: خطر غير متوقع ممكن في أي وقت.

إن "الشكل الظرفي" الذي يغرقي فيه الحيوان ينتمي إلى فئة عامة من الأشكال. هنا يستوي القول إن الخطر "مضمون" أو إنه "شكل"، مادام يعني أن المضمون قد اتخذ شكلا، وأن الشكل قد امتلأ بالمضمون. ومن هنا لا بد للعاطفة من أن تتخذ طابع الصورة. وأما التفرقة بين "الحدس" و"التعبير" أو بين "الباطن" و"ظاهره" فهي تفرقة خاطئة ليس هناك ما يبررها. وذلك لأن الحدث أو العيان التجريبي لا بد من أن يكون في نفس الوقت بمثابة "تعبير".

وبالتالي نخلص إلى أن الموضوع ليس "معطى خاما" (Donnée brute) بل هو حقيقة تستمد معناها من القصد (L'intention) الذي يشيع في نفسي، كما أن هذا الموضوع مشبع بالكثير من المعاني والدلالات التي خلعتها عليه الحياة الاجتماعية والتاريخية. وبالتالي فكل "شيء هو مماثل" لشيء آخر، بحيث يكمل ويُجاث عناصر أخرى التي تكون "مماثلة" له. إن هذه المماثلة هي إنتاج وإبداع فكري من أجل فهم الظواهر الطبيعية والاجتماعية المركبة، ذلك أن "المحاكاة" تنتج أفكار جديدة، وعلى سبيل المثال التشبيه والمماثلة بين الجامعة وبين مدينة صغيرة، فهذه المماثلة تتيح إدراك مختلف عناصر الحياة الاجتماعية السائدة ضمنها.

بالإضافة إلى المماثلة والمحاكاة، هناك نمط آخر في التحليل الكيفي هو الفكر الاستعاري، والاستعارة مقولة أخرى طالتها يد التبخيس، بينما هي قادرة على مساعدتنا في فهم الحركية المجتمعية. إنها وسيلة تحليلية تتميز بتعاملها مع الظواهر الاجتماعية تعاملًا قوامه المراعاة والرفق، لا العنف كما تمارسه المفاهيم. فالاستعارة⁸⁰ تحمل قدرة أكيدة على إبراز جوانب موارد وفلتانة في الأشياء وإظهار مزاياها، ذلك أنه مادامت اللغة مسألة اجتماعية فإن الاستعارة تمكّننا من فهم العواقب الممكنة لهذا التفاعل بين المجتمع واللغة، خصوصا وأنها متجذرة في الواقع الملموس مما يجعلها

⁸⁰ حول أهمية الاستعارة والحدس بالنسبة للسوسولوجيا، يمكن العودة إلى كتاب ميشيل مافيزولي، "مزايا العقل الحساس" ترجمة عبد الله زارو، مرجع مذکور، صص 184-216. أو أيضا كتاب بول ريكور 1990 "Soi-même comme un autre, éd. Seuil, Paris" صفحة 22 وما بعدها.

أقدر على رد نمط التفكير التأملي بدفعة قوية. بمعنى أن الاستعارة لا تدل على المعنى الواحد في الشيء بل على المعاني الكثيرة التي تساعدنا على استشفافها.

إن تحليل الاستعارة من الناحية المنهجية يقتضي معرفة العلاقات بين التعابير المجازية ورموز المجال الذي توظف فيه. فعلى سبيل المثال، هناك عنصر أساسي في المرويات التي تتضمن الاستعارة، وهذا العنصر يُشار إليه خُفية لا صراحة، بل إن مختلف السرديات تتضمن عناصر مشتركة، تجعلنا قادرين على صياغة بنية حكاية، بحيث توظف كلمات ملموسة للتعبير عن مفاهيم مجردة ذات طبيعة محاكائية. بمعنى أن الطريقة المجازية هي الملازمة لفهم معاني ودلالات الواقع نفسه، وفهم عملية نقل المعنى.

نخلص من كل ما سبق، إذن، إلى ما يلي: إننا ما نفتنى نلاحظ انسجاما مطردا بين الحلم والواقع في الحياة الاجتماعية، بين العقلي والجمالي، الحسي والمجرد، الخ.، فالإنسان يوجد في قلب محيطه الطبيعي والاجتماعي. لهذا من الوجهه جدا أعمال حساسية فكرية قادرة على رصد "معاني" و"دلالات" الوجود الإنساني و"علاماته"، وهذا يقتضي "روحا" متقدمة، حساسة، منفتحة، لا تدفع بالحسي نحو الهامش للإعلاء من شأن العقلي المجرد، لأن الحسي مندغم ضمن مسام الحياة الاجتماعية. فكما أن الحدس وسيلة جيدة لفهم التجارب اليومية فإن الاستعارة قادرة أيضا على استيعاب النسيج المزركش لعالم الصور والأشكال. إن الحيوية الجوفية ما عادت العقلانية المعتادة قادرة على الغوص في كنهها، وبالتالي يجب تبني مقاربات محايدة، مداعبة، تتعايش وتعيش مع ويجنب الحياة الاجتماعية اليومية العادية. وبالتالي فالشكل، والصورة والحدس، والوصف، والاستعارة، والخبرة أو التجربة، والمعيش، والتسييق (أو السياقية)، وغيرها، هي كلها مفاهيم تقتضي الضبط لشحذ تقنياتنا الكيفية لفهم وتفهم الواقع الاجتماعي المعقد.

وبما أن الأمر كذلك، فإن الوسيلة الأمثل للباحث السوسولوجي هي مزج الطريقتين، الكيفية والكمية، كما بينا أعلاه، واعتماد أنساق صغرى تمكّنه من الإحاطة بمختلف حيثياته ومعاني الأفعال ودلالاتها ومقاصدها، وغيرها، مع اعترافنا بنسبية هذه الطريقة وصعوبتها وبعدم ادعاء إطلاقيتها.

خلاصة الفصل الثاني

نودُّ الإشارة في نهاية هذا الفصل إلى أهمية إعادة طرح الأسئلة في كل ما يخص طرائق ونماذج التفكير العملي والميداني. إن اختيارنا وتوجهنا نحو خطوات كيفية وكمية متلاحقة ومتكاملة ليس اعتباطياً؛ بل إن تجربتنا واحتكاكنا بالميدان وبمختلف العلوم الاجتماعية جعلانا نؤمن بأهمية بل بضرورة الذهاب والإياب بين النظرية والواقع، وذلك بالتسلح بمختلف الأدوات الميثودولوجية.

قد لا يختلف اثنان حول حقيقة تباين ترتيب الخطوات المنهجية التي يتبعها الباحثون في البحث الميداني في السوسولوجيا، إلا أن الجدل الفكري يمتد حين تُناقش كيفية أجرأة تلك الخطوات الميثودولوجية. فهناك من الباحثين من يرى عدم ضرورة الطريقتين الكيفية والكمية؛ ومنهم من يرى أهمية الابتداء بما هو كمي عكس ما ذهبنا إليه في كتابنا؛ ومنهم كذلك من يقتصر على ما هو كفي بحجة كونهم يعتمدون على الحس.

إذا كانت الطريقة الكمية، تستقرئ الخصائص المشتركة لظاهرة أو واقعة اجتماعية ما، من أجل استنباط القوانين العامة التي تحكمها، وكانت الطريقة الكيفية تبحث عن الإحاطة بالدينامية الفاعلة في الحياة اليومية وإبراز المنطق الداخلي الذي تنتظم حوله الأفعال الصغيرة والمبدعة المعاشة يوميا وإن بطرق مبعثرة، فإن الطريقة التي نبتناها هي التي تجمع بين الطريقتين. ولتجاوز المفارقة التي يطرحها أمر الاعتماد على المفرد أم على الكلي دون الوقوع في تناقض لا ضمانة على ضبط حدوده، فإننا ننتقل من الأنساق الصغرى، تلك الشظايا التي تحمل في ثناياها خصائص الكلي دون اختصاره في هذا البعد أو ذاك.

وبالتالي، فإننا نؤكد على ضرورة إيلاء العناية اللازمة لاختيار الموضوع وبناء الإشكالية، عبر القيام باستطلاع/ تقصُّ كفي للتعرف على الميدان وبناء الموضوع من أجل صياغة السؤال الأولي وتحديد الهدف العام والفرضية العامة، ثم استخلاص

التييات وصياغة الفرضيات الخاصة والأهداف الإجرائية، وبعدها تحديد المفاهيم وتفريعها إلى أبعاد وبناء المؤشرات أو المتغيرات. هذا ومن اللازم ربط المتغيرات بما هو إجرائي وعملي، بمعنى أنه لا بد من الأجرأة المفاهيمية. وبصدد الاستمارات، فإننا نرى بأن هذه الأداة المنهجية لا تختلف في شيء عن أية وسيلة يستعملها الباحث، سوى أنها تتيح مقارنة الموضوع كمياً، وعلى الاستمارة أن تخضع لبناء منهجي مُحكم لا مجال فيه للعشوائية أو الاعتباطية.

الفصل الثالث: اختيار العينة وجمع المعطيات

"إن تقصيا/تحقيقا ميدانيا لا يغيّر عناصر السؤال الأولي هو تقصُّ /تحقيق رديء ولا طائل من وراءه وغير مُجدٍ"

فلورانس فيبر وستيفان بو (Guide de l'enquête de terrain 2003 ص 57)

يُنظر إلى العينة باعتبارها مجموعة من الوحدات التي يتم اختيارها لإجراء بحث، مع ضرورة استيفائها لمجموعة من الشروط (ستتحدث عنها في الفقرات الموالية)، وقد تكون تلك الوحدات أفرادا أو أسرا أو مؤسسات أو أحياء سكنية، الخ. أما تقنيات اختيار تلك العينة فيلزم الاعتراف بتعدد المدارس واختلاف التيارات في الرأي حول هذا الموضوع؛ إلا أن هناك توجهها عاما يقضي بالاعتماد على الرياضيات الكمية وعلى التقنيات الاحصائية والاحتمالية في ذلك.

إن العينة تسمح باختيار تلك الوحدات من إطار سكاني أو مكاني أوسع (ما نسميه الساكنة الأم)، ويعتبر الهدف الرئيسي من البحث/الدراسة الميدانية موجّها حتميا لنوعية ذلك الاختيار، بل ولحجم العينة كذلك. فإذا كان الوصف و/أو التفسير هدفين أساسيين للبحث ويُتوخى منهما الفهم، فيلزم الباحث الاعتماد على المعطيات الواقعية والمتوفرة وذلك حتى يتسنى له نهج طريقة أو طرائق تساعدانه في تحديد واختيار أفراد عيّنته ونوعها وحجمها.

من جهة أخرى، إن أساس تحديد العينة يجب أن يكون ممثلا بشكل صحيح للمجتمع المبحوث عنه بمختلف تقسيماته؛ ومعنى ذلك أن الأفراد المستجوبين يجب أن تتوفر فيهم، كمجموعة بحث، سمات وخصائص معينة، ويجب كذلك أن تنحى كلها صوب خاصية التجانس النسبي بين هؤلاء الأفراد كما سنرى في محتوى هذا الفصل.

1.3 تحديد الساكنة الأم

هي مجموعة أفراد قابلة للاستجواب، إنها الساكنة الأم (وتسمى كذلك الساكنة المرجعية) وتسمى عادة "الساكنة" فقط. وتجدد الإشارة إلى أن هناك عدة مشاكل تطرح عند تحديدها، إلا أن هذه المشاكل لا تظهر في أول الأمر للباحث. فما يهم أساساً، حسب ريمون بودون Raymond Boudon، هو "الفهم حسب البحث والهدف منه إن كان وصفيًا أم تفسيريًا"⁸¹.

فإذا ما أردنا مثلاً أن نقارب نسبة الفلاحين ببلدة ما في زمن ما، فيلزمنا اعتبار العدد الكامل لهؤلاء الفلاحين في تلك البلدة كعدد للساكنة ونسميه مثلاً N.

تعريف الساكنة الأم إذن يخضع لإكراهات مختلفة ترتبط بالطبيعة المنطقية للأسئلة التي نريد أن نجيب عنها ويمدى الرغبة في التحقق من وجود علاقات بين متغير وآخر مع ضمان خاص لعدم التأثير السببي بين المتغيرات.

إن اختيار الساكنة الأم يكون حسب:

أ- موضوع البحث: حيث بإمكان الباحث أن يعين الساكنة نفسها ضمن مقولة أو عنوان البحث. كأن يقول مثلاً:

- عادات السقي لدى الفلاحين بمنطقة كذا!
- السلوك الانتخابي لدى طلبة كذا!
- إعادة الإدماج الاجتماعي للأطفال المشردين في المكان كذا!.

⁸¹ BOUDON Raymond (1988), *Les Méthodes de Sociologie*, P.U.F, coll. Que sais-je ?, Paris.

ب - فرضيات البحث: إن استخلاص الفرضيات الإجرائية من تيمات معينة والتي لها علاقة وطيدة بالإشكالية يفرض علينا محتوى دقيقا لسؤال البحث، ولهذا المحتوى دور رئيسي في تحديد الساكنة.

ج - نوع اختيار العينة: يرتبط هذا الاختيار بطبيعة الوثائق المتوفرة في المراحل الأولى الكيفية، ولذلك يعتبر نوع اختيار العينة إكراها ملحقا لتحديد الساكنة.

د - الاكراهات المادية: يأخذ الباحث بعين الاعتبار جدولة بحثه من حيث الوسائل المالية والبشرية المتوفرة من جهة، ثم الآجال المحددة من أجل إنجاز البحث من جهة أخرى.

2.3 اختيار العينة

يتم اللجوء إلى اختيار العينة في العلوم الاجتماعية نظرا لصعوبة أو استحالة إجراء إحصاء شامل للسكان، وحتى إن أمكن ذلك فإن المسح الشامل للساكنة لا يعطي أية ميزة. كما أن الوقت والإمكانات والكلفة ودقة المعلومات وعمقها، الخ، هي كلها دوافع تدفع لاختيار العينة. ونؤكد أنه نادرا ما تنطبق العينة مع الساكنة، إذ في أغلب الأبحاث الميدانية يقتصر على جزء من الأفراد نسميه n بحيث $n \leq N$. فيكون ذلك التطابق أي $N=n$ في الإحصاء الشامل. ونلجأ عموما إلى "الاستطلاع" وهو بمثابة بحث فعلي يجري على عينة (محسوبة) من ساكنة مستهدفة.

هناك نوعان من الاستطلاع:

أ - الاستطلاع الذري: ويكون الأفراد المستجوبين فيه معزولين وتجري عملية البحث معهم بمعزل عن السياق الاجتماعي (مثلا حالة استطلاعات الرأي).

ب - الاستطلاع السياقي: وتكون فيه المعطيات وسيلة لتقييم سلوك جماعات محددة ويكون سلوك الفرد مصنفا في بنية خاصة، بمعنى أن طبيعة الموضوع تفرض تصنيف الأفراد حسب سياقات معينة (مثال: إذا ما أردنا التعرف على رأي الفلاحين

حول السقي، فإننا سنختار عينة أولية من فيدراليات فلاحين ما، وبعد ذلك سنجزئ تلك الفيدراليات إلى فروع محلية ثم يتم تجزئ تلك الفروع إلى أفراد ضمنها).

إن القيام باستطلاع يعني البحث ضمن الساكنة الأم عن عدد من الأفراد الذين يمثلون العينة المختارة؛ ويجب أن تكون تمثيلية Representative لتلك الساكنة.

إن مفهوم التمثيلية مفهوم إحصائي ويُشترط في العينة أن تعطي صورة جد معبرة وصادقة للساكنة الأصلية. ويطرح هذا الأمر باختيار العينة مظهرين إشكاليين، الأول هو حجم العينة والثاني مرتبط باختيار الأفراد المكونين لها.

3.3 أنواع اختيار أفراد العينة

في حالة أبحاث ميدانية متعلقة بميادين شتى كالصناعة والفلاحة والسياحة وغيرها، يكون حجم الساكنة صغيرا. فقد يتراوح عدد الأفراد المعنيين ما بين 50 و500 في حالة مدن متوسطة أو صغيرة بالمغرب مثلا. وفي هذه الحالة، هناك طريقتان للمعاينة التي تتيح اختيار العينة:

1. الطريقة الاحتمالية (أو الموضوعية): وهي مؤسسة على قوانين العشوائية Hasard والتي لا يتدخل فيها التحليل من أجل تحديد الأفراد الذين سيشملهم الاختيار في العينة. وتحظى كل وحدة باحتمال متساوٍ ومحسوب كي تظهر في العينة. تسمح هذه الطريقة بالتعميم، لأن العينة تكون تمثيلية.

2. الطريقة غير الاحتمالية: والتي يتدخل فيها الباحث بصفة فعلية ويضع خطة من أجل انتقاء أفراد معينين أو نوع من هؤلاء الأفراد ولا تسعى لتحقيق التمثيلية. فهذه الطريقة لا تدعي التمثيلية (لا تمثل السكان أو الساكنة الأم للدراسة) وإنما تكتفي بالعينة التي تم اختيارها، وهذه يتم تطبيقها عادة في البحوث الكيفية.

وبصفة أدق، فإننا نكون بصدد عينة احتمالية (أو عشوائية) حينما يكون لكل فرد من الساكنة احتمال الظهور فيها وذلك بطريقة مسبقة ومعروفة سلفا. أما العينة الغير

احتمالية فإن تكوينها يرتكز على منطق ذاتي في الاختيار ويكون فيه احتمال ظهور فرد ما غير معروف سالفًا (مثال: الكوطلا).

1.3.3.3 الاختيار الاحتمالي البسيط **Choix probabiliste simple**

وهي أبسط شكل لاختيار العينة، ويقوم على الاختيار العشوائي، إذ تكون لكل الوحدات من الساكنة نفس الخطوط التمثيلية دون أن تسجل أية انحرافات منتظمة لأية وحدة كانت. فاختيار العينة بطريقة عشوائية لا يعني البتة "اختيارا كيف ما كان"، بل يعني احترام قواعد مضبوطة.

1.1.3.3 خطوات انتقاء عينة عشوائية بسيطة **Aléatoire simple**

يفترض أن توجد لائحة كاملة للأفراد الذين يمثلون الساكنة مثلا: اللوائح الانتخابية ولوائح المشتركين في جريدة ما ولوائح أعضاء حزب معين، ولوائح زبناء مقالة ما، إلخ. يفترض أن تكون تلك اللوائح كاملة وبدون تكرار الأسماء أو الأرقام التي قد نضعها من 1 إلى n. فتقتضي الطريقة البسيطة إذن أن نضع كل هاته الأرقام أو الأسماء في وعاء، ثم نطلب من يد بريئة/ محايدة أن تنتقي منه. الذي يعاب على هذه الطريقة هو كونها بطيئة وفيها مضیعة كبيرة للوقت إذا ما كان حجم "الساكنة الأم" كبيرا. وبذلك يمكن ابتكار طرائق أخرى.

2.1.3.3 الاختيار المنتظم **Systématique**

إذا كان $N=1000$ ونريد انتقاء عينة حجمها $n=50$ نحسب أول نسبة الاستطلاع وتكون هي $1/20$ (بمعنى $50/1000=0.05$) وهذا يعني أن كل فرد من عشرين فردا سينتقى ضمن العينة. وتكون بذلك إذن سعة الاستطلاع هي مقلوب نسبته أي 20. فيكفي إذن أن نعين فردا كيفما كان من اللائحة ونعتبره الأصل العشوائي للانتقاء، وهكذا يمكننا، ابتداءً من الوحدة الأصل، اختيار خمسين فردا بالحفاظ على سعة 20 فردا بينهم.

مثال: الوحدة الأصلية العشوائية هي 6، تكون العينة هي:

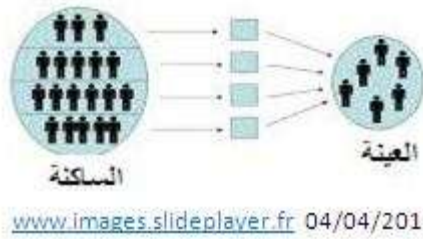
23179	62994	44264	34317	36885	67790	79409
88860	41489	44776	87183	15645	97378	40624
56221	90010	67542	74067	40690	49996	47740
56098	56008	54009	11232	65008	45450	09000

نسمي كتلة الأفراد المنتقاة بهذه الطريقة عنقود الوحدات أو عنقود الأفراد من الساكنة. وتكمن ميزة هذه الطريقة في بساطتها، إضافة إلى أنها تمكننا من الحصول على نتائج أكثر دقة من طريقة الاختيار الاحتمالي البسيط. إلا أن هناك شرطا مهما يجب احترامه وهو أن تكون هذه اللوائح موضوعة بطريقة تلقائية. ومن الجدير بالذكر أن طريقة الاختيار هذه، تأخذ في الحسبان طبيعة المجتمع المتعددة، حيث يضم مجموعات وفئات وطبقات وشرائح متباينة ومختلفة.

3.1.3.3 العينة العشوائية الطبقاتية Stratifiée

في حالات عديدة، يمكن أن تقسم الساكنة الأم إلى مجموعات تختلف بالنسبة لتغير معين نريد دراسته. إلا أن هذه الطريقة لا تخلو من شروط، أهمها: ضرورة الحصول على طبقات متجانسة داخليا ومختلفة في ما بينها، وذلك عكس المجموعات العنقودية التي يجب أن تكون حتما غير متجانسة داخليا ومتشابهة في ما بينها⁸².

⁸² إن العينات العنقودية تفرضها ظروف تتعلق بحجم العينة الأم خصوصا إذا كان العدد كبيرا ومنتشرا في رقعة جغرافية شاسعة ولا يتوفر الباحث بالأساس على قوائم وترتيبات تفصيلية منتظمة لمختلف مكوناته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الخ. وتحتاج هذه الوسيلة إلى خرائط دقيقة لمجتمع البحث بما يمكن تقسيمه إلى وحدات أولية يتم اختيار وحدة أصلية منه، بدورها يتم تقسيمها إلى وحدات جزئية، تؤخذ منها بدورها وحدة جزئية أصلية، يتم بدورها تقسيمها إلى وحدات أخرى، وهكذا حتى يتم الوصول إلى الوحدة الصغرى التي يستقر عليها عنصر العينة النهائية التمثيلية (مثلا نقسم البلد إلى جهات ثم إلى أقاليم ثم إلى عمالات ثم إلى بلديات ثم إلى مقاطعات وإلى دواوير، وهكذا...).



ملاحظة تمييزية: يجب أن تستحضر الشروط الآتية عند اختيار العينة:

المجموعات الطبقاتية	المجموعات العنقودية ⁸³
<ul style="list-style-type: none"> • متجانسة داخليا • مختلفة في ما بينها 	<ul style="list-style-type: none"> • غير متجانسة داخليا • متشابهة في ما بينها

مثال: إذا ما أردنا أن نجري بحثا في المدينة القديمة لمراكش وليست لدينا لوائح. وإذا كان البحث يشمل جميع الحرفيين بالمدينة القديمة فإننا سنضطر إلى اختيار العينة بالطبقاتية وسنأخذ مثلا "نوع الحرفة" هو المتغير الذي ستختلف بالنسبة إليه تلك الطبقات: الفخارين والديباغين والسّمارين والنجارين، إلخ. أما إذا كان البحث يشمل نوعا معينا منذ البداية من الحرفيين، فسنعتمد على التوجه إلى اختيار العينة بالمجموعات العنقودية وستكون الدروب (جمع درب) هي الوحدات الأولية التي سنقسم إليها مجتمع هؤلاء الحرفيين، دون أن تكون هناك أهمية في تحديد العينة للمتغيرات المستقلة.

⁸³ إذا لم يتوفر هذان الشرطان في الاختيار العنقودي يكون احتمال ظهور الأثر العنقودي لأن هناك مصدران للخطأ العيناتي: الأول يرتبط بتجزئ الكل إلى مجموعة تسمى مجموعات عنقودية، والثاني يرتبط باختيار أفراد معينين داخل تلك المجموعات.

يجب أن نأخذ بعين الاعتبار نوعا من التلازم بين الطريقتين أعلاه في اختيار العينة. فنلاحظ بأن الاختيار بالمجموعات العنقودية غالبا ما يتتبع الاختيار بالطبقات. ولدينا في هذا الصدد عناصر يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في تحديد الاختيار:

✓ أهمية الطبقة أو المجموعة الطبقية ضمن الساكنة الأم: يجب أن تكون نسبة هذه المجموعات الطبقية كبيرة ومتوازنة وبذلك يكون لكل منها نصيب من التمثيلية.

✓ مدى اختلاف وتنوع المعلومات بحسب الطبقات نسبة إلى المتغير المحدد؛ ذلك أن كمية المعلومات تتناسب مع حجم العينة.

مثال:

لنفرض أننا نهتم في استطلاع سياسي بأراء ساكنة تنتمي إلى حزبين سياسيين كبيرين: المحافظون والديمقراطيون من جهة، وإلى حزب الوسط يضم المستقلين من جهة أخرى. فإن كانت نتائج آخر الانتخابات هي: 50% من الأصوات للمحافظين و40% للديمقراطيين و10% للمستقلين؛ فإن عينة طبقاوية تناسبية ستعطينا نفس النسب من أجل تكوين عينة $n=10$ مستجوب. ففي هذه الحالة نعلم جيدا بأن 10 مستجوبين من المستقلين لن يُعبّروا بما فيه الكفاية عن التنوع الذي يزخر به الوسط الممثل للتوجه المستقل. ومن أجل ذلك فلن نعمل في هذه الحالة بالاختيار الطبقي التناسبي بل سنعمد إلى اختيار غير تناسبي. فنأخذ مثلا 30 من المحافظين و30 من الديمقراطيين و40 مستجوبا من المستقلين. وقد عمدنا إلى هذا الاختيار الإرادي إلى الأسباب التالية:

- تعمدنا اختيار مجموعة طبقاوية ذات معلومات كميات مهمة؛

- غرض النظر عن الحجم الكمي لطبقة معينة بالنظر للأهمية الاستراتيجية لنوعيتها؛

- الأخذ بعين الاعتبار لكلفة أي اختيار للعينة.

2.3.3 اختيار العينة غير الاحتمالي أو الإمبريقي

يَفْتَرِضُ تكوين عينة احتمالية وجود لائحة أي قاعدة معلومات نرجع إليها من أجل تحديد وحدات العينة. ويجب التسليم بكون تلك القاعدة غير متوفرة في جميع الحالات. ويجب أن نعترف كذلك بأن اختيار العينة بالطرق الاحتمالية أكثر تعقيدا وأكثر كلفة⁸⁴؛ ومن أجل ذلك نلجأ في غالب الأحيان إلى اختيار غير الاحتمالية. وهي الشكل الأكثر تطورا في الاختيارات الامبريقية.

فإذا كانت الساكنة الأم مثلا تتكون من 50% من الذكور فيفترض أن تكون العينة مكونة من "كوطا" وهي 5 ذكور من بين 10 أشخاص يراد استجوابهم، أو "كوطا" مكونة من 10 ذكور من أصل 60 شخصا يراد استجوابهم. وإذا كانت نفس الساكنة تحتتمل 10% من التجار، فسيكون الباحث ملزما باستجواب شخص واحد من بين 10 أشخاص؛ أو 6 تجار من بين 60 من المستجوبين. وبهذه الطريقة يمكننا إضافة عدد غير محدود من الخصائص الوصفية للساكنة وتحدد إذ ذاك "كوطات".

تحديد الكوطات يرجع إلى تعريف طبقات متعددة يكون للباحث المتمرس الحس الكافي من أجل إيجادها. فهذه الطريقة بسيطة جدا إذا ما رُجع الجهد والتقصي إلى الباحث الذي يفترض أن يملك بالميدان من خلال الخطوات الكيفية، ومن ثم يكون بمقدوره القيام بتنبؤ بل وإعادة تكوين عشوائية الاختيار.

⁸⁴ إن كلفة البحث عن طريق الكوطا تكون أقل ثلاث مرات من اختيار العينة بالطريقة الاحتمالية وبذلك فإن طريقة الكوطا هي الأكثر شعبية والأكثر تطبيقا، وترتبط نجاعتها في الواقع بالتصميم الكلي للبحث والاستطلاع وبجودة اشتغال الباحثين والمستطلعين.

هناك انتقادين يمكن أن نوجههما إلى طريقة الكوطا:

أ- أولا لا بد للباحث أن ينعاز شيئا ما إلى اتجاه دون آخر، لأنه لا يستجوب إلا الأشخاص الذين سيلتقي بهم بالصدفة في طريقه أو عند مروره، ذلك أن مختلف شرائح السكان تقوم على تواجيدات احتمالية مختلفة وغير معروفة سلفا من أجل الالتقاء.

ب- ثانيا لا يعرف الباحث احتمال تواجد شخص ما أو انتهائه إلى عينة ما، ففي هذه الحالة إذن لا يمكن تطبيق حساب الاحتمالات ولا يمكن قياس مجالات الثقة بتقريب ما كما أنه لا يمكن تحديد n حجم العينة انطلاقا من الصيغة أعلاه.

بصفة عامة، وفي الأخير عندما نشغل بعينة غير احتمالية يلزمنا كذلك بالدقة اللازمة وصف الساكنة التي ستكون محل الاختيار العياني الإمبريقي، كما يجب أن تحقق من مدى ملاءمته للساكنة المقصودة.

4.3 حجم العينة الملائم

يعتبر تحديد حجم العينة أمرا مؤرقا للباحثين، لأنه يفترض أن يحقق تمثيلها للساكنة الأم (مجتمع الدراسة). يتساءل الباحثون كثيرا عن النسبة الكافية لتكون العينة تمثيلية. لهذا، وإلى حد ما، يتم التعامل مع حجم العينة بدهاء كبير في العلوم الاجتماعية. فليس لهذا الأمر صبغة إحصائية محضة. فينتظر في واقع الأمر من الباحث التوضيح وتحديد بعض المبادئ الأساسية التي يعتمد عليها في حساب حجم العينة.

1.4.3 الخصائص والمخاطر

إن نظرية اختيار حجم العينة تعتمد أساسا على نظرية الاحتمالات في الرياضيات. والقصد هو استخراج جزء محدد من ساكنة تكون خصائصها ذات ترددات Fréquences مطابقة لتلك الترددات الأصلية في الساكنة الأم.

مثال: إذا كانت $N=2000$ هي حصيص ساكنة ما. وتكون ترددات الذكور والإناث حسب الجدول التالي:

المجموع	الإناث	الذكور	
2000	500	1500	العدد
100%	25%	75%	الترددات

فمن أجل اختيار عينة $n=200$ ، ستكون النسب فيها كما يلي:

المجموع	الإناث	الذكور
200	50	150

لنلاحظ أننا حافظنا على نفس النسب الأصلية عند اختيار العينة.

ونتعامل بنفس المنطق النسبي لكل خصائص الساكنة كالسن والجنس والقامة والوزن والمدخول الفردي ولون العينين عند اختيار العينة.

ففي المثال السابق، نجد التردد النسبي للإناث يقارب 25% من الساكنة، فنقول إذن احتمال خاصية " الأنوثة" هو 25 فرصة من 100. ونكتب $f=0.25$. فيجب إذن أن يكون التردد النسبي للإناث في العينة مساويا أو مقاربا جدا لـ 0.25 أو 25%.

إن الغاية من هذه النظرية هو العمل من أجل مبدأ التمثيلية، ويسعى الباحث من أجل هذه الدقة لتجنب المخاطر Risques ذات الطابع الرياضي والإحصائي إلى حد ما، دون أن يمنعه ذلك من احتمال انزلاقه نحو مخاطر ترتبط بالاستدلال الأثرولوجي والسيكولوجي.

2.4.3 شروط الاختيار

وفي كل الأحوال وكل الحالات، وكيفما كانت طريقة معالجة مشكل اختيار عينة ما، يتوجب على الباحث أخذ النقاط الآتية بعين الاعتبار:

1 - لا يجب أن يقل عدد الأفراد في عينة ما عن 30 فرداً؛

2 - لا تُعرف عينة، عموماً، منذ البداية بالاعتماد على خاصية واحدة من الساكنة.

مثال تابع للمثال السابق: إذا ما أردنا أن نأخذ بعين الاعتبار الخاصية السوسيو مهنية في المثال السابق فيلزمنا العمل حسب الجدول التالي: (هناك أربع فئات: الموظفون 10% والفلاحون 75% والطلبة 10% وبدون عمل 5%):

المجموع	الإناث	الذكور	
20	؟	؟	الموظفون (10%)
150	؟	؟	الفلاحون (75%)
20	؟	؟	الطلبة (10%)
10	؟	؟	بدون عمل (5%)

إجاباتنا عن نقط الاستفهام في هذا الجدول هي الخصائص الجزئية التي ستأخذ بعين الاعتبار الخاصيتين أعلاه: الجنس والفئة السوسيو مهنية.

ملحوظة: عملياً نحسب عدد الذكور والإناث باعتبار خاصية واحدة هي "الجنس"، ثم نحسب عدد كل فئة على حدى (العمود الأخير على اليمين ثم نعود

لحساب عدد الذكور وعدد الإناث لكل فئة على حدة باستعمال النسب (%) وتكون النتائج كالتالي:

المجموع	الإناث	الذكور	
20	5	15	الموظفون (10%)
150	37	113	الفلاحون (75%)
20	15	5	الطلبة (10%)
10	7	3	بدون عمل (5%)

3. تجدر الإشارة إلى أن الباحث يكون على دراية كيفية مستفيضة بالميدان فيكون بإمكانه وبطريقة إمبريقية حل مشكل حجم العينة باعتماده على خصائص الساكنة التي يراها ذات أهمية أكثر وذات جدوى أنفع. ويكون حجم العينة إذ ذاك مرتبطا بدرجة الدقة المتوخاة وبدرجة تجانس الساكنة المدروسة. وبما أنه لكل ساكنة ما يفوق خمس أو ست خصائص، عموما، فقد يركز الباحث على خاصيتين أو ثلاثة منها لمدى نجاعتها وارتباطها بالإشكالية.

4. في بعض الحالات يلجأ الباحث إلى نوع من التقصي الأولي من أجل تحديد حجم العينة المطلوب، إذا كانت المعطيات الميدانية معقدة ومركبة وتستلزم بحثا نموذجيا من أجل الإمام بمجال الدراسة.

5 - هناك عاملان مهمان سيساهمان في تمثيلية عينة ما:

- أن يكون حجم هذه العينة كبيرا بما هو كاف،
- أن تكون عناصر تلك العينة مختارة بطريقة عشوائية.

ذلك أن التمثيلية مفهوم إحصائي وليس سوسولوجياً، نقترح في هذا الأمر أن يتوقف الباحث، باعتقاده على حدسه العلمي ودرايته الكيفية والكافية للميدان، عند خاصيتين على الأكثر تكونان بالضرورة ذات نجاعة.

5.3 تحديد حجم العينة

أما بخصوص استقراء الباحث للنتائج، فتلك خطوة يلزمها ضبط حجم العينة ونسبته n . إن حجم العينة المختار يكون بلا شك محددًا، فكلما كان هذا الحجم كبيرًا كلما كان استقراء الباحث وتعميمه للنتائج أكثر مصداقية. إلا أننا نؤكد في هذا الصدد أن تلك المصدقية ليست متناسبة مع تصاعد حجم العينة، بمعنى أنه لا يكفي أن يأخذ الباحث حجماً كبيراً حتى يدعي مصداقيةً ما لنتائجه. وهكذا فإن استجواب 5000 من الأشخاص لن يكون أفضل أو أكثر مصداقية خمس مرات من استجوابنا لـ 1000 شخص. في حين أنه يمتثل جداً أن تتضاعف المصاريف خمس مرات.

1.5.3 عتبة الثقة وهامش الخطأ

إن مصداقية عينة ترتبط بعتبة الثقة *Seuil de confiance* وهامش الخطأ *Marge d'erreur*، ذلك أن اعتبارنا العينة مُعرّفة بعتبة ثقة تساوي 95% وهامش خطأ لا يتجاوز 5% يمكننا من تحقيق نتيجة ذات 5% فقط من مخاطر الخطأ الذي يتراوح $\pm 3\%$. فحصولنا مثلاً على نسبة رضى تساوي 67% لمنتوج ما أو لسلوك ما يمكننا من التصريح بأن كل الأفراد والمستجوبين يتوفرون على 95% من الحظوظ حتى تتراوح تلك النسبة الحقيقية بين 64% و 70%.

فإذا كان حجم العينة مهماً ومحددًا، فإن حجم الساكنة الأم عكس ذلك يبقى ذا أهمية ضئيلة جداً. فيجب أن نعلم أنه باستثناء الساكنات الصغيرة جداً التي يكون فيها الرابط مباشراً أكثر (انظر الصيغة أسفله) يكون هامش الخطأ لعيّنة ما ضعيف الارتباط بحجم الساكنة الأم، وقد يكون هذا الارتباط شبه منعدم في حالة ما إذا كان

حجم الساكنة الأم كبيراً جداً. ومن أجل ذلك نجد مثلاً في استطلاعات الرأي السياسية لعيّنة مكونة من ألف شخص نفس هامش الخطأ لدى الأبحاث الميدانية المنجزة على عينة من نفس الحجم سواء في بلجيكا أو الولايات المتحدة الأمريكية. ويجب أن نعلم كذلك بأن توزيع الأجوبة لسؤال/ متغير ما يؤثر على هامش الخطأ، فينصح إذن باعتماد معدل يقارب خمسة أجوبة في الاستمارة مع الحرص على إجابة المستجوبين لكل الأسئلة، فإن استعصى الأمر، فعلى الأغلبية - أي الأسئلة - الساحقة منها.

2.5.3 العينة وهامش الخطأ

عملياً، من أجل حساب هامش الخطأ بدقة لتنتج سؤال/ متغير ما، بحيث إن مجال الثقة الذي يحدد الجواب الحقيقي بنسبة ثقة تساوي 95٪، فإننا نستعمل الصيغة التالية:

$$E = 1,96 \sqrt{\frac{P(1-P)}{n}}$$

E : هامش الخطأ في ميدان الاقتصاد والتسويق Marketing بين 3% و4%، وفي العلوم الاجتماعية الأخرى قد يصل إلى 10%.

n : حجم العينة

p : النسبة الملاحظة أو مستوى الأجوبة الملاحظ: نأخذ p=0,5 ومنه 1-p=0,5 إذا ما كانت الساكنة متجانسة. إن اعتبارنا هنا نظري؛ لكن حال العلوم الاجتماعية (السوسولوجيا، الأنثروبولوجيا، الجغرافيا، القانون، الاقتصاد...) يفرض ذلك حتى نتجنب متاهات اختيار العينات انطلاقاً من ساكنة متجانسة إلى حد ما وهي في واقع الأمر نادرة الوجود إن لم نقل منعدمة.

إذا حددنا سلفاً هامش الخطأ E ، فيمكننا أن نستنتج n حجم العينة وهذا ما يُتوخى ويرجى من الباحث في العلوم الاجتماعية. ونستعمل من أجل ذلك الصيغة الآتية:

$$n = \left(\frac{1,96}{E} \right)^2 p(1-p)$$

وتصبح الصيغة إذن:

$$n = \frac{0,96}{E^2}$$

1 - إذا حدد هامش الخطأ في $E=3\%$ ، فنجد حجم العينة هو $n=1066$.

2 - إذا حدد هامش الخطأ في $E=4\%$ ، فنجد حجم العينة هو $n=600$.

3 - إذا حدد هامش الخطأ في $E=5\%$ ، فنجد حجم العينة هو $n=384$.

ملاحظة:

إذا ما كان $n=30$ مثلاً فإن هامش الخطأ سيقارب $E=18\%$ ومن ثم يجب على الباحث أن يتجنب اختيار عينات صغيرة وذلك اعتباراً للتلازمات الآتية:

- كلما زاد وكبر هامش الخطأ، يكون حجم العينة صغيراً (والعكس صحيح)؛

- كلما زادت عتبة الاحتمال زاد حجم العينة من أجل الحصول على هامش

خطأ محدد سلفاً.

هناك تناسب عكسي بين مربع هامش الخطأ وحجم العينة، من أجل تخفيض حجم عينة من 8% إلى 2% مثلاً أي بنسبة 4 نقط علينا أن نضرب حجم العينة في معامل $4^2=16$.

نستخلص من ذلك أن هامش الخطأ يرتبط فقط بحجم العينة ولا يرتبط نهائياً بالسكانة الأم.

نشير في آخر هذه الفقرة إلى الصعوبة التي تعترض الباحث في تحديده هامش الخطأ المتوخى منذ البداية. فمن أجل الحرص على اختيار عينة تمثيلية تمكنا من تعميم النتائج واستقراءها يلزم الباحث الاعتماد على إمكاناته المادية والبشرية والمالية والتصرف بها بترشيد كاف من جهة، ثم يلزمه كذلك الانتباه إلى طبيعة وعدد المتغيرات المستقلة من جهة أخرى.

إن البحث الميداني في العلوم الاجتماعية لا يمكنه في كل الأحوال أن يعتمد على طريقة المسح الشامل لمجتمع البحث، بل يعتمد جزءاً من الساكنة فقط، ويصعب إن لم نقل يستحيل أن يدعي أيّاً كان قدرته على الحسم الرياضي لحجم العينة ولو بتحديد هامش الخطأ سلفاً. إذ أن هذا الخطأ يرجع إلى أسباب عدة:

- الملاحظة؛
- أجوبة أو عدم أجوبة المستجوبين؛
- اختيار العينة؛
- مزاج وسيكولوجية المستجوب؛
- مزاج وسيكولوجية المستجوب.

خلاصة الفصل الثالث

في خاتمة هذا الفصل، نشير إلى أن الباحثين، وخصوصا المبتدئين منهم، قد تعترضهم بعض الصعوبات في هذه الخطوة من البحث الميداني. ذلك أن اللجوء إلى استعمال بعض الصيغ الرياضية والإحصائية في اختيار العينة يظهر كما لو أنه يعطي المصدقية العلمية اللازمة لعملهم، بينما هي في الحقيقة، نسبية. ذلك أن هذا "الترييض" (mathématisation) لا يكون عشوائيا بحيث نكتفي بذكر الأرقام دون معرفة مصادرها وحتى حدودها، وإنما هو خاضع لضوابط تنظمه وتحكمه.

ومن المهم كذلك التذكير بأهمية الانتظام والترتيب في التحقق من نوع/أنواع العينات التي قد يختارها الباحث للاشتغال بها. وقد يُلجأ إلى نوع أو نوعين أو أكثر في اختيار واحد وذلك حسب السياق والهدف والساكنة الأم وغيرها من المعطيات؛ إلا أن تواجد أكثر من نوع يلزم الباحث بتبني الحذر المنهجي.

يرتبط حجم العينة بعاملين مركزيين: الأول مرتبط بالتوجه النظري الذي يوجه البحث، والثاني متعلق بطبيعة المجتمع المستهدف. وهذان العاملان يلقىان اهتماما كبيرا في البحوث الكمية، أما البحوث الكيفية فإن النظرية أو الباراديجم هو الذي يوجه العملية. هكذا، فإن اختيار العينة وحجمها ليسا بالأمر الاعتباطي أو العشوائي، فهما مرتبطان بنوع المجتمع والساكنة الأم ونوع المنهجية المستخدمة ومدى توافر الوقت والموارد، وأيضا مرتبطة بهدف البحث والتقنيات أو الأدوات المستخدمة فيه. هذا وقد أكدنا أن العينة الكبيرة لا تضمن بالضرورة المصدقية، وبالتالي فالمصدقية لا ترتبط بحجم العينة كما سبق أن رأينا.

وفي الأخير يلزم أن نشير إلى مسألة غاية في الأهمية، فبالرغم من تركيزنا على العمليات الإحصائية الكمية المرتبطة بتحديد واختيار العينة، فهناك معايير كيفية مرافقة للبحوث الكيفية، مثلما هو الأمر بالنسبة للعينة العرضية والعينة الهادفة. إذا كانت الطريقة الكمية تتيح تحديد العينة قبل البدء في إجراء البحث، فالأمر متعذر

بالنسبة للبحوث الكيفية، إذ تتحدد العينة أثناء القيام بالدراسة. وقد اعتمدنا الطريقة الممتزجة، لما تتيحه من مرونة بشأن قواعد اختيار العينة، أي مزيجا من إجراءات اختيار العينة (كمية وكيفية معا)، حسب هدف البحث وفرضيته، وحسب كثافة الدراسة، إذ كلما ازدادت كثافة طريقة جمع المعطيات وعمقتها، كلما صغر حجم العينة، وأيضا حسب طبيعة الدراسة، فدراسة الحالة لا تتطلب العينة الكبيرة عكس الدراسات القائمة على المسوح، حيث العينة كبيرة، الخ. بهذا المعنى، فالطريقة التي نتبناها لا تتخذق تحت المفاهيم الكبرى للتمثيلية والموضوعية، وإنما تحاول أن تكون محايدة لـ"موضوعها" أي للذوات الاجتماعية المسحوقة تحت ظلال الكل الاجتماعي، وبالتالي فهي طريقة مرنة فيها حركة ذهاب وإياب مستمرة بين النظرية والواقع.

خاتمة عامة

"عندما تكون المادة متوفرة، وعندما تكون المواد المتعلقة بالسوسولوجيا متوفرة، عندها بإمكان الباحث الذي يمتلك حداً أدنى من الخيال، أن يصنع منها شيئاً ما" (أدورنو، ص 63) إن قولته لازارسفيلد هذه، والتي عبّر أدورنو عن دهشته تجاهها وإعجابه بتطبيقاتها العملية، تبين الإمكانية المتوفرة لدى الباحث السوسولوجي في التعامل مع المتن والمادة التي جمعها، بما هي إمكانية منفتحة على استغلال أمثل بعيداً عن التنميط المنهجي الأحادي، وهذا ما سيكون موضوع كتاب لاحق، أما موضوع كتابنا هذا، بين يديك، فيرتبط تحديداً بالشق الأول والمتعلق بكيفية الوصول إلى ذلك المتن وجمعه ليصير مادة للاشتغال السوسولوجي؟

إن البحث في السوسولوجيا يستلزم إيضاح ما يراد معرفته، بحيث يجب على الباحث أن يحدد الأهداف المعرفية والإجرائية التي يضعها. عليه، وبطريقة ما، أن يحدد الغايات والوسائل والمفاهيم. عليه أن يتأكد كلياً من الطريقة الأفضل التي يتمكن بواسطتها من بلوغ الأهداف والغايات التي رسمها لبحثه. وعليه أيضاً أن يعرف التقنيات التي تساعده في تحقيق ذلك، أو تلك التي ترتبط بالأهداف الموضوعية. إن العقل السليم هو الكفيل بضبط هذه التقنيات، ولكنها وحدها لا تكفي، فالباحث مُطالب بأن يكون على وعي بحدود كل تقنية وكل أداة وكل وسيلة يوظفها. على الباحث أن يكون مرناً محايثاً لموضوعه بحيث يطور منهجيته وتقنياته حسب ما يتطلبه الموضوع (لهذا نفضّل التعدد في الطرائق والخطوات المنهجية).

من الضروري على الباحث بل من الملحّ عليه أن يفكر ملياً، قبل الشروع بأي بحث علمي، في الطريقة التي تكفل إجراءه بشكل دقيق، كما عليه أن يتخذ موقفاً نقدياً إزاء أساليب العمل وأن يتذكر ما يجب استخدامه منها، إذ لا يجب الشروع بالبحث دون وضع هدف محدد، أو دون التفكير بالهدف الموضوع كما يؤكد على ذلك أدورنو (أدورنو، ص 63).

تضعنا السوسولوجيا الامبريقية إزاء مواقف واختيارات منهجية متعددة، وعلى الباحث أن يحسن الاختيار، هذا إذا أراد أن يقوم بعمله بأكمل وجه. عليه أن يدرك مسبقا ما يجب اختياره: فالمسألة الصعبة التي يجد الباحث نفسه أمامها هي مسألة الخيار بين وجهات نظر كمية وأخرى كيفية، بين عقل كمي وآخر كيفي. الطريقة الكمية تثير الطمأنينة عند الحصول على أرقام هامة وتصل إلى وجهات نظر أكثر خصبا وفعالية، والطريقة الكيفية تتيح التعرف أكثر على أمور مبثوثة في تجارب فردية وجماعية مهمة. ولكن الباحث سيجد نفسه، في هذه الحالة، إزاء حائط مسدود وليس له ما يحميه، إذ هل بإمكانه الخروج بتعميم ما أم سيظل منحصرا في الحالات الخاصة؟ صحيح أن السوسولوجيين يحاولون تفادي هذه المفارقة بالمقارنة بين الطرق الكمية والطرق الكيفية وإثبات العلاقات بينهما، لكن الأمر له محاذيره ويثير قضايا وإشكالات ابستمولوجية حقيقية.

القضية الأولى ضمنها تتعلق بأن هذه الطريقة الاستكمالية تقوم على اختصار الكلية الاجتماعية (La totalité) عن طريق ربطها ما هو مجتمعي بما هو فردي. والقضية الثانية، لصيقة بالأولى ومرتبطة بها، تقوم على افتراض وجود فصل بين الفرد والمجتمع، وبالتالي تنطلق من أحدهما للوصول إلى الآخر، في حين أنهما لحظتان متداخلتان.

على الباحث إذن أن يفكر في هذه المعمعة قبل الشروع في البحث، وإلا سيغرق وسطها ولن يعرف كيف يتعامل أو يتصرف مع هذا الوضع، لن يعرف كيف يتصرف إزاء مواضيع ومفارقات تظهر فجأة في الميدان. وبالتالي يجب أن يتوفر على عقل منهجي ويتميز بمستوى عالٍ من التفكير العلمي، إذ عليه أن يميز بين ما يمكن اعتباره فرديا، أي ما كان كيميا بالأساس، ونظرا لما يثيره من مسائل اجتماعية (آراء، أيديولوجيات، سلوكات معينة) أي نتيجة لما نسنيه باللحظات الكيفية، فهكذا تجد الطريقة الكيفية باستمرار طريقها إلى ما هو كمي.

إن اختيار هذه الطريقة أو تلك رهين أيضا باللحظات النظرية التي تتحكم في علاقة الفرد بالمجتمع، وبالتالي لا يجب على الباحث أن يقبل، مسبقا، الوقائع التي لا حصر لها والتي ينسبها السوسولوجيون إلى الفرد والتي تعمم في ما بعد، بعد إعطائها بُعدا إحصائيا، أو ينسبونها إلى المجتمع، والتي يتم إسقاطها في ما بعد على الأفراد، فقد لا تكونان كذلك أي قد تكونان عكس ما تبدوان عليه في البداية.

لقد تناول الباحثون موضوع تقنيات البحث المنهجي منذ عهود قديمة، إلا أن الاهتمام المتزايد بالعلوم الاجتماعية خصوصا وبالإستيمولوجيا عموما خلال العقود الأخيرة، في الغرب، جعل هؤلاء يهتمون أكثر بربط العمل المنهجي بما توصلت إليه التكنولوجيا والمعلومات من جهة، وما آلت إليه علوم الرياضيات الكمية والإحصاء من جهة أخرى. وتطرح أسئلة العمل المنهجي بشدة ويحتدم النقاش حول "علمية" و"صلاحية" النتائج التي يتوصل إليها الباحث بعد ذهابه وإيابه من النظرية إلى الميدان ومن الميدان إلى النظرية. وتطرح كذلك أسئلة ترتبط بالبراديكس وبالسباق ورهانات البحث في الموضوع.

إن نهج خطوات كيفية وكمية متلاحقة ومتكاملة هو بمثابة اختيار واع؛ فالاحتكاك بالميدان وبمختلف العلوم الاجتماعية يجعل الباحث يؤمن بأهمية وبضرورة الذهاب والإياب من النظرية إلى الميدان ومن الميدان إلى النظرية. البحث الميداني إذن لا يخضع لمنطق أحادي ولا إلى منهجية خطية Linéaire. ففي كل الأحوال، يجب على الباحث أن يُخضع أدواته المنهجية إلى إكراهات الوضعية Situation "الضخمة" التي تفرض نفسها (Edgar MORIN). وبذلك فهو مجبرٌ على تكييف تقنياته وخطاطاته مع ما يكتسبه من معلومات مفاجئة أو بما يستجدُّ به الميدان. هنا يحتاج الباحث إلى استعمال حدسه وخياله وإبداعه من أجل إدراكه للعالم بأكبر عدد ممكن من الأعين (Cyrille MEGDICHE، ص 193)؛ وذلك حتى يكون هناك تامين واستغلال لمنطق العقل وهو هندسي ورياضي من جهة، ولمنطق

الحس والوجدان من جهة أخرى، أي تفادي الإفراط في استعمال العقل أو تغييبه (نفس المرجع، ص 193)، وتفادي تشييء المنهج أو جعله يشغل بمعزل عن الموضوع قيد البحث، فأدوات ووسائل التفكير وجمع المعطيات لا يجب أن تستقل عن الأهداف وإلا تشيأت. أي على الباحث أن يتوفر على الحد الأدنى من الخيال السوسولوجي والفكر النقدي كي لا يهيمن عليه الليبيدو الهيمني، الذي يمارس الوصاية على الموضوع ويتحدث باسمه تحت غطاء الموضوعية والتمثيلية.

يمكن أن نؤكد إذن، وبدون أدنى موارد، أنه لا وجود لمنهج أو لطريقة سحرية كافية شافية، إذ لا يمكن إلا أن تشوب كل بحث ميداني نواقص، وتستجد عليه مفاجآت وكل ما هو غير متوقع، لهذا على الباحث أن يعي بها ويعالجها، فقد تكون تلك النواقص نقط انطلاق وتساؤلات جديدة بإمكانها أن تؤسس لإشكاليات جديدة ومواضيع بحث جديدة.

ملحق رقم 1: مختصر دليل إعداد المقابلة شبه الموجهة

- رقم المقابلة:
- إسم المستجوب:
- صفة المستجوب:
- المكان:
- الزمان:
- المدة الزمنية المتوقعة⁸⁵:

تمرّ المقابلة من عدة مراحل، يمكن اختصار أهمها كالآتي:

I. المرحلة التمهيدية/التحضيرية

تقتضي العادة مبادرة الباحث في هذه المرحلة إلى تقديم نفسه والترحيب بالمستجوب، ثم يوضّح له الموضوع (بشكل مختصر وواضح) والسياق العام (تقديم المقابلة، يعرضها شفها على المستجوب) ومبرر اللقاء وطمأنته بسرية حديثه...

II. مرحلة التركيز على الموضوع

نطرح في هذه المرحلة وبشكل متكرر في أغلب المقابلات أسئلة ترتبط بمشكلة البحث، تنتقل من ما هو اجتماعي إلى ما هو شخصي، الخ.

III. مرحلة التعميق

في هذه المرحلة يجب أن ندخل في صلب الموضوع، فخلال هذه المرحلة تطرح كل الأسئلة العميقة التي من شأنها الإحاطة بمشكلة بحثنا، الخ.

IV. مرحلة الختم

في هذه المرحلة يبذل الباحث جهدا كبيرا على المستوى التواصلي وذلك بمحاولة مساعدة المستجوب على تأكيد أو نفي ما فهمه مما قاله في المرحلة السابقة من جهة (القائمة على العصف الذهني)، وينتهي الباحث بشكر المستجوب لتفضله بالإجابة عن أسئلته.

⁸⁵ يتفق الباحث مع المستجوب على تلك المدة بتوافق حسب الهدف والقيمة المتطرق إليها وربما حسب معايير أخرى. ويمكن لهما منذ البداية أن يوزعا تلك المدة حسب مراحل المقابلة.

ملحق رقم 2: جدول⁸⁶ التتبع والتقييم للتيمة

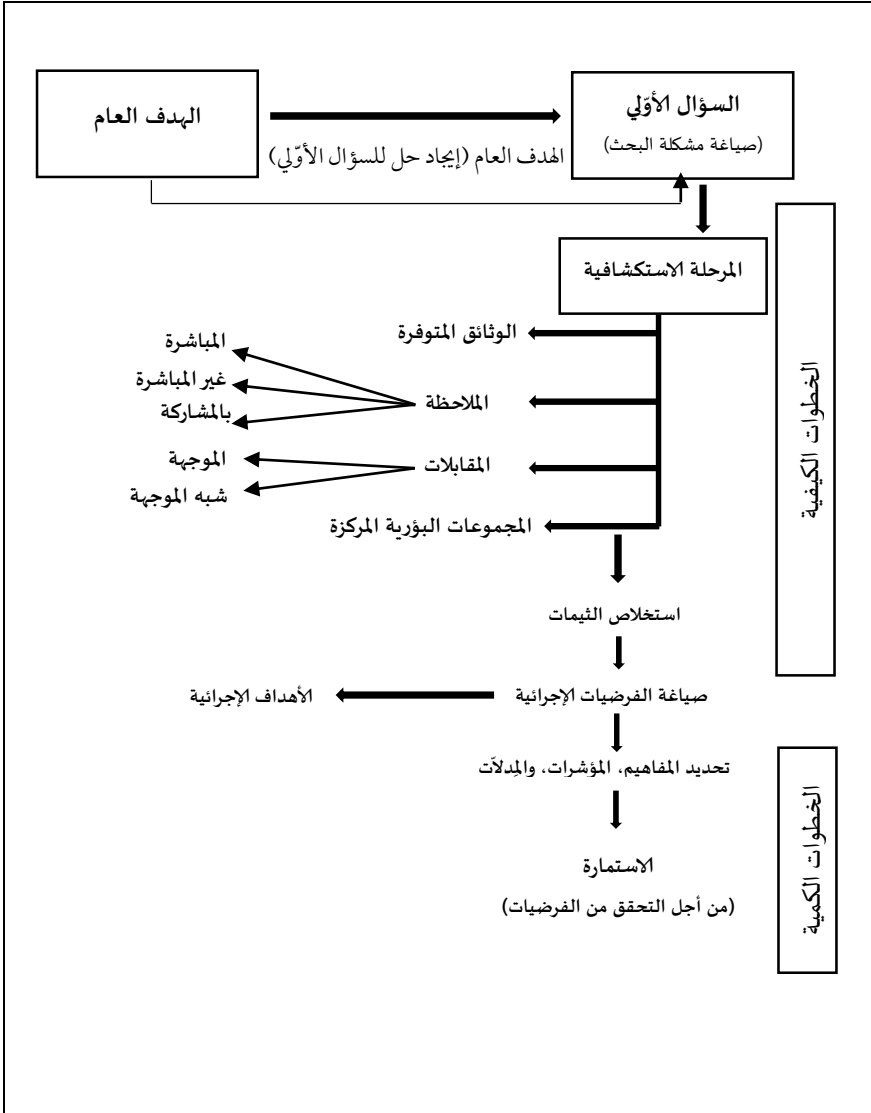
الفاعلون	الإمكانات المستعملة	الإمكانات المرصودة	الأسبوع أو الشهر أو السنة (نموذج شهر مخصص للمدة الزمنية ⁸⁷)				التوقيت
			الأسبوع 4	الأسبوع 3	الأسبوع 2	الأسبوع *1	الأنشطة
			الأيام	الأيام	الأيام	الأيام	
							النشاط 1
							النشاط 2
							النشاط 3
							الخ.

⁸⁶ هذا الجدول مقترح يمكن تغييره حسب الأهداف والمعطيات.

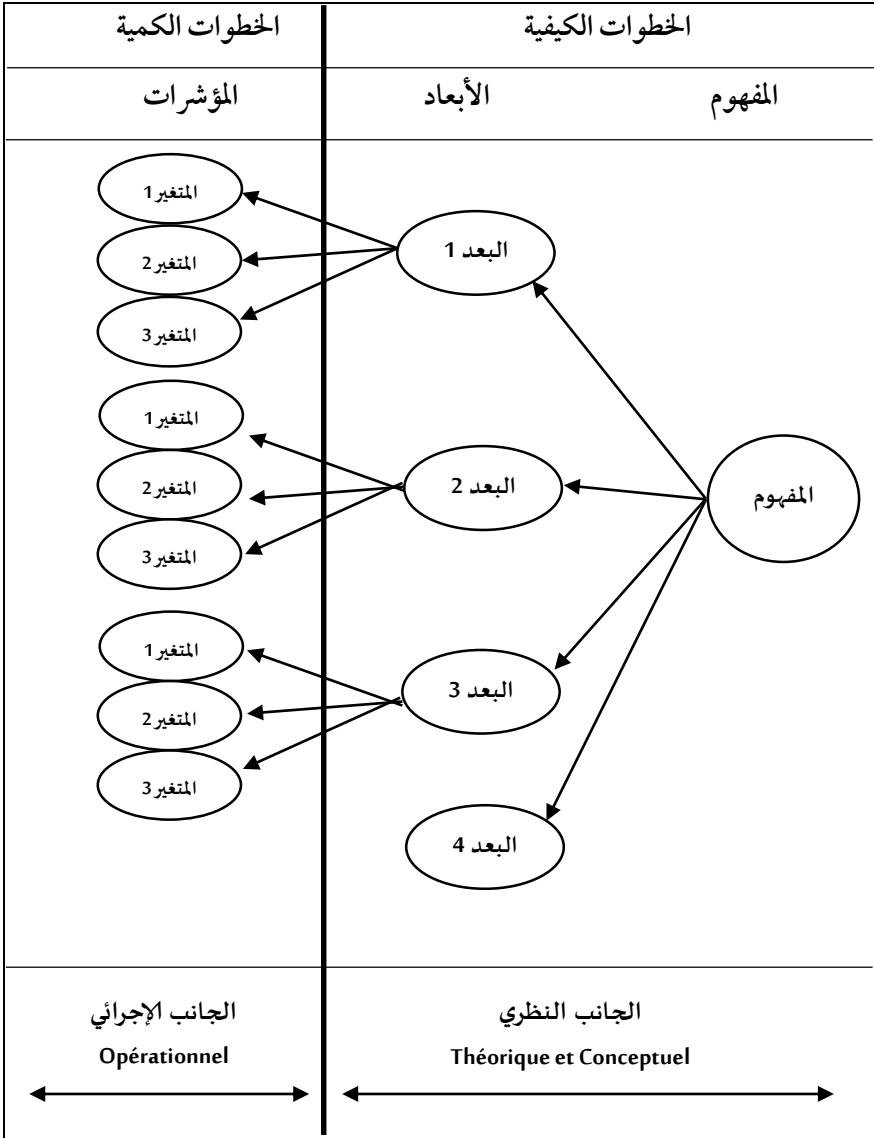
⁸⁷ تحديد المدة الزمنية حسب كل بحث ميداني ويربط بالجدولة الزمنية له (timing).

* يجب التعرف على أيام العطل من أجل حسن استغلال الوقت.

ملحق رقم 3: خطاطة عامة منهجية



ملحق رقم 4: أسس بناء الاستمارة



بيبليوغرافيا

باللغة العربية:

- أدورنو ثيودور (1994) "محاضرات في علم الاجتماع"، ترجمة جورج كتورة، مركز الإنماء القومي، بيروت.
- آرون رايمون (1965)، "المجتمع الصناعي"، ترجمة فيكتور باسيل، منشورات عويدات، بيروت.
- بوغام سيرج (2012)، "ممارسة السوسولوجيا"، ترجمة منير السعيداني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت.
- دلتاي فيلهلم (1947)، "عالم الروح"، ترجمة م. ربيعي، ج.1، أوبي، صص. 149-150.
- طحطح خالد (2014)، "البيوغرافيا والتاريخ"، دار توبقال للنشر.
- فيبر ماكس (1990)، "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية"، ترجمة محمد علي مقلد، مركز الإنماء القومي، بيروت.
- فيبر ماكس (2017)، "الاقتصاد والمجتمع، الاقتصاد والأنظمة الاجتماعية والقوى المخلفات - السيادة"، ترجمة محمد التركي، المنظمة العربية للترجمة.
- فروند جوليان (بدون تاريخ)، "سوسولوجيا ماكس فيبر"، ترجمة جورج أبي صالح، مركز الإنماء القومي، ط.1، بيروت.
- مافيزولي ميشيل (2014)، "مزايا العقل الحساس، دفاعا عن سوسولوجيا تفاعلية"، ترجمة عبد الله زارو، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء.
- هونيث أكسيل (2019)، "الاجتماعي وعالمه الممزق، مقالات فلسفية اجتماعية"، ترجمة ياسر الصاروط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط.1، قطر.
- سوتيريس سارانتاكوس (2017)، "البحث الاجتماعي"، ترجمة شحدة فارح، المركز العربي للأبحاث والدراسات (قطر)، طبعة أولى نشرت في بيروت.

باللغتين الفرنسية والإنجليزية:

- ANDERSON Nels (1993), *Le hobo*, Paris Nathan (1923).
- ANGERS Maurice (1996) *Initiation pratique à la méthodologie des sciences humaines*. Les Ed. CEC inc, Québec, Canada,
- BATESON Gregory (1977), *Vers une écologie de l'esprit*. Trad. de Férial Drosso, Laurencin Lot et Christian Cler, Paris, Seuil, t. I.
- BAUDELLOT Christian et ESTABLET Roger (1984), *Suicide. L'envers de notre monde*. Paris, Seuil.
- BIRNBAUM P. & CHAZEL F. (1975), *Théorie sociologique*, PUF, Paris.
- BLANCHÉ Robert (1967), *La science actuelle et le rationalisme*, PUF, Paris.
- BLAUG Mark (1982), *La méthodologie économique*, Ed. Economica, Paris.
- BOUDON Raymond (1988), *Les Méthodes de Sociologie*, P.U.F, coll. Que sais-je ?, Paris.
- BOUDON Raymond, Philippe BESNARD, Mohamed CHERKAQUI, Bernard – Pierre LÉCUYER (2003), *Dictionnaire de sociologie*, Larousse, VUEF.
- BOURDIEU Pierre (1978), *Sur l'objectivation participante. Réponse à quelques objections*, Dans : *Actes de la recherche en sciences sociales*, n° 23.
- BOURDIEU Pierre, Jean-Claude Chamboredon, Jean-Claude Passeron (1968), *Le métier de sociologue*, La Haye/Mouton, Paris
- COMPENHOUDT Luc Van & QUIVY Raymond (2011). *Manuel de recherche en sciences sociales*, 4ème Ed. DUNOD. Paris.
- COMBESSIE Jean-Claude (2001), *La méthode en sociologie*, Ed. La découverte, Paris.
- DELBERT Miller. *Handbook of Research Design and Social Measurement*. Thousand Oaks, CA: Sage, 1991.
- DEPELTEAU François (2005). *la démarche d'une recherche en science humaines, de la question de départ à l'analyse des résultats*. 4ème Ed. Les presses de l'Université Laval, Québec, Canada.
- De ROSNAY Joël (1975), *Le macroscope : vers une vision globale*, Editions du Seuil.

- DURKHEIM Emile (1937), *Les règles de la méthode sociologique*, Ed PUF, Paris.
- DURKHEIM Emile (1897), *Le suicide*, PUF, coll. « Quadrige Grands textes », 2007, 463 p. Paris.
- FEYERABEND Paul (1979), *Contre la méthode. Esquisse d'une théorie anarchiste de la connaissance*, Ed. du Seuil, Paris.
- GOLDMAN Lucien (1966), *Les sciences humaines et la philosophie*, Gonthier, Paris.
- GRAWITZ Madeleine (1996), *Méthodes des sciences sociales*, Edition Dalloz, Paris.
- HOWARD Becker (1963), *Outsiders: Studies in the Sociology of Deviance*, Ed. Free Press of Glencoe.
- HOWARD Becker (2002), *Les ficelles du métier*, La découverte, Paris.
- JAMES William (1981) [1890], *The Principles of Psychology*, Cambridge (MA), Harvard University Press.
- JAVEAU Claude (1990). *L'enquête par questionnaire*, Ed de l'université de Bruxelles, Bruxelles.
- LAZARSFELD Paul (1972), *Qu'est-ce que la Sociologie ?*, Coll. Idées, Gallimard, Paris.
- MALINOWSKI Bronislaw (1922), *Les argonautes du Pacifique Occidental*, Ed. Gallimard, Paris, nouvelle édition 1963.
- MARTIN Olivier (2010), *Les variables en sociologie*, in De Singly et alii, Nouveau manuel de sociologie, Armand Colin.
- MEGDICHE Cyrille (2007), *La construction de la sociologie*, Ed. Bouregreg communication. 218 pages.
- MERLLIE Dominique (1992), *Suicide : mode d'enregistrement*. Autrement, La cité des chiffres, série Sciences en société, n°5.
- PAILLÉ Pierre & MUCCHIELLI Alex (2012). *L'analyse qualitative en sciences humaines et sociales*. 3ème Ed. Armand Colin.
- PAUGAM Serge (2008) *La pratique de la sociologie*, Ed. Presses Universitaires de France.

- PERETZ Henri (2004). *Les méthodes en sociologie. L'observation*. Ed. La découverte, Paris.
- Pinçon Michel et Pinçon-Charlot Monique, (1997), *Voyage en grande bourgeoisie : Journal d'enquête*. Quadrige, Ed. PUF, Paris.
- PLATT Jennifer, (1997), *Hughes et l'Ecole de Chicago : méthodes de recherche, réputations et réalité, c'est dans Société contemporaines*, n° 27.
- POLANYI Michel (1964). *Science, Faith and Society. A searching examination of the meaning and nature of scientific inquiry*. Chicago/London, The Chicago University Press.
- POPPER Karl (1978), *La logique de la découverte scientifique* (tom 1 et tom 2), Payot, Paris.
- POPPER Karl (2002), *Conjectures and Refutations*, Routledge.
- POPPER Karl (1979), *Objective Knowledge*, Routledge.
- Santiago-Delefosse Marie et Carral Maria del Rio (2017), *Les méthodes qualitatives en psychologie et sciences humaines de la sante*, 1^{er} édition. Ed. Dunod
- SCHWARTZ Olivier (1990), *Le monde privé des ouvriers*, Paris, PUF
- STAFFORD Jean (1991), *La recherche touristique, introduction à la recherche quantitative par questionnaire*, coll. tourisme, presses de l'université du Québec, Canada.
- WEBER Florence (1991), *Nouvelles lectures du monde ouvrier : de la classe aux personnes*, Dans *Genèse*, n° 6.
- WEISS Isabel (2002), *L'interprétation*, Ellipses, Ed. Philo-notions, Paris.